

الفصل الثالث

التعليق على المعنى فى معاجم المصطلحيات فى العربية

أولاً: بيان التأصيل ومستوى الاستعمال:

يعد التعليق على المعنى هو الفرع الثانى المهم من أصل ما يسمى البنية الصغرى للمعجم، ونحن نعتقد مع علماء المعجمية أن التعريف- أو شرح المعنى فى المعاجم بشكل عام- هو أهم عناصر هذا الفرع.

غير أن ثمة اتفاقاً على التعامل مع أمور أخرى فى هذا الجانب، مما يتعلق بالتعليق على المعنى، يمكن إجمالها فيما يلى:

أ- بيان الأصل (التأصيل)

ب- أسلوب استعمال
الشواهد
تحديد المجال

وقد سبق فى الحديث عن منهج كل معجم على حدة- بيان عناية بجانب التأصيل، أو بيان أصل الكلمات الأجنبية المعربة؛ مما له دور فى تصور دلالاتها.

وقد لمس بعض أصحاب المعاجم المصطلحيات منذ وقت مبكر جداً أهمية التنبيه على قيمة فكرة بيان الأصل، أو التأصيل على مستوى أوسع من التعامل مع المصطلحات مفردة، إذ نجد الخوارزمى الكاتب فى مفاتيح العلوم يقسم بنيته إلى قسمين كبيرين؛ أحدهما: لمصطلحات العلوم العربية، والأخير: لمصطلحات العلوم اليونانية.

وستقف هنا عند موقع العناية بالتأصيل للمصطلحات المعربة، فيما يرد من معلومات تحت المداخل المختلفة.

والملاحظ بشكل عام اضطرب التعامل مع هذا البند من بنود التعليق على المعنى، وتمثل هذا الاضطراب فى عدم الاتفاق أو الإشارة إلى مكان أو موضع محدد يرد فيه بيانه.

يقول مثلاً مفاتيح العلوم للخوارزمى فى التعليق على مصطلح (الفلسفة، 131): "الفلسفة مشتقة من كلمة يونانية، وهى: فيلاسوفيا، وتفسيرها: محبة الحكمة". ففى هذا النقل تصدرت معلومات التأصيل وسبقت غيرها من معلومات الشرح، واللجوء إلى بيان أصل مصطلح

الفلسفة- مع صحته- مفيد في تصور دلالتها الاصطلاحية، التي جاءت قريبة، وغير مخصصة بالكلية لدلالاتها اللغوية.

ويقول في سياق التعليق على مصطلح (الترياق، ص 175): "الترياق مشتق من تيرين باليونانية، وهو اسم لما ينهش من الحيوان كالأفاعى، وغيرها". وما لوحظ في النقل السابق يلاحظ هنا كذلك.

وقد دأب الخوارزمى على تصدير معلومات المداخل - عند الحاجة - بمعلومات بيان أصل المصطلحات المعربة، كما نرى كذلك في التعليق على مصطلح (المهندم، ص 253): "المهندم = لفظة فارسية معربة مشتقة من هذا بالفارسية"⁽¹⁾.

وقد يخالف الخوارزمى نهجه هذا فيتأخر النص على معلومات بيان الأصل ليأتى بعد شرح المعنى في مثل قوله (النهستر، 226): "هو توسع البروج، وهو بالهندية: نوبهر". ففي هذا المثال جاء النص على أصل المصطلح بعد بيان شرحه وتعريفه.

ومثل ذلك تجده في بيان أصل المصطلحين: "الكناروزى = الذى يرى بالعشاء، والكنارشى الذى يرى صباحاً" حيث يقول بعد الذى نقلناه عنه (ص 230): "الكلمتان فارسيتان".

وهذا الاضطراب في المواقع المكانية التى يشغلها الحديث عن التأصيل - راجع هنا إلى سبب من التقدم الزمنى من جانب، وإلى عدم وجود منهج واضح لترتيب معلومات ما تحت المداخل في المعجمية العربية القديمة، سواء فيما يتعلق بمعلومات التعليق على الشكل أو معلومات التعليق على المعنى. وهو أمر طبيعى لا يقلل من قيمة العناية الفائقة، التى أولاها أصحاب معاجم المصطلحيات لفرعى البنية الصغرى للمعجم، لدرجة تتوافق مع ما تقرره المعجمية المعاصرة في كل عناصر التعليق على فرع المعنى وفرع الشكل.

ومثلما سكت الخوارزمى، فلم يحدد منهجاً لترتيب معلومات التعليق على المعنى، سكت كذلك الجرجانى في التعريفات، فلم يحدد منهجاً للتعامل مع معلومات التعليق على المعنى، فيما

(1) كذلك عند شتاينجس 1365، وانظر مفاتيح العلوم، ص 177 (الأنبيج = هندی)، و 202 (جومطريا = الهندسة = يونانية)، و (هندسة = فارسية)، و 221 (الأفيجيون = الأوج = يونانية)، و 227 (بطيارج = البرج السابع = فارس)، و 232 (اصطلاب = مقياس النجوم = يونانى)، وهو من الأمثلة التى تأخر فيها النص على التأصيل ليرد بعد شرح المعنى، وكذلك 236 (واللور = الصنج = يونانية)، و 247 (البيرم = الخشبة المدورة = المخل = يونانية).

يتعلق ببيان التأصيل، ومن ثم اضطرب في التعامل معه، وتمثل هذا الاضطراب في علاقة أساسية، هي اختلاف مواطن النص على التأصيل في هيكل معلومات ما تحت المدخل.

ومن أمثلة بيان التعريفات لأصل الكلمات الأعجمية المعربة قوله: (ص 39 فقرة 118): "الأسطقسات = هو لفظ يوناني، بمعنى الأصيل". ففي هذا الموضع تصدر بيان أصل المدخل كل المعلومات الشكلية المعنوية.

ويقول في التعليق على بيان أصل مصطلح الهيولى (ص 321): "الهيولى = لفظ يوناني، بمعنى الأصل والمادة" فكما نرى تصدر بيان أصل الهيولى كل معلومات ما تحت المدخل⁽¹⁾.

غير أن الحق يدعوننا أن نقرر أن استقرار العناية ببند التأصيل، وبيان أصول المدخل الأعجمية المعربة - لم يقع إلا مع معجم التوقيف على مهيات التعاريف للمناوى (1031هـ)، حيث ظهر اطراد في بيان أصل كل مصطلح معرب.

ومن أمثلة ذلك قوله في التعليق على أصل مدخل (الأستاذ، ص 54): "الأستاذ الماهر بالشىء، وهى عجمية معربة؛ لأن السين والذال لا يجتمعان فى كلمة عربية". ففي هذا التعليق جاء بيان أصل المدخل بعد شرح معناه، وفيه نلاحظ النص على عجمة أصله، مع التدليل على هذا البيان، بما هو معروف فى قواعد بناء الصيغ العربية، التى لا تعرف اجتماع السين والذال فى كلمة عربية، وهو أثر من آثار الاستقراء الذى حكم وضع القاعدة الصرفية.

ويقول فى التعليق على (الجزف، ص 242): "الأخذ بكثرة، كلمة فارسية تعريب كزان".

وفى هذا النص جاء بيان أصل المدخل المعرب تالياً لبيان معناه، وفيه نص على الأصل الفارسى الذى عرب عنه.

وقد اطراد فى (التوقيف على مهيات التعاريف) للمناوى - مجيء النص على أصل المدخل الأعجمية المعربة بعد بيان تعاريفها ومعانيها فى أحيان كثيرة⁽¹⁾.

(1) لم ينل بند بيان الأصل عند الجرجاني العناية التى ظهرت مثلاً عند مفاتيح العلوم للخوارزمى، وهو ما يمثل تحلقاً ما كان يصح أن يظهر عند الجرجاني؛ إذ قلت العناية بهذا البند قلة واضحة مع وجود كلمات أو مدخلات كثيرة كانت بحاجة إلى تأصيلها، من مثل الكستيج = وهو ما يشده الذمى على وسطه (ص 236)، ويبدو أنها معربة عن الآرامية، دخلت الفارسية عن طريق العربية، كما فى شتاينجس 1029، وأدى شير 235، ومثل: النبهرج = الزيف من الدراهم (ص 307)، وهو فارسى معرب عند أدى شير 150، وقد أدخل ببند التأصيل من معلومات التعليق على المعنى معجم مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم إخلالاً واضحاً، بحيث لم يرد عنده النص على أصول كثير من المدخلات المعربة، انظر مثلاً: البهيندر 142، والروزنا مج 157، وماليخوليا 186، لثيرغس 158... إلخ.

وقد اضطرب في هذا التعليق على هذا البند الحال بين بيان أصل المداخل نصًّا، عن طريق بيان اللغة التي انحدر وعرب منها، وبين السكوت وإغلاق القول بأصولها الأجنبية، من غير بيان للغة التي عرب عنها هذا المدخل أو ذاك⁽²⁾.

وقد ظهرت هذه العناية ببيان أصل الكلمة الأعجمية المعربة عند الكفوى في معجمه الكليات، وقد غلب تصدر النص على أصل الكلمة المعلومات التي ترد تحت المداخل المختلفة، في مثل قوله (في التعليق على مدخل الدكان 239): "فارسي معرب". وهو أول شيء ذكره الكفوى في تعليقه على هذا المدخل قبل تفسير معناه.

وربما سكت الكفوى عن بيان أصل الكلمة؛ اعتمادًا على ما يرد في التعريف، مما يتعلق بمعناها، ففي التعليق على معنى مدخل البطريق (ص 250)، يقول: "البطريق = القائد من قواد الروم تحت يده عشرة آلاف رجل". فما ورد في هذا النص - من إشارة إلى تسمية هذا القائد الرومي - يلمح إلى أصله الأعجمي⁽³⁾.

ومن أمثلة بيان الأصل الأعجمي قوله (ص 435): "خدای": فارسية، معناه أنه بنفسه جاء (خود) معناه ذات الشيء ونفسه، و(ای): معناه جاء؛ أي أنه لذاته كان موجودًا وهذا معنى واجب الوجود لذاته". ففي هذا النص تصدر على أصل المصطلح قبل بقية معلومات المعنى التي تضمنها التفسير والشرح.

ولم يطرد منهج التعامل مع بيان أصول الكلمات، أو المداخل الأعجمية المعربة في الكليات؛ إذ جاءت معلومات بيان هذه الأصول متصدرة في غالب المواضع، وإن جاءت في مواضع أخرى غير متصدرة، بل تالية لمعلومات أخرى، ففي التعليق على مدخل (العرم)، يقول 661: "العرم = بالحبشية = هي المسناة التي يجمع فيها الماء". كما نرى جاء النص على أصل الكلمة الأعجمية المعربة أولاً متصدرًا قبل معلومات التعريف وشرح المعنى، على حين جاء التعليق على

(1) خالف المناوي في أحيان قليلة منهجه هذا، فأورد بيان أصل المدخل الأعجمي المعرب أولاً، ثم عرفه بعد ذلك كما نرى في 332، (الدائق: معرب: سدس درهم)، و339 (الدكان = معرب).

(2) انظر: التوقيف على مهيات التعاريف للمناوي، ص 54: (الاسترق = غليظ الديباج = فارسي معرب)، و84 (الإقليد = المفتاح = رومي معرب)، و332 (الدائق = معرب = سدس درهم)، و337 (الدرهم = الفضة المضروبة = معرب)، و344 (الديوان = جريدة الحساب = معرب).

(3) انظر أمثلة أخرى لهذا في الكليات/ 250: "الطرخان = قائد خمسة آلاف)، والقوس = قائد مئتين)، و(جانليق = رئيس النصارى عند المسلمين)... إلخ.

بيان أصل مدخل (جنات عدن) 661 تاليًا لمعلومات المعنى الخاصة بالشرح والتفسير، يقول:
"جنات عدن: كروم وأعنان بالسريانية"⁽¹⁾.

وما مر هنا يؤكد ما سبق أن قررناه من أمر الاضطراب الذى أحاط ببند بيان أصل الكلمات
الأعجمية المعربة، من حيث موقع هذا البيان فى قائمة المعلومات المنضوية تحت المدخل.

وقد استمرت هذه العناية ببيان أصول المداخل الأعجمية عند التهانوى فى كشف
اصطلاحات الفنون والعلوم، متسمة بالسماة السابقة المتمثلة فى الاضطراب الذى أحاط
بموقع ذكر معلومات هذا البند، يقول التهانوى مثلاً (176/1) فى التعليق على مدخل
الأسطراب: "أسطراب: بالسین المهملة فى أصل اللغة، وبعضهم يبدلها بالصاد، ومعناه: ميزان
الشمس؛ لأن فى اليونانية: أسطر = ميزان، ولاب = الشمس". ففى هذا التعليق وقعت
معلومات أصل المدخل الأعجمى بعد معلومات الهجاء ومعلومات التعريف بمعنى الكلمة،
حيث نص التهانوى على اللغة التى عربت عنها المداخل، وهى اللغة اليونانية.

ولم يطرد ذكر معلومات بيان أصل المداخل الأعجمية المعربة بعد معلومات الهجاء
ومعلومات شرح المعنى، بل قد وقع فى أحيان أخرى متصدرًا التعليق فى أول ما يقابلك بعد
كلمة المدخل، يقول مثلاً فى التعليق على مصطلح الأسطقس (176/1): "أسطقس هو لفظ
يونانى، بمعنى الأصل". ففى هذا التعليق وقع بيان الأصل اليونانى لهذا المصطلح متصدرًا كل
معلومات ما تحت المدخل.

وفى هذين المثالين دليل على انعدام المنهجية فى التعامل مع معلومات بيان أصول
المصطلحات الأعجمية المعربة.

ومن الأمثلة التى جاء فيها النص على بيان أصل المدخل الأعجمى المعرب ثانيًا بعد
معلومات الضبط، قوله فى التعليق على مصطلح البحران (310/1): "البحران = بالضم هو
لفظ يونانى معرب، وهو فى لغة اليونان الفصل فى الخطاب". ففى هذا المثال وقع النص على
يونانية المدخل تاليًا مباشرة لمعلومات الضبط وتصحيح النطق.

(1) لم يكن منهج الكفوى فى بيان أصول الكلمات الأعجمية المعرب هو إيرادها متصدرة دائمة، وإن كان ذلك هو الغالب فى
الكليات، ففى التعليق على مدخل (خشنام) 435: "خشنام بالضم = علم معرب، (خوش نام)، أى الطيب الاسم".
فقد تصدرت معلومات الضبط وتلتها معلومات بيان الأصل الذى جاء منه المدخل. وكذلك التعليق على أصل المدخل
(الطور) 587: "هو الجبل = بالسريانية".

ومن مجموع هذه الأمثلة التي وقع فيها معلومات بيان أصول المداخل الأعجمية المعربة متصدرة وثانية وثالثة- يتأكد أمر خلو المعجمية العربية المختصة من قواعد مستقرة أو منهجية ثابتة لترتيب معلومات ما تحت المداخل⁽¹⁾.

وتستمر علامات العناية بالتعليق على أصول المداخل الأعجمية المعربة في الظهور عند الأحمد نكري في معجمه (جامع العلوم)، الملقب بدستور العلماء، وقد اتسمت التعليقات على هذا البند بسابق ما اتسمت به عند أصحاب معاجم المصطلحيات من اضطراب وعدم ترتيب، في التعامل مع هذا النوع من معلومات بيان أصول الكلمات أو المصطلحات الأعجمية المعربة.

ومن أمثلة ذلك قوله في التعليق على مدخل الأقانيم (ص138): "الأقانيم = جمع الأقوم، وهو الأصل، وقال الجوهري (الصحاح: "ق ن م" 2016/5): أحسبها؛ أى: أظن أنها؛ أى: الأقانيم: رومية، وقيل: إنها يونانية"⁽²⁾. ففي هذا التعليق بدأ المعجم ببيان معلومات البنية، وما يتعلق بالصيغة من جمع، ثم ثنى بالتعريف وشرح المعنى، وجاء بيان أصل المدخل الأعجمي المعرب ثالث المعلومات في التعليق.

وفي مثال آخر يعلق الأحمد نكري قائلاً (ص192): "إيساغوجي: مركب من ثلاثة ألفاظ يونانية، وهى: إيس وأغو وإجى". ففي هذا التعليق جاء بيان أصل المصطلح بعد المعلومة المتعلقة بالصيغة التي وردت مركبة.

وفي مثال آخر وردت معلومات بيان أصل المدخل الأعجمي بعد معلومات الهجاء والنطق والضبط، يقول في التعليق على مدخل (بنطاسيا، ص220): "بنطاسيا: بتقديم الباء الموحدة وكسرها وسكون النون وكسر السين وفتح الياء: لغة يونانية، بمعنى لوح النفس، اسم للحس المشترك".

وفي أحيان أخرى تصدر بيان معلومات أصل المدخل في مثل التعليق على مدخل (الجرصن)⁽³⁾ (ص322): "الجرصن: دخيل، أى: ليس يعربى أصلى = البرج". ففي هذا التعليق تقدم النص على معلومات بيان أصل المدخل من غير نص على اللغة التي ينتمى إليها

(1) انظر أمثلة أخرى في كشاف اصطلاحات الفنون 312/1: (البختج = معرب = المطبوخ)، و 780/1 (الداق) = بالنون = معرب = حبة اللؤلؤ)، و 956/1 (السفاتج = جمع سفتجة = معربة عن الفارسية = الأمر المحكم)، و 1287/2 (الفلسفة = لفظ يوناني)، و 1423/2 (ماهى = بالفارسية = القمر)، و 1528/2، و (ست = بالفارسية = سكران)، و 1672/2 (مى = بالفارسية = خمر)، و 1735/2 (نيسان = اسم شهر في التقويم الرومي)، و 1777/2 (الوردنج = معرب وردنية = رمد عظيم يتورم منه بياض العين).

(2) انظر: قصد السبيل 204/1.

(3) انظر: قصد السبيل 380/1، ولعل في اجتماع الجيم والصاد والتحليل المعارى ما يرجح أعجمية الكلمة.

هذا المدخل، وقد فسر المعجم لفظ دخيل بما ليس بعربي؛ دفعاً لتوهم اعتباره عربياً من مستوى غير فصيح⁽¹⁾.

وفي هذه الأمثلة السابقة تأكيد لمجموع الخصائص التي حكمت التعامل مع معلومات بيان الأصل، التي يمكن تلخيصها في أن المعجمية المختصة لم تعرف منهجاً مطرداً، أو منضبطاً في باب التعليق على المعنى في باب بيان الأصل.

ومن الجدير بالذكر أن إيراد ما يتعلق بمعلومات أصول المداخل الأعجمية ضمن فروع التعليق على المعنى - له ما يسوغه؛ إذ إن معرفة أصل المداخل كاشف عن أصوله الدلالية التي انحدر منها، فضلاً عن أن معرفة ذلك مفيد في إطار هو ألصق بالمعنى ولا شك، وهو بيان الإطار الحضارى الذى يرد لكل مجتمع حظه من الإنجاز عن طريق ما يصدر من ثروة لفظية إلى المجتمعات الأخرى، محمولة على المنتجات التي تصدرها.

كما أن العناية بالتأصيل في إطار تشجير التعليق على المعنى دال على حظ المعجمية العربية المختصة من الاجتهاد؛ للوصول إلى صوغ أبنية لها القدرة على امتصاص المفردات الأعجمية في إطار المعجم العربى.

وينبغى أن نشير إلى أن السكوت عن بيان أصل المداخل دال في الغالب على عريية الكلمة أو المداخل؛ ممَّا يوحي - بشكل كبير - عن مدى الجهد والإنجاز الذى حققته العربية في هذا المجال المهم؛ من حيث قدرتها على استيعاب ما جد من المستحدثات المعرفية والتقنية، ومن حيث قدرتها على تجديد الثروة اللفظية وتنميتها؛ لمواكبة الطفرة الحضارية التي أنشأتها الحضارة العربية، بفعل الروح التي خلقها الإسلام إنشاءً، أو أسهم في خلقها عن طريق النقل من الأمم الأخرى بعد شيوع الروح العلمية الكافية في مثل الأصل القائل: "الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها"⁽²⁾.

(1) انظر أمثلة أخرى في دستور العلماء، ص 466: (الزنجار = معرب الزنكار = مركب كيميائى من نحاس ونوشادر وليمون وخل)، ص 467 (الزنديق = ملحد = معرب عن الفارسية)، و 516 (الشنجرف = معرب = مركب كيميائى من الزئبق والكبريت يستعمل في صنع الصمغ)، و 666 (الفرسخ = معرب = ستة كيلو مترات)، و 679 (الفلسفة = يونانية = حب الحكمة)، و 687 (القانون = يونانى أو سريانى = قضية كلية)، و 953 (النيروز = معرب عيد أول ربيع عند الفرس).

وانظر ما ورد من هذه المعلومات وإن كانت قليلة: الحدود الطبية وغيرها، لابن هبة الله الطبيب ل 3 أ (الجنس مكان الهوى/ الهوى مكان الجنس عند اليونان).

(2) الحديث في الترمذى، كتاب العلم، باب الفقيه أشد على الشيطان من العابد (دار الفكر) 49/5، رقم 2687، برواية: "الكلمة الحكمة ضالة المؤمن، حيثما وجدها فهو أحق بها".

وفي هذا السياق يمكن التوصل إلى تقدير المنجز الحضارى العربى فى مجال العلوم المختلفة، عن طريق قياس نسبة المصطلحات الأعجمية العربية التى دخلت معاجم المصطلحيات العربية فى المجالات التجريبية والنظرية المختلفة، ومقارنة ذلك بنسبة ما أنتجته المعجمية العربية من مصطلحات للدلالة على ما جد من معارف وعلوم، مما هو داخل فى دلالة المصطلح المعجمى المتداول الشهير بالمصطلحات الإسلامية أو الكلمات أو الألفاظ الإسلامية.

ب- أسلوب الاستعمال:

يشير هذا المصطلح المعجمى من مصطلحات فرع التعليق على المعنى، الذى هو ترجمة للتركيب الإنجليزى (usage label) - إلى مستوى اللغة المستخدم فيها كلمة المدخل، أو يقصد بها: "التعليق على الوحدة المعجمية بكلمة أو عبارة تبين المستوى اللغوى الذى تنتمى إليه الكلمة أو العبارة"⁽¹⁾.

وقد حرصت معاجم المصطلحيات عند العرب على بيان مستوى اللغة المستخدم فيها كلمات المدخل، وقد تركزت معلومات التعليق على الاستعمال الخاص بالكلمات فيما يلى⁽²⁾:

1- بيان الاستعمال اللغوى العام.

2- بيان الاستعمال الاصطلاحي (تحديد المجال المعرفى الذى ينتمى إليه مدخل ما).

3- بيان الاستعمال الإقليمى (البيئى الخاص بمنطقة معينة) إن وجد.

حرصت معاجم المصطلحات العربية على العناية التامة الفائقة ببيان مستوى استعمال المدخل، مفرقة فى هذا الإطار بين المعنى اللغوى العام، والمعنى الاصطلاحي المختص بمجال معرفى بعينه، وهذا التفريق واحد مما يندرج تحت مستوى الاستعمال (كما يقرر هارتمان)⁽³⁾.

وقد ظهرت هذه العناية بالمبدأ الأول - وهو بيان استعمال المدخل من الناحية اللغوية العامة - مع ظهور معاجم المصطلحيات، مما نجد له أمثلة ظاهرة فى مفاتيح العلوم للخوارزمى، فى أمثلة قوله (ص 131): "الفلسفة: تفسيرها محبة الحكمة، ومعنى الفلسفة: علم حقائق الأشياء

(1) المعجم العربى الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها - دراسة وصفية نقدية، ص 78.

(2) ثمة عناية أخرى ببعض ما يندرج ضمن معلومات الاستعمال فى تصور المعجمية المعاصرة، وردت عندنا فى سياق التعليق على الشكل، من مثل بيان التعليق مع بعض المدخل فيما يخص كونها صيغ مبالغة، وسيرد بعض معلومات مستوى الاستعمال مما يتعلق مثلاً بالاستعمال المجازى فى سياق دراستنا لعوامل ظهور المصطلحات العلمية فى معاجم العربية ومظاهرها المختلفة فيما سوف يلى.

(3) يقرر هارتمان فى المدخل (usage label)، ص 150، من معجمه (Dictionary of lexicography) أن التفريق بين المعانى أو المجالات الاصطلاحية والموضوعية (العامة) داخل فى مفهوم هذا المصطلح.

والعمل بما هو أصلح". في هذا التعليق إشارة إلى معنيين أو استعمالين، قدم بين يدي أحدهما بكلمة: تفسيرها، والمقصود به: مستوى استعمال المدخل (الفلسفة) في السياق اللغوي العام قبل التحديد الذي صنعه له من الناحية الاصطلاحية، الذى قدم بين يديه بكلمة "ومعنى".

ومن المهم أن نفرق - في البدء - بين طريقتين مختلفتين حكمتا معاجم المصطلحيات العربية في التعامل مع المعلومات الخاصة بأسلوب الاستعمال، ولا سيما فيما يتعلق ببيان مستوى الاستعمال الاصطلاحى.

وهاتان الطريقتان حكمهما اختلاف مناهج ترتيب المداخل في هذه المعاجم، حيث اكتفت المعاجم التى رتب مداخلها وفق ترتيب العلوم - بتحديد المجال من عنوان الباب، على اعتبار أن ما يندرج تحت عنوان هذا الباب أو ذاك محكوم بالمجال المعرفى الظاهر في تسمية الباب، وهو ما طبق - على ما مر بنا - في المنهج الذى اتبعه معجم مفاتيح العلوم للخوارزمى الكاتب (387هـ)، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم المنسوب للسيوطى.

حيث قسم مفاتيح العلوم مصطلحياته (أى: مجموعة مصطلحات كل علم) على قسمين كبيرين، هما:

1- العلوم الشرعية والعربية، وضمت مصطلحيات (الفقه والكلام والنحو والكتابة والشعر والأخبار).

2- العلوم اليونانية أو الحكمية، وضمت مصطلحيات (الفلسفة والمنطق والطب والأرثاطيقى "علم العدد" والهندسة وعلم النجوم والموسيقى والحيل والكيمياء).

ثم خطأ مفاتيح العلوم خطوة أخرى أبعد وأعمق، في إطار تحديد المجال اللازم لبيان مستوى الاستعمال، الذى قد يتغير بتغير الباب داخل العلم الواحد، على ما نرى مثلاً في تغير مفهوم مصطلح المفرد في علم النحو العربى بتغير الأبواب التى يرد فيها، من مثل باب المبتدأ والخبر وباب النداء وباب لا النافية للجنس، ونحو ذلك، وقد تمثلت هذه الخطوة في تقسيم كل باب جمع مصطلحية علم ما إلى فصول جزئية، وفق ترتيبها في كتب هذا العلم، وقد أعان هذا التقسيم على الوفاء بتحديد دقيق للمجالات الدلالية اللازمة في استجلاء تصور المصطلحات وتبين معانيها.

ومن هنا فإن طلب تحديد المصطلح الذى رسمه (حده) لن يستجاب له من دون اقتران هذا الطلب بتحديد مجاله المعرفى الذى ينضوى تحته؛ إذ إنه من مصطلحات كل من: علم المنطق وعلم الأسطرنوميا (علم النجوم) والأرثاطيقى (علم العدد).

وقل مثل ذلك في طلب تحديد مصطلح (الحمل)، الذي يرد مرة في علم الفقه في باب أسنان الغنم من باب الزكاة، ويرد مرة أخرى في علم النجوم؛ للدلالة على صورة من صور البروج الاثنا عشر في باب الحديث عن النجوم السيارة والثابتة وصورها⁽¹⁾.

معنى ذلك أن تقسيم المصطلحيات في هذا الصنف من المعاجم على أبواب العلوم، ثم تقسيم كل باب جاء لعلم معين على فصول - يعد هو الإطار المرجعي المحدد والحاكم لقصور معاني المصطلحات الواردة فيه، وهو خطوة رائدة في المعجمية العربية المختصة، استثمرت حقيقة مهمة في الدرس الدلالي، تتعلق بضرورة قراءة المصطلح في حضور الخريطة المعرفية التي يقع فيها، المتمثلة في انضواء المصطلحات الخاصة بعلم ما في حيز واحد، مجموعة تحت العنوان الخاص بهذا العلم، ثم في التقسيم الداخلي على الفصول، وهذا التقسيم مؤثر في تحديد مفاهيم عدد من المصطلحات، التي تتغير دلالاتها ومفاهيمها، مع أنها ترد في علم واحد، تبعاً لتغير المكان الذي ترد فيه في داخل العلم الواحد، أي أن تحديد المجال الدلالي لبعض المصطلحات لا يكفي فيه فقط تصنيفه، وإيراده تحت العلم المعين، وإنما يلزم كذلك ذكر الباب أو الفصل في هذا العلم؛ لأنه حاكم في تحديد الدلالة، وتوجيه المعنى⁽²⁾.

وقد استمر اللجوء إلى استثمار فكرة الحقل الدلالي في ترتيب المصطلحات في معاجم المصطلحيات العربية، فظهر بعد مفاتيح العلوم للخوارزمي معجم (مقاليد العلوم في الحدود والرسوم)، الذي جمع مصطلحية كل علم في باب خاص، بحيث بنى معجمه على واحد وعشرين علماً، بمعنى أنه جمع واحداً وعشرين مجموعة، كل مجموعة مستقلة تمثل مصطلحية

(1) يمكن التمثيل على ذلك بما يلي كذلك: الرجعة (في علم الكلام) و (علم النجوم) و (علم الكتابة)، انظر مفاتيح العلوم، ص24، و221، و51 على الولا.

والردف في (علم المنطق) و (العروض) و (النجوم) و (الأخبار)، ص147، و91، و212، و128.

والرمل في (الفقه) و (العروض) و (الموسيقى)، ص15، و (84 و93)، و245.

والزهرة في (النجوم) و (الكيمياء) / 210 و258.

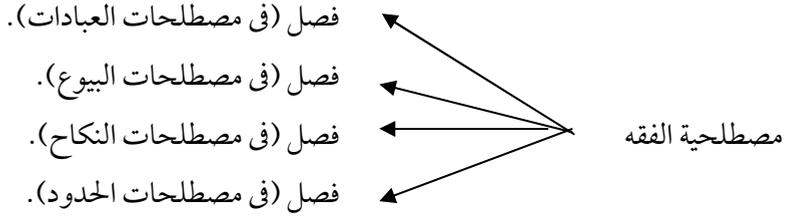
والسهم في (الهندسة) و (النجوم) و (الحيل)، ص205، و212، و (249 و253)، وأمثلة أخرى كثيرة.

(2) التفث الدكتور هادي نهر في كتابه (اللسانيات الاجتماعية عند العرب) فيما كتبه عن المستوى الاجتماعي والبنية اللغوية، ص158 - إلى أثر فنوع الطبقات الاجتماعية على تنوع معاني المفردات، بمعنى أن البنية اللغوية تتغير معانيها تبعاً لتغير المستويات الاجتماعية التي تستعملها، يقول: "وقد أوقف اللغوي الخوارزمي جل كتابه الرسوم بمفاتيح العلوم على ذكر المصطلحات والألفاظ المتداولة عند كل طبقة من العلماء وأصحاب الحرف والصناعات الخاصة بعلومهم وصناعاتهم، فكل الألفاظ الشائعة في كلامهم دون سواه، بما يجعل مفاتيح العلوم مدخلاً وفتحاً إلى معرفة علوم كثيرة، زيادة على ذلك نبه الخوارزمي إلى دلالة اللفظ المعين عند الطبقة الاجتماعية المعينة". وذلك الذي انتبه إليه الدكتور هادي نهر واحد من مفردات ما يعنى به فرع مستوى الاستعمال في المعجمية المعاصرة تحت أصل التعليق على المعنى.

قائمة بذاتها، تخصص علمًا بعينه، مفتتحًا معجمه بمصطلحية (علم التفسير)، ثم مصطلحية علم الحديث، ثم علم الفقه... إلخ.

ومن الملاحظ أنه قسم في بعض الأحيان كل باب إلى فصول منضوية تحته، راعى فيها ترتيب مسائل هذا العلم في كتبه التي تشرح مسأله.

ففى مصطلحية علم الفقه مثلًا نجد التخطيط التالى:



وهذا المنهج في ترتيب المصطلحات - فضلًا عن فوائده الدلالية المهمة، التي تعين على تصور المفاهيم في ضوء العلاقات التي تربط بين مصطلحات كل فصل - يصنع نوعًا من الحسم في تحديد المجال الذى تتحرك فيه دلالات المصطلح؛ مما يعين على تحديد مستوى الاستعمال لكل مصطلح، عن طريق خطوتين أساسيتين، هما:

أ- ربط المصطلح المراد بالعلم الذى يرد فيه.

ب- ربط المصطلح المراد بالباب أو الفصل الخاص به فى العلم الواحد.

وتحديد مجال المصطلحات فى هذا التصنيف الذى اتبعه مفاتيح العلوم ومقاليد العلوم بهذين الإطارين - يحمى مما يسمى بالتباين المصطلحى، أو ما يسمى فى العلاقات الدلالية بعلاقات الاشتراك؛ ذلك أن اختلاف البيئة المحتضنة للمصطلح ذى الرسم الواحد يصير حاكمًا فى نفى القول بالاشتراك.

فتأمل المدخل (الاجتماع) الذى له ثلاثة تعريفات لا يمكن إدراجه فى قائمة المصطلحات المشتركة؛ بسبب من هذه المعلومة؛ ذلك أن هذه التعريفات موزعة على علوم ثلاثة، مما يحقق نفى القول بالاشتراك أو التباين.

فالاجتماع فى مصطلحية أصول الكلام (ص 72 رقم 352): حصول جوهرين فى حيزين، بحيث لا يمكن توسط. وهو فى علم الحكمة والفلسفة (ص 136 رقم 1050): "وجود أشياء كثيرة يعمها معنى واحد". وهو مندرج هنا تحت فصل خاص بفلسفة الوجود، وهو فى علم النجوم (ص 174 رقم 1381) بمعنى المحاق.

ومن تأمل هذا النموذج يتضح لنا أنه، وإن اتحد الرسم الكتابي مما يقترب من حيز ما يسمى بالاشتراك اللغوي- فإن اختلاف البيئات أو اختلاف العلوم حسم القول بنفي وجود اشتراك أو تباين، ومن هنا يمكن تبيين الخطة التي اتبعتها معاجم المصطلحيات العربية، التي انتهجت المنهج العلمي أو الموضوعي في ترتيب المصطلحات.

وأصبح من الواجب قراءة المصطلح في إطار عنوان العلم الذي يضمه ويحتويه من جانب، وقراءته كذلك في هذا العلم أو ذلك في إطار الفصل أو الباب الخاص بورود المصطلح تحته من جانب آخر، كما اتضح من المثال السابق⁽¹⁾.

ومن الأمثلة- على اختلاف دلالة المصطلح بسبب من اختلاف الباب العلمي مع اتحاد العلم- ما يتعلق بالمصطلح الموسيقي (الإرخاء)، فهو في باب التأليف (ص 165): "نصف الفضلة" نصف المسافة بين البنصر والخنصر، أو ما بين السبابة ووسطى الفرس، وهو في باب آخر يتعلق بإعداد الآلة للألحان 166: "الإرخاء ضد مد الوتر".

ومثل ذلك تراه فيما يتعلق بالمدخل (الصبر) في علم الأخلاق، حيث يأتي بمعنى تحمل مقاومة الآلام والأهوال في باب الشجاعة (ص 202)، وهو بمعنى حبس النفس عن متابعة الهوى في باب الفقه (ص 205).

أما في معاجم المصطلحيات العربية التي رتبت مداخلها ترتيبًا هجائيًا- فقد لجأ أصحابها إلى تقنية أخرى بعد افتقار الباب العلمي الجامع لمصطلحية علم ما من العلوم.

وقد اتفق أصحاب هذه المعاجم على بيان المجال المعرفي أو العلمي الذي يتنمى إليه المصطلح موضع التعريف، بجوار المدخل مباشرة، ومن ثم تعددت فيما تحت المدخل الواحد الإشارة إلى العلم الذي يندرج تحته المصطلح، إذا كان مصطلحًا دوارًا بين علوم كثيرة بالرسم

(1) انظر الأمثلة التالية التي تدل على وجوب مراعاة اختلاف البيئات لتحديد مستوى الاستعمال في مقاليد العلوم: (الاحتراق = علم الهيئة/ النجوم)، و(الإسناد = الحديث/ النحو)، و(الاعتراض = البلاغة/ النجوم)، و(الإفراد/ الحديث)، و(الأمر = النحو/ أصول الفقه)، و(البسيط = التصوف/ الحكمة/ الهندسة)، و(البعد = الموسيقى/ التصوف)، و(الجماعة = الفقه/ الاستيفاء/ الموسيقى/ الأخلاق)، و(الخط = الهندسة/ الموسيقى)، و(الرباطات = الطب/ النجوم)، و(السند = الجدل/ الحديث)، و(الشكل = المنطق/ الهندسة)، و(الصحيح = الحديث/ الصرف/ العروض/ الهندسة)، و(الضلالة = الجدل/ الفقه)، و(الطبيعة = أصول الكلام/ الأخلاق)، و(الظن = أصول الفقه/ الأخلاق)، و(العدالة = الأخلاق/ أصول الفقه)، و(الفاعل = النحو/ الحكمة)، و(الفصل = البلاغة/ العروض/ المنطق)، و(القلب = أصول الفقه/ البلاغة)، و(الكلام = أصول الكلام/ النحو)، و(المتصل = الحديث/ النحو/ الحكمة)، و(النقص = أصول الفقه/ الجدل)، و(الهيئة = الأخلاق/ التصوف)، و(الوتر = الأخلاق/ الهندسة).

الهجائي نفسه؛ مما يقترب - إلى حد كبير - مما يسمى في تحليل الخطاب بالإطارات المعرفية الذي اقترحه منسكى (1).

ومن الأمثلة على ذلك ما نجده في معجم التعريفات للجرجاني (الريان، القاهرة، 1403هـ بتحقيق الإبيارى، ص 20): في التعليق على معنى المدخل (الابتداء)، حيث أورد له تعريفيين، أحدهما خاص بعلم العروض، والآخر خاص بعلم النحو، يقول: "الابتداء: هو أول جزء من المصراع الثانى. وهو عند النحويين: تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد". ففى هذا المثال نص الجرجاني على تحديد مجال الابتداء قبل الخوض فى ذكر تعريفه بعبارة (عند النحويين)، وهذا الافتتاح أشبه شىء بعنوان الباب الذى كنا نجده فى معاجم المصطلحيات التى رتبت مداخلها وفق العلوم أو الموضوعات.

وقد ثبت مكان النص على تحديد المجال فى الغالب، لىأتى فى أول التعريف؛ باعتباره فاصلاً يفصل بين التعريفات المختلفة، بحسب اختلاف العلوم عند تعدد التعريفات للمصطلح المستعمل برسم واحد فى بيئات علمية متعددة.

غير أن ثمة عيباً نراه يتردد فى كثير من معاجم المصطلحيات المرتبة هجائياً، تمثل فى السكوت عن تحديد مجال كثير من المصطلحيات؛ بسبب من شهرة الكلمات المستعملة فى التعريفات، أو ما يسمى بقيود التعاريف، كما رأينا فى سكوت الجرجاني عن ذكر علم العروض، وهو يعرف مصطلح الابتداء؛ اعتماداً على مفردات، من مثل: (أول جزء من المصراع الثانى)، مما ينتمى إلى علم العروض. وهذا الاعتماد على سهولة معرفة الانتهاء المعرفى لبعض المصطلحات، اعتماداً على شيوع كلمات التعريف - خاص بالعصر القديم، الذى كانت فيه هذا العلوم مركزية فى إطار ثقافة ذلك العصر (2)، وهو عيب قد يقلل من قيمة استثمارها فى العصور الأخرى، وهو ما يرجى الانتباه إليه عند تحقيقها ونشرها نشرًا علمياً.

ومن أمثلة ذلك ما نجده فى تعريف المدخل (الإضافة، ص 45) حيث يقول الجرجاني: "الإضافة حالة نسبية متكررة، بحيث لا تعقل إحداها إلا مع الأخرى، كالأبوة والبنوة". والسكوت عن ذكر العلم الذى يضم هذا المصطلح يوهم بداية القارئ، مما يجلب إلى الذهن علمى المنطق والنحو، ومع استمرار قراءة التعريف يتضح لنا من قيود التعاريف وألفاظه، نسبة هذا التعريف إلى علم المنطق فيما يندرج تحت باب المقولات العشر.

(1) تحليل الخطاب/ 285.

(2) ربما كان السكوت عن تحديد المجال المعرفى نصاً - راجعاً إلى دلالة المصطلح بوصفه أحياناً على انتهائه المعرفى، كما نجد مثلاً فى كثير من مصطلحات الفقه أو الملل والفرق والطب... إلخ.

ويكون التعريف التالى الذى أورده الجرجانى أيضًا متممًا إلى علم النحو، إلى باب المجرورات، احتكاكًا إلى ألفاظ التعريف وقيوده، وهى: الإضافة: "امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفًا وتخصيصًا"⁽¹⁾.

وهذا الذى نقرره يستدعى نوعًا من الانتباه عند طلب الفائدة منه، أمثال هذه المواضع التى سكت فيها الجرجانى عن تحديد المجال العلمى؛ لأن أى خطأ سينتج عنه خطأ فى تحديد مستوى الاستعمال الخاص بمدخل ما.

وربما نص الجرجانى - فى أحيان قليلة - على الفصل الخاص باستعمال أحد المصطلحات، كما نجد فى تعريف مصطلح الصحيح (ص 173)، حيث عرفه عند الصرفيين اعتمادًا على الألفاظ الواردة فى التعريف، ثم عرفه عند النحاة بالنص على ذكرهم فى صدر التعريف قائلاً: "عند النحويين"، ثم لما انتقل إلى تعريفه عند الفقهاء، قال: وفى العبادات والمعاملات: ما اجتمعت أركانها وشرائطها حتى يكون معتبرًا فى حق الحكم"، تخصيصًا ووفقًا بهذا التعريف على باب العبادات والمعاملات من علم الفقه.

وما انتهجه الجرجانى فى بيان مستوى الاستعمال - مما هو داخل فى إطار التعليق على المعنى - انتهجه المناوى فى معجمه التوفيق على مهمات التعاريف، وتلخصت علامات ذلك المنهج فيما يلي:

- أ- النص على المجال المعرفى للمصطلح فى بدء التعريف، وقبل إيراده.
 - ب- الاكتفاء بألفاظ التعريفات، إن كانت مما يعلم منها ضرورة طبيعة الانتماء المعرفى، أو العلم الذى يضم المصطلح المعرف الذى سكت المناوى عن بيان مجاله المعرفى نصًا.
 - ج- ربما كان السبب فى السكوت عن النص دلالة كلمات بعض المداخل على العلم الذى تندرج تحته برسمها؛ لشيوعها وشهرتها، أو بدلالة معناها اللغوى العام، الذى يشير إلى مجالها العلمى؛ ليسر استنباط العلاقة التى حكمت انتقال اللفظ إلى ساحة الاصطلاح.
- ومن أمثلة ذلك تعليقه على معنى المدخل (الاستقامة، ص 59): "الاستقامة: كون الخط بحيث تنطبق أجزاؤه المفروضة بعضها على بعض.

(1) انظر أمثلة أخرى لتعدد التعاريف للمداخل متحدة الرسم الهجائى فى التعريفات للجرجانى: ص 73 (التجريد = التصوف/ البلاغة)، و 110 (الحال = النحو/ التصوف)، و 118 (الحشر = فى العروض)، و 138 (الدائرة = فى اصطلاح علماء الهندسة). وقد يأتى النص على تحديد المجال فى آخر التعريف، وليس فى أوله، كما فى ص 116: (الحروف = هى الحقائق البسيطة من الأعيان عند مشايخ الصوفية).

وفي عرف الصوفية: الوفاء بكل العهود، ولزوم الصراط المستقيم برعاية حد الوسط في كل أمر ديني وديني.

ففي هذا المثال افتتح المناوي تعريفه للمصطلح الصوفي الاستقامة بالنص على مجاله المعرفي الذي ينتمي إليه، وفي الوقت نفسه سكت عن بيان مجال المصطلح الهندسي (الاستقامة)، ولعله سكت اعتماداً على ما تشير إليه مفردات التعريف أو قيوده، من مثل كلمة "الخط".

وقد التفت الكفوي إلى شيء من هذا في معجمه (الكليات) الذي يقول (ص 1065): "ربما تترك القيود في التعريفات بناء على ظهورها".

نعم الكلام هنا عن أثر ظهور المعنى في ترك بعض الكلمات المعرفة التي تسمى قيوداً، وهو أثر سلبي، ولا شك سنعود إليه في قابل؛ لبيان أثره في النيل من جودة التعريف، لكن هذا الظهور عمل عمله كذلك في ترك النص على المجال المعرفي الذي ينتمي إليه بعض المصطلحات؛ اكتفاء بظهور القيود والمداخل، ويسر تصور انتمائها عند أصحاب معاجم المصطلحات.

وقد استقر بيان مجالات المصطلحات في الصدر من التعليق على المداخل، قبل إيراد تعريفها في الغالب الأعم من المواضع، كما سبق هنا⁽¹⁾.

(1) انظر أمثلة أخرى للعناية ببيان المجال المعرفي للمصطلحات عند المناوي في (التوقيف) مما يدخل في العناية بمستوى الاستعمال: ص 68 (الاصطلاح = عند الصوفية = وله القلب بأثر سلطان القهر)، و 70 (الإضافة = في اصطلاح النحاة = ضم أول إلى ثان للتعريف أو التخصيص)، و 123 (البرهان = عند الأصوليين = ما يميز الصحيح من الفاسد بالبيان/ وعند أهل الميزان = قياس من اليقنيات)، و 134 (البرزخ = في عرف أهل الحقيقة = العالم المشهور بين عالم المعاني المجردة والأجسام المادية)، و 161 (التجلى = عند الصوفية = ما يتكشف للقلوب من أنوار الغيوب)، و 165 (التخصيص = عبر عنه الأصوليون بقولهم = قصر العام على أفراده بدليل مستقل مقترن به، و 178 (التصحيح = في عرف الفرضيين "علم الموارث" = إزالة الكسور بين السهام والرءوس)، و 195 (التقبل = في عرف الفقهاء = الالتزام بعقد)، و 206 (التمييز = وقول الفقهاء في سن التمييز = سن معرفة المضار من المنافع/ عند النحاة = ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة)، و 264 (الحال = عند المنطقيين = كيفية سريعة الزوال/ وعند النحاة ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول/ وعند أهل الحق = معنى يرد على القلب من غير تصنع)، و 302 (الحيز = عند المتكلمين الفراغ المتوهم الذي يشغله شيء ممتد/ وعند الحكماء (الفلاسفة) = السطح الباطن المماس للسطح الظاهر)، و 340 (الدليل = عند أهل الميزان (المنطق) = ما يلزم العلم به العلم بآخر/ وعند أهل الأصول = ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري)، و 366 (الرضى = عند الفقهاء = الإذن/ وعند الصوفية = سرور القلب بمر القضاء)، و 409 (السكنة عند الأطباء = سدة دائمة تامة في بطون الدماغ تعطل الأعضاء عن الحس)، و 430 (الشعر = اصطلاحاً (علم الشعر) = كلام مقفى موزون قصداً/ وفي اصطلاح المنطقيين = قياس مؤلف من مخيلات طلباً لانفعال النفس)، و 449 (الصحيح = في الأصول = ما يتعلق به النفوذ/ وفي النحو اسم عار من حروف العلة في آخره/ في الحديث = المقبول)، و 522 (العكس = في الأصول = انتفاء الحكم لانتفاء العلة/ في الفقه = تعليق الحكم المذكور بنقيض علته المذكورة رداً إلى أصل آخر)، و 578 (القرآن = في الأصول = اللفظ المنزل على محمد ﷺ للإعجاز بسورة منه، المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر بلا شبهة وعند أهل الحق = العلم اللدني الجامع =

واستمرت العناية ببيان مستوى الاستعمال للمصطلحات في معجم الكليات للكفوى على وفاق السمات التي سبق ظهورها فيما مر من معاجم.

ومن أمثلة عناية الكليات ببيان مستوى الاستعمال ما ذكره بإزاء المدخل (الإبدال، ص 31):
"والإبدال في البديع: إقامة بعض الحروف مقام البعض، وجعل منه ابن فارس ﴿فَأَنْفَلَقَ﴾، أى البحر: أى انفرق؛ بدليل ﴿كُلُّ فِرْقٍ﴾" (1) [سورة الشعراء 63/26].

ففى هذا النص صدر التعريف ببيان مجاله المعرفى، وهو علم البديع الذى هو فرع من علم البلاغة. مع أنه فى المدخل نفسه عرف المراد به عند الصرفيين من غير نص على المجال المعرفى؛ اكتفاء بشهرة القيود أو الكلمات المعرفة، حيث يقول: "الإبدال يكون من حروف العلة وغيرها". هكذا من دون بيان لمستوى الاستعمال، اكتفاء بما يدل عليه تعبير "حروف العلة" من انتمائه إلى علم الصرف العربى.

وربما لجأ الكفوى إلى طريقة لم تكن مألوفة من قبل، تتمثل فى وصف المدخل بما يدل على انتمائه المعرفى، عند كل انتقال من مستوى استعمال إلى مستوى استعمال آخر، على ما نرى له مثلاً فى التعليق على المدخل (الاختصاص)، حيث يقول (ص 59): "والاختصاص النحوى: هو النصب على المدح. والاختصاص البيانى: هو النصب بإضمار فعل لائق، وأكثر الأسماء دخولاً فى النصب على الاختصاص: معشر، وآل، وأهل، وبنو". ففى هذا النص تفريق بين معنيين لمدخل واحد شركة بين طائفتين، الأول عند النحويين، والآخر له دلالة تتعلق بمنطقة عمل البيان، بمعنى أن النصب على المدح هو سبيل النحاة عند الاختصاص، أما الفعل اللائق المقدر فى باب الاختصاص فمتعدد الأغراض، يسعى نحو تحقيق الحصر.

وأياً ما كان الاتفاق أو الاختلاف على ما أورده الكفوى من تعريف أمام كل مصطلح - فإن ما يسترعى الانتباه هنا هو التفريق بين مستويات استعمال مدخل (الاختصاص)، عن طريق وصف المدخل بنعت مأخوذ من العلم على العلم المراد تعريف المصطلح فى إطار منظومته المعرفية.

وهناك أمثلة كثيرة جداً كان سبيل بيان مستوى الاستعمال عند الكفوى هو النص فى مقدمة إيراد التعريفات على المجال المعرفى، بذكر ما يدل على العلم الذى يندرج تحته التعريف المذكور.

= للحقائق كلها)، و666 (المعرفة عند النحاة = الاسم على معين/ وعند أهل النظر = إدراك الشيء على ما هو عليه)، و734 (الولاية = عند الصوفية = قيام العبد بالحق عند الفناء عن نفسه/ وفى الشرع "الفقه": تنفيذ القول على الغير شاء الغير أم أبى).

(1) عنه فى الصحاح، ص 333.

يقول الكفوى (ص78): "الأرض على مذهب المتكلمين: مركبة من الجواهر المفردة، وعلى مذهب الحكماء (أى الفلاسفة): أن البسائط عندهم، وإن لم تكن ذات أجزاء ومفاصل بالفعل".

ففى هذا النص فارق دلالى واضح فى اعتبار الأجزاء أو عدم اعتبارها، وهذه التفرقة لا سبيل إليها إلا ببيان مستوى الاستعمال، الذى تم من خلال بيان الانتماء المعرفى، وهو ما فعله الكفوى بما ذكره فى تعبيره (مذهب المتكلمين) و(مذهب الحكماء)⁽¹⁾.

ثم يأتى معجم كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى⁽²⁾ فيسير على نهج مستقر فى المعجمية الاصطلاحية- كما نرى- حيث تظهر فيه علامات العناية ببيان مستوى الاستعمال بالمواصفات نفسها التى سبق رصدتها عند معاجم المصطلحيات قبله.

(1) انظر أمثلة أخرى لبيان العناية بمستوى الاستعمال عند الكفوى فى معجمه الكليات: ص 106 (الاستئناف = عند أهل المعانى = ترك الواو بين جملتين نزلت أولاهما منزلة السؤال)، و 119 (المشترك اللفظى عند اللغويين/ وعند الفقهاء)، و 132 (الإضافة = فى اصطلاح النحاة)، و 337 (الجمع = عند النحاة = أخو الثنية/ وعند المتصوفة = اتصال يمنع صاحبه من مشاهدة غير الحق، وعند علماء البدع = جمع أشياء متعددة فى حكم)، و 562 (الصرف = فى النحو (التنوين)/ فى الشريعة = بيع الثمن بالثمن/ فى الحديث = الزيادة والتحسن).

وقد ظهر أمر آخر كان عليه معتمد الكفوى فى العناية ببيان مستوى الاستعمال، وهو ذكر الأعلام والمصادر التى يبين بها حدود معانى كثير من المداخل أو المصطلحات؛ فإن ذكر اسم كابن مالك أو أبى حيان أو ابن هشام كاف لكى يحكم على التعريف بانتهاؤه إلى علم النحو العربى، وكذلك فإن ذكر أسماء من مثل الشافعى وأبى حنيفة وصاحبيه محمد بن الحسن الشيبانى وأبى يوسف كاف فى تحديد مجال المدخل، وتعريفه الوارد تحته إلى علم الفقه وهكذا.

انظر: ص 605 (العطف)، و 621 (العلة عند الأصولى/ وغير الأصولى)، و 670 (الغرة = عند الفقهاء)، و 761 (الكنية = فى الشريعة = ما استتر فى نفسه معناه الحقيقى أو المجازى/ وعند علماء البيان = التعبير عن شىء بلفظ غير صريح لغرض من أغراض الإبهام/ وعند علماء الأصول = ما يدل على المراد بغيره لا بنفسه)، و 910 (النسبة = فى علم الحساب عبارة عن خروج أحد المقدارين المتجانسين من الآخر).

(2) كانت السعة التى تحققت فى هذا المعجم، وفى معجم دستور العلماء للأحمد نكرى، وارتقت بكثافة المداخل، وبتناسع المعلومات الواردة فيها تحت تلك المداخل، مما يدخل فى نطاق التعليق على شكل المداخل ومعانيها- هى السبب فيما يبدو وراء تسمية كل منها باسم الموسوعة، فيما خرج للناس من طبعة مكتبة لبنان (الكشاف/ 1996م، والدستور/ 1997م).

والحق يقتضى أن نقرر أن أحمد زكى باشا- رحمه الله تعالى- كان سبق إلى ملاحظة ذلك فى رسالته (موسوعات العلوم العربية، ويبحث على رسائل إخوان الصفا) المطبعة الأميرية، بولاق سنة 1308هـ، عندما تحدث عن كشاف اصطلاحات الفنون فى أثناء كلامه عن الموسوعات العامة.

ونحن نحب أن نخرج عن هذا لنقرر أن هذين المعجمين على التعيين معجمان موسوعيان، بمعنى أنها معجمان من حيث عنايتهما بجمع ألفاظ العلوم المختلفة التى عرفتها الحضارة العربية الإسلامية، مع العناية بالمعلومات الموسوعية عناية ظاهرة. وهو ما قرره أحمد زكى باشا بقوله فى المبحث نفسه (ص33) فى سياق الحديث عن معجم الكليات ثم كشاف اصطلاحات الفنون: "إن كتابه جاء معجماً موسوعياً كاملاً فى بابه من حيث اللغة العربية أولاً، ثم فنونها بأجمعها ثم العلوم الحكيمية والطبيعية وما فوقها. فبين هذا الكتاب وبين كشاف اصطلاحات الفنون عموم وخصوص مطلق، يجتمعان فى كشاف اصطلاحات، وينفرد هذا بذكرها من حيث كونها كليات".

ومن الأمثلة على تلك العناية قوله في تعريف مدخل (الآحاد) 71 / 1 : "الآحاد: جمع أحد، وهى عند المحاسبين، هو: الواحد إلى التسعة". ففى هذا التعليق يظهر بيان مستوى استعمال هذا المصطلح، من خلال التحديد الذى تم للمجال الدلالى بعبارة (عند المحاسبين). ويظهر كذلك من هذا المثال الموقع الذى شغله بيان هذا الاستعمال، حيث وقع بعد بيان المعلومات الخاصة بالشكل (المعلومات الصرفية).

وقد علق التهانوى على معنيين آخرين لهذا المدخل، حيث قال بعد ما مر: "وعند أهل الشرع: هو كل خبر لم يبلغ درجة المتواتر، ويسمى خبر الواحد أيضًا. والآحاد من القراءة: هو ما صح سنده، وخالف الرسم، أو العربية، أو لم يشتهر عند القراء". ففى هذا المثال لجأ معجم كشاف اصطلاحات الفنون إلى التغلب على ما يمكن أن يسمى بالمشترك الخطى، عن طريق تحديد المجال الدلالى عند كل معنى جديد، ومن هنا فإنه ليس صحيحًا أن مدخل (الآحاد) من قبيل المشترك، إلا من حيث اتحاد الرسم فقط، ذلك أن هذا المصطلح يتغير بتغير مستوى الاستعمال، أو بتغير المجال الدلالى كما رأينا. ويمكن ملاحظة هذا التمايز من خلال تأمل ألفاظ التعاريف التى هى قيودها.

وقد اضطرب كشاف اصطلاحات الفنون فى التعامل مع مكان النص على مستوى الاستعمال، أو تحديد المجال؛ ما بين صدارة التعاريف، أو بعد ذكر معلومات التعليق على الشكل (الصيغة)، أو فى نهاية التعاريف، مما يؤخر رتبة المعجمية العربية المختصة، بالنظر إلى المعايير التى وضعتها المعجمية المعاصرة التى تسعى إلى نوع من الانضباط المؤسس على العناية بمنظور المستعمل، تيسيرًا.

ومن الأمثلة الدالة على ما نشير إليه ما ورد فى التعليق على مدخل (الآخرة، 71 / 1) من قوله: "الآخرة، بالمد وكسر الحاء: عبارة عن أحوال النفس الناطقة فى السعادة والشقاوة، ويسمى بالمعاد الروحانى أيضًا، والظاهر أن هذا اصطلاح الحكماء النافين للمعاد الجسمانى". ففى هذا المثال ورد بيان مستوى الاستعمال، عن طريق تحديد المجال الدلالى فى نهاية التعليق على المعنى، عندما قرر أن التعريف الذى ذكره خاص بالفلاسفة الذين يرون عدم إمكان البعث بالأجسام.

وهذا التأخير لبيان المجال الدلالى قد يكون بسبب حرص كشاف اصطلاحات الفنون على النص على المصادر التى استمد منها مادة تعريفاته فى كثير من الأحيان، كما نرى مثلاً فى تعريفه للمصطلح الصوفى (الآن الدائم، 75 / 1) الذى هو: "امتداد الحضرة الإلهية الذى يندرج به الأزل فى الأبد، وكلاهما فى الوقت الحاضر لظهور ما فى الأزل على أحيان الأبد".

والألفاظ القيود التي وردت في التعريف كافية في الدلالة على الانتفاء المعرفي للمصطلح، ومع ذلك نص التهانوي على انتفائه لمصطلحية الصوفية، عندما قال: "كذا في اصطلاحات الصوفية لكمال الدين أبي الغنائم". وهو الكاشاني، وكلامه في اصطلاحاته بالنص ص 54 فقرة 25.

وفي الكتاب أمثلة كثيرة جداً على عناية التهانوي ببيان مستوى الاستعمال، عن طريق تحديد المجالات الدلالية للألفاظ، وصولاً إلى إدراك تصوراتها في بنية العلوم المختلفة.

وقد كانت كثافة المصطلحات المرتفعة عاملاً في ظهور العناية ببيان مستوى الاستعمال، وهو جانب إيجابي يحسب للمعجمية المختصة العربية، كما كانت عاملاً في ظهور سمة الاضطراب في بيان مستوى الاستعمال، في الموقع الذي كان يرد فيه أولاً أو متأخراً، أو بين الصدارة والتأخر في سياق التعليق على المدخل، وفي طريقة هذا البيان؛ ما بين ذكر عنوان العلم، أو الإشارة إلى المشتغلين به، أو بذكر المصدر الذي استمد منه المعجم مادة تعريفاته، وهو جانب سلبي⁽¹⁾.

(1) انظر أمثلة أخرى كثيرة على هذه العناية ببيان مستوى الاستعمال عن طريق تحديد المجال المعرفي والدلالي في كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: 85/1 (الإبداع) = عند الحكماء الفلاسفة = إيجاد شيء غير مسبوق بالعدم/ وعند البلغاء = اشتغال الكلام على ضروب من البديع، و1/106 (الأجوف) = عند الصرفيين = لفظ عينه حرف علة/ وعند الأطباء = اسم عرق في الكبد يوزع الغذاء إلى الأعضاء، وهو معاء مخصوص في علم التشريح، و/212 (الاطعام) = الوله الغالب على القلب عند الصوفية، و34 (البرهان) = عند أهل الميزان "المناطقة" حجة من مقدمات يقينية/ وعند الأطباء = هو الطريق القياسي الذي يليق بالطب، و416 (الترجيع) = عند الفقهاء = هو تكرار المؤذن للشهادتين في باب الأذان/ وعند الشعراء = هو تقسيم القصيدة إلى قطع متساوية من الأبيات ثم يتكرر العدد نفسه، و524 (التوأم) = عند الفقهاء = اسم ولد معه آخر في بطن واحدة/ وعند البلغاء = هو التوشيح أو ذو القافيتين، و594 (الجنس) = في اللغة = ما يعم كثيرين/ وعند الأطباء كذلك/ وعند الفقهاء الأصوليين = عبارة عن كل مقول على كثيرين مختلفين بالأغراض دون الحقائق/ وكذلك عند المناطقة، و652 (الحركة) = النقل من مكان إلى مكان عند المتكلمين/ وعند الصوفية = السلوك، و757 (الخلافة) = شرعاً = الإمامة/ وعند الصوفية = صغرى للإمامة الظاهرة وكبرى للرياسة الباطنية، و849 (الرخصة) = عند الأصوليين = مقابل العزيمة، و916 (الزوج) = عند المحاسبين = العدد الصحيح/ وعند أهل الرمل = علم يعرف به مجهول أحوال العالم = النقطتان، و1016 (الشرطية) = عند النحاة = جملة مصدرية بأداة شرط/ وعند المناطقة = هي القضية المركبة من قضيتين، و2/1055 (الصالح) = عند المحدثين = ما دون الحسن، و2/1112 (الضرر) = سيلان الدم من الجراحة كذا في حدود لأمرض، و2/1260 (الفار) = عند أهل الشيء = هو زوج المرأة الذي يطلقها في مرض موته وهو اسم لهما، و2/1361 (الكرة) = في اصطلاح المحدثين = شكل مجسم أحاط به سح مستدير، أى سطح يوجد في داخله نقطة تتساوى الخطوط الخارجة منها إليه، و2/144 (المتقارب) = عند العروضيين = اسم بحر وهو فعولن ثنائي مرات، و2/1524 (المزيد) = عند الصرفيين = كلمة فيها حرف زائد وهو المنشعب/ وعند أهل القوافي = حرف يتصل بالخروج/ وعند المحدثين = الحديث الذي زيد في أثناء إسناده (راو)، و1619 (المفيد) = عند أهل العربية والمنطقيين = ما يقابل المهمل، و1705 (النظر) = عند المنجمين = كون الشيتين على وضع مخصوص في الفلك = الفكر، و1814 (اليمين) = تعلق الجزء بالشرط على وجه ينزل الجزء عند وجود الشرط = من مصطلحات الفقهاء).

ولم تغب هذه العناية بمستوى الاستعمال عن معجم جامع العلوم⁽¹⁾ الملقب بدستور العلماء للأحمد نكري، باعتباره آخر معاجم المصطلحيات التي عرفتها المعجمية العربية المختصة، وهو أمر له ما يسوّغه في ظل ما ورثه هذا المعجم مما انحدر إليه من تراث معاجم المصطلحيات العربية، مما يتعلق بطريقة بيان مستوى الاستعمال على ما ظهر فيها من اضطراب وتخلف.

ومن الأمثلة على هذه العناية تعليقه على مدخل (الابتداء)، ص 6 حيث يقول: "الابتداء: عند أرباب العروض: هو أول جزء من المصراع الثاني.

وعند النحاة: خلو الاسم وتعريفه عن العوامل اللفظية للإسناد".

(1) انظر أمثلة أخرى تتجلى فيها العناية بمعلومات الاستعمال في دستور العلماء للأحمد نكري ص 78: (الإدغام = في صناعة التصريف = أن تأتي بحرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك من مخرج واحد من غير فصل)، و186 (أهل الديوان = الذين كتب أساميهم في الديوان وهذا عند أبي حنيفة/ وعند الشافعي رحمه الله أهل الديوان = العشيرة، أي: العصبية)، و221 (البيان = عند بعض أصحاب الأصول = عبارة عن إظهار المراد للمخاطب منفصلاً عما يستر به)، و294 (التوجيه = في البديع = إيراد الكلام محتملاً للوجهين المختلفين)، و335 (الجنس = في عرف النحاة = اسم يصح إطلاقه على القليل والكثير، كالماء يطلق على القطرة والبحر/ وفي عرف الأصوليين = كل مقول على كثيرين مختلفين بالأغراض، كالإنسان؛ فإن تحته رجل وامرأة/ وفي عرف المنطقيين = كل مقول على كثيرين بالحقائق، كالحيوان)، و372 (الحق = في إصلاح أرباب المعاني = هو الحكم المطابق للواقع)، و404 (الخط = عند الطائفة العلية الصوفية: الخط الحقيقة المحمدية/ وعند المتكلمين: الخط جوهر يقبل القسمة في الطول فقط/ وعند الحكماء = الخط عرض يقبل القسمة في الطول فقط والنقطة العرضية نهاية له)، و423 (الدرك = في اصطلاح الفقهاء: أن يأخذ المشتري من البائع كفيلاً بالثمن الذي أعطاه خوفاً من استحقاق المبيع)، و404 (الذنب = عند المنجمين = العقد: التي إذا مر القمر منها يكون جنوبياً)، و455 (الرفع = عند أهل الحساب = جعل الكسور صحاحاً/ وعند النحاة = نوع من الإعراب علم الفاعلية)، و467 (الزيتون = عند الصوفية = النفس المستعدة للاشتعال بنور القدس بقوة الفكر)، و490 (السهم = في اصطلاح أصحاب الهندسة = الخط المخرج من وسط القوس على وسط القاعدة)، و505 (الشرب = في الشرع = نوبة الانتفاع بالماء سقياً للمزارع أو الدواب)، و542 (الصيغة = في الاصطلاح = هي الهيئة الحاصلة للكلمة من ترتيب الحروف والحركات والسكنات)، و548 (الضعيف = في أصول الحديث = هو الحديث الذي يكون أدنى مرتبة من الحسن)، و551 (الطباقي = في اصطلاح البديع = هو الجمع بين معنيين متقابلين بأى تقابل كان)، و564 (الظاهر = في اصطلاح أصول الفقه = كل كلام يكون المراد منه ظاهر للسامع بنفس الصيغة)، و636 (العول = عند أرباب الفرائض = زيادة بعض السهام على مخرجها وقت ضيقه عن الوفاء بالفروض المجتمعة في ذلك المخرج)، و645 (الغرابية = عند أصحاب المعاني = كون الكلمة وحشية)، و674 (الفعل عند النحاة = كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة بأصل الوضع)، و702 (القضية = عند المنطقيين = قول يتضمن الصدق والكذب)، و753 (الكناية = عند النحاة = في المبنيات اسم يكنى به من كم وكذا/ وعند علماء البيان = لفظ أريب لازم المعنى مع جواز إرادة ذلك المعنى)، و772 (اللمس)، و844 (المشكل)، و947 (النكرة)، و956 (الهيولى)، و987 (الولاية)، و995 (اليقين).

ففى هذا التعليق تصريح ببيان مستوى الاستعمال عن طريق تحديد المجال الدلالى لكل تعريف من التعريفين المذكورين، وبتعبير آخر فإن مجىء مدخل الابتداء مشتركاً بين مجالين معرفيين - كان يلزمه بيان حد، أو تعريف كل منهما، فجاء تعبيره بقوله: (عند أبواب العروض)، ثم بتعبيره: (عند النحاة). ويظهر من ملاحظة موقع تعبيرى بيان مستوى الاستعمال فى صدد التعليق على معنى المدخل.

وقد لجأ الأحمد نكرى فى مواضع أخرى من معجمه إلى طريقة أخرى فى بيان مستوى الاستعمال - مما يدعم وصفنا للمنهجية المطبقة هنا بالاضطراب - وهى إجمال الإشارة إلى المجالات الدلالية والمعرفية فى صدر التعليق على مدخل ما، ثم العودة إلى نشر بيان تحديد كل مجال معرفى منها قبل إيراد التعاريف، ومن الأمثلة على هذه الطريقة قوله فى التعليق على معنى المدخل (الإبصار، ص12):

"الإبصار: فى الإبصار ثلاثة مذاهب: مذهب الرياضيين، ومذهب جمهور الحكماء الطبيعيين، ومذهب بعض الحكماء.

أما مذهب الرياضيين: فهو أن الإبصار خروج شعاع من العين على هيئة مخروطية، رأسه عند مركز البصر، وقاعدته عند سطح المرئى المبصر.

وأما مذهب جمهور الحكماء الطبيعيين: فهو أن الإبصار بالانطباع والانتعاش.

وأما مذهب بعض الحكماء: فهو أن الإبصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع، بل بأن الهواء الشفاف الذى بين البصر والمرئى يتكيف بكيفية الشعاع الذى فى البصر". ففى هذا التعليق مثال لما أشرنا إليه من اللف والنشر المرتب فى التعامل مع معلومات مستوى الاستعمال، وتحديد الانتعاشات المعرفية للتعريفات المختلفة. صحيح أن جزءاً من اختلاف التعريفات - فيما بين الطوائف والمذاهب الثلاثة - ربما يكون راجعاً إلى التطور الذى أصاب علم البصريات من جانب، وإلى تقارب المجالات المعرفية الثلاثة السابقة فى منظومة المجتمع العلمى قديماً من جانب آخر، مما لا بد من استشاره فى استجلاء التاريخ العلمى، ومدى ما أسهم به العرب فى تطوير المعرفة العلمىة - إلا أن الإشارة إلى المجالات المعرفية إجمالاً هيأت الذهن للإحاطة بحدود البناء المفهومى لمصطلح الإبصار فى حدود جغرافية حركية بين الرياضيين والفيزيائيين والفلاسفة.

ويقول كذلك فى التعليق على معنى المدخل (الأداء، ص74):

"الأداء: أو ما في اصطلاح الفقهاء، فعند أصحاب الشافعي - رحمه الله -: الأداء والقضاء يختصان بالعبادات الموقته، ولا يتصور الأداء إلا فيما يتصور القضاء؛ فلهذا قالوا: الأداء ما فعل في وقته القدر له شرعاً أو لا.

والقضاء: ما فعل بعد وقت الأداء استدرأكاً لما سبق له وجوب مطلقاً.

وعند أصحاب أبي حنيفة - رحمه الله -: الأداء والقضاء من أقسام المأمور به موقّتا أو غير موقت، فالأداء تسليم عين ما ثبت بالأمر واجباً كان أو نفلاً، والقضاء: تسليم ما وجب بالأمر".
ففى هذا النقل عناية بأنواع ثلاثة من معلومات مستوى الاستعمال، ظهرت فى ما ذكره الأحمّد نكرى؛ من بيان المجال المعرفى الذى يتّمسّ إلى المدخل - وهو مصطلحية علم الفقه -، ثم التفريق بين مستويين لاستعماله، اللذين قادا إلى اختلاف فى التعليق على معناه؛ تبعاً لاختلاف بيئتين، هما نطاق الفقه الشافعى والفقه الحنفى، ثم التفريق بين منطقتين فى استعماله فى البيئتين أو المذهبيين، وهما باب العبادات عند الشافعية، وباب الحكم التكليفى عند الأحناف.

لقد اتضح لنا من خلال ما مر هنا عناية معاجم المصطلحات بعدد من معلومات مستوى الاستعمال، كان أظهرها هو بيان المجال الدلائلى أو المعرفى عند تعريف عدد كبير جداً من المصطلحات المشتركة رسماً أو خطأً بين العلوم المختلفة، لأغراض مختلفة، لعل أعلاها هو إرادة ضبط مفاهيم مصطلحية كل علم؛ حسماً لمادة الخلل والاضطراب.

وقد استتبع ذلك أحياناً العناية ببيان البيئات المختلفة التى يستعمل فيها مصطلح ما، بتعريف مخالف لاستعماله نفسه فى بيئة أخرى.

وصحيح أن ثمة اضطراباً واضحاً أصاب مواقع بيان مستوى الاستعمال للمصطلحات، واضطراباً أصاب التعامل مع هذه المعلومات بالذكر نصّاً، أو السكوت عن الذكر؛ اعتماداً على شهرة قيود الحدود، أو ألفاظ التعاريف.

لكن الصورة الإجمالية لم تخصم ما استقر الأمر عليه فى منهجية التعامل مع معلومات ما تحت المداخل، مما يسمى فى المعجمية المعاصرة بالبنية الصغرى للمعجم، فى بند التعليق على مستوى الاستعمال مما يندرج تحت التعليق على المعنى.

لقد اعتنى بكثير من معلومات هذا البند المؤثر فى إدراك المفاهيم، وبناء التصورات، مما له علاقة ماسة باستجلاء قسّمات الصورة اللازمة فى وضع الحدود أو التعاريف للمصطلحات فى معاجم المصطلحات العربية، لدرجة تترقى فى النظر إلى جوهرها لما هى عليه المعجمية المعاصرة، من دون التفاضل عن وصفها بالخلل والاضطراب وانعدام المنهجية البنائية أو

لترتيبه، مما ينبغي أن يكون محط الأنظار في الاستثمار المعاصر في صناعة المعاجم المختصة العربية المعاصرة.

ومن هناك يكون ملاحظة كيفية تعامل معاجم المصطلحيات مع هذا البند كمدخل للاستثمار المعاصر من جهتين، هما:

الأولى: إيجابية، في دعم العناية التي ظهرت بمستوى الاستعمال، وتأكيدهما، وتطويرها.
والأخيرة: سلبية، بتفادى العيوب التي وقعت فيها المعجمية المختصة في العربية في باب معاجم المصطلحيات، في التعامل مع معلومات مستوى الاستعمال، فيما يتعلق بمنهجية إيرادها.

ثانياً: طرق شرح المعنى في معاجم المصطلحيات في العربية:

تعد مسألة تفسير المعنى في المعجم هي عصب النظر إليه؛ إذ لا يتصور وجود معجم -بداية- من دون تصور وجود عناية بمعنى المداخل أو الألفاظ المجموعة فيه.

وإذا كانت الكلمة أو العلامة اللغوية هي جماع من (دال ومدلول) - فإن المعجم هو المحيط الأرحب لاستيعاب هذه العلامة اللغوية وأخواتها؛ ومن ثم أمكن أن نقول إن المعجم هو مجموع من الدوال مقرونة بمدلولاتها.

وقد كان البعد الفلسفي المتمثل في كون المعجم حديثاً عن اللغة (في صورة ألفاظ)، باللغة في صورة (شروح لمعنى هذه الألفاظ) - أمراً جر إلى تأمل مشكل بيان معاني الألفاظ الصعبة، وهو ملاحظة في المعجمية العامة على التعيين.

وهذه الصعوبة غير غائبة عن النظر إلى بيان معاني المصطلحات أو الألفاظ أيضاً في المعجمية المختصة، وإن كنا نرى أن هذه الصعوبة أقل ظهوراً وتجلياً هناك؛ لاعتبارات متعددة، أهمها أن التعريف الخاص بمصطلح ما هو نتاج السمات الدلالية، التي تشكلها المسائل العلمية التي وضع هذا المصطلح أو ذاك علماً عليها.

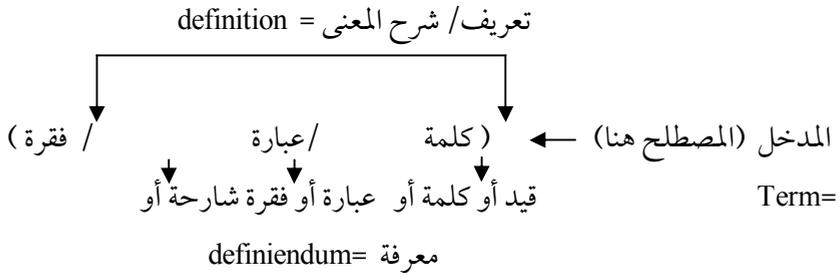
وهذا العنوان (طرق شرح المعنى) هو جزء مما يعبر عنه بمصطلح التعريف في المعجمية المعاصرة (Definition)، وهو الجزء الذي يندرج تحت ما يسمى بالبنية الصغرى للمعجم، تحت معلومات التعليق على المعنى، بل هو أهم هذه المعلومات، ويقصد به إمداد المستعمل بشرح لمعنى الألفاظ أو المصطلحات، وهو على حد تعبير هارتمان: "يعد التعريف الوظيفة الأم، أو يمدنا بالغرض الجوهرى من المعجم، وهو المسئول عن تقديم المعلومات الدلالية"⁽¹⁾. ولم

(1) انظر: ص 35 المدخل (Definition) في: Hartman and James, Dictionary of lexicography.

نستعمل التعريف، واستعملنا شرح المعنى؛ لأن معاجم المصطلح اللغوي ربما سوت بين التعريف ومجموع معلومات ما تحت المداخل⁽¹⁾.

ويمكن أن تعد معاجم المصطلحيات - بالنظر إلى العناية التي أولتها لتعريف المصطلحات المختلفة فيها- معاجم تعريفية أو شارحة؛ ذلك أن أهم ما أظهرها للوجود العلمي هو إرادة وضع تعريفات أو شروح مفسرة لمعاني المصطلحات، وهي ما يسميها هارتمان وجريجوري جيمس بالمعاجم الشارحة (Defining dictionaries)⁽²⁾ أو التعريفية.

والصورة المألوفة للتعامل مع المداخل أو الألفاظ أو المصطلحات هنا في عملية تعريفها- يمكن تصويرها كما يلي:



وطرق شرح المعنى هي ما يعبر عنها أيضاً بأساليب التعريف (definition styles)، وهي هنا الكلام الذي يساق لبيان معنى المصطلح على شكل أو طريقة معينة.

وقد استعملت معاجم المصطلحيات العربية طرقاً وأساليب مختلفة لبيان معاني المصطلحات الواردة فيها.

وقد اعتمدنا هنا على ما جاء عند كل من الدكتور محمد أحمد أبو الفرج في كتابه (المعاجم اللغوية)، والدكتور محمد رشاد الحمزاوي في كتابه (من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً)، والدكتور أحمد مختار عمر في كتابه (صناعة المعجم الحديث)، والدكتور خالد فهمي في كتابه (تراث المعاجم الفقهية في العربية)، (والمعاجم الأصولية في العربية).

(1) يقول الدكتور رمزي بعلبكي في معجم المصطلحات اللغوية، ص138:

"التعريف = شرح معنى الكلمة بذكر مكوناتها الدلالية أو بتبيان اشتقاقها واستعمالها". وسوف نقتصر في هذا الجزء من الدراسة بكيفية معالجة معاجم المصطلحات لشرح المعنى أو لبيان طرق التعبير عن المكونات الدلالية للمصطلحات.

(2) انظر: ص35 المدخل (defining dictionary) في: Hartman and James, Dictionary of lexicography

وسوف نقسمها قسمين، هما:

1- طرق شرح المعنى الأساسية في معاجم المصطلحيات العربية.

2- طرق شرح المعنى الثانوية في معاجم المصطلحيات العربية.

وهذا اللجوء إلى التلفيق من هذه المصادر المختلفة راجع إلى عدم كفاية أحدها في هذا المجال، ولاختلافها بين التنظير والتطبيق⁽¹⁾.

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة استعمال طريقة الشرح بالتعريف/ حسب مفهومه عند المنطقيين بجمع الصفات التي تكون مفهوم الشيء تمييزاً له عما عداه، وهو ما يراه، وهو ما يقترب جداً من مفهوم الجمع والمنع المنطقيين، أو بجمع المكونات الدلالية للمفهوم، وهو ما ترجمه فاطمة العازمي وسعد مصلوح باسم التعريف المحكم (True definition)، تقول ص 95: "التعريف المحكم: يركز على بيان المفهوم، بطريقتين:

الأولى: ذكر السمات الفارقة المميزة للمفهوم، ولا تجتمع في لفظ آخر.

والثانية: المفهوم والماسدق (intension and extension)، وذلك ببيان المكونات الدلالية للمفهوم، وعادة ما يستخدم هذا الأسلوب في تعريف العلوم والمذاهب والمصطلحات العلمية والأجناس الحيوانية والنباتية، وغيرها من المفاهيم التي تحتاج إلى وصف علمي دقيق مطابق للواقع".

وفيما يلي دراسة لأكثر طرق شرح المعنى ومعاجم المصطلحيات موزعة على فرعين، هما:

1- طرق شرح المعنى الأساسية.

2- طرق شرح المعنى المساعد (الموضحات).

(1) ثمة اختلاف بين ما جاء في دراسات المعجمية الغربية ودراسات المعجمية العربية حول أساليب التعريف، أو طرق شرح المعنى، ومع الإقرار بتأثر دارسى المعجمية العرب بما ظهر في الغرب، لكننا نؤمن أن طبيعة اللسان العربى من جانب وطبيعة العلم الإسلامى الذى يتوخى التوضيح أو التفهيم من جانب آخر، ربما قادا إلى القول بعدم صلاحية الأساليب التعريفية التى توصلت إليها دراسات المعجمية الغربية للتطبيق على المعاجم العربية تطبيقاً حرفياً أو تائماً. كما أنه من المهم أن نشير إلى أن أساليب التعريف فى الدرس المعجمى الغربى كانت نتاجاً طبيعياً للنظريات التى تدرس الدلالة اللغوية، وقد اضطرب بعض من طبق هذه الأساليب التعريفية إلى شىء من التلفيق لبعض مما أشرنا إليه، مما نجد له مثلاً عند فاطمة العازمي فى أطروحتها (المعجم العربى الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها - دراسة وصفية نقدية)، حيث اضطرت إلى الاعتماد على ما جاء عند بوسيفنسن فى (المعجمية العلمية = practical lexicography) مضافاً إليه بعضاً من أساليب التعريف مما جاء عند هارتمان وجريجورى جيمس فى معجمها (معجم مصطلحات المعجمية = dictionary of lexicography).

ونحب أن نقرر أن أصحاب معاجم المصطلحيات، وإن استعملوا هذين الفرعين لبيان معاني الألفاظ المجموعة فيها- إلا أنهم أظهروا تفاوتاً في استعمال الطرق المندرجة تحت كل فرع.

(1)

طرق شرح المعنى الأساسية

يكاد يكون من المتفق عليه في باب التعليق على المعنى - فيما يرد من المعلومات تحت المداخل - أن بيان معنى مصطلح ما، أو توضيح تعريفه هو ما نسميه هنا بطرق شرح المعنى، ويرون كما جاء في (المعاجم الأصولية في العربية) "أن في الشرح بالتعريف، والشرح بتحديد المكونات الدلالية، والشرح بذكر سياقات الكلمة، والشرح بالمرادف أو المضاد- هي عمد هذه الطرق. يقول الدكتور مختار عمر - رحمه الله -: "وتعد هذه الطرق أهم وسائل شرح المعنى، وكلما أمكن الجمع بينها، أو بين أكثرها في المدخل كان أفضل، وإن كان الغالب (في الواقع) الاكتفاء ببعضها ودمج بعضها الآخر"⁽¹⁾.

ودراسة معاجم المصطلحيات تظهر تنوعاً كبيراً في استعمال طرق هذا الفرع لشرح معاني المصطلحات المختلفة، وإن ظهرت عناية خاصة بطريقة الشرح المحكم أو بالتعريف.

(1/أ) الشرح بالتعريف المحكم:

إن أقرب معالجة للمقصود بالشرح بالتعريف يمكن أن نراه فيما يسميه المناطقة في باب التعريفات عندهم بالقول الشارح الذي هو المعرف (بكسر الراء المهملة)، وهو الذي يعرفه قطب الدين الرازي في تحرير القواعد المنطقية بقوله: "القول الشارح: هو المعرف: وهو ما يستلزم تصوره تصور الشيء، أو امتيازه عن كل ما عداه"⁽²⁾.

وهذا النوع من طرق شرح المصطلحات يشغل جزءاً كبيراً من عناية أصحاب معاجم المصطلحيات، وقد لجئوا إليه في أكثر الأوقات ليعرفوا باستعمال ما أورده في معاجمهم هذه من مداخل / أو مصطلحات.

(1) المعاجم الأصولية في العربية، ص 214، وصناعة المعجم الحديث / 120-121.
وثمة رصد لطرق شرح المعنى سبق إلى بيانها الدكتور محمد أحمد أبو الفرج - رحمه الله - في: المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث، ص 102، وكان جمعها خمسة أقسام، هي:
1- التفسير بالمغايرة. 2- التفسير بالترجمة. 3- التفسير بالمصاحبة. 4- التفسير بالسياق. 5- التفسير بالصورة.
(2) تحرير القواعد المنطقية / 78، وحاشية الجرجاني على تحرير القواعد المنطقية / 78.

ومن أمثلة ذلك ما نجده في مفاتيح العلوم للخوارزمي في تعريفه مصطلح (الاستنثار من مصطلحات الطهارة، ص10) قوله: "الاستنثار: استنشاق الماء ثم إخراجه بتنفس الأنف". ففي هذا التعريف جمع العناصر الدلالية المصوّرة لمفهوم الاستنثار، التي تمثلت في إدخال الماء في الأنف استنشاقاً، ثم إخراجه منها بما يشبه العطس، طلباً لطهارتها.

ولم يكن استعمال هذه الطريقة في مفاتيح العلوم وقفاً على المصطلحات المنتمية للعلوم الشرعية والعربية وحدها، ولكنها تعدتها لتحكم التعامل مع مصطلحات العلوم الحكيمة (التي تسمى باليونانية أو غير الشرعية والعربية)، ومن أمثلة ذلك قوله (ص153): "الشرايين: هي العروق النابضة... منبتها من القلب تنتشر فيها الحرارة الغريزية، أى الطبيعية، وتجري فيها المهجة، أى: دم القلب". ففي هذا الشرح الذى توخى من ورائه الخوارزمي تعريف مصطلح الشرايين، حشد للعناصر الدلالية أو الصفات المميز له من دون غيره، وأقرب ما يمكن أن يلتبس بمفهومه، هو مصطلح (العروق غير النوايض)⁽¹⁾؛ ولذلك كان حريصاً على بيان أنها نابضة/ وخارجة من القلب/ تحمل الدم منه، وهذه السمات الثلاثة الأساسية هى ما تميز الشرايين عن غيرها.

ومن أمثلة استعمال هذه الطريقة المهمة في (مقاليد العلوم في الحدود والرسوم) المنسوب للسيوطي شرح مدخل التأويل، حيث يقول: "التأويل: صرف الكلام إلى معنى محتمل، موافق لما قبلها وما بعدها، غير مخالف للكتاب والسنة، على طريق الاستنباط"⁽²⁾. ففي هذا التعريف جمع المعجم الملامح الدلالية المؤسسة لمعنى هذا المصطلح، مما يميزه عن غيره من المصطلحات الموضوعية للتعامل مع معانى الذكر الحكيم، حيث نرى العناية باستخراج معنى النص الكريم بطريق غير طريق النقل والرواية في عبارة (على طريق الاستنباط)، كما أمكن النظر إلى ضرورة موافقة هذا الاستنباط للكتاب والسنة، مع مراعاة مجموع ما يحيط بالنص مما يمكن تسميته بالسياق، وهو ما يظهر في عبارة (موافق لما قبلها وما بعدها).

يقول في تعريف مصطلح (العمود) في علم الهندسة: "العمود: خط مستقيم قائم على خط مستقيم، كانت الزاويتان عن جنبيه متساويتين"⁽³⁾. ففي هذا التعريف بيان للمكونات الدلالية الأساسية التي تميز العمود (القائم) عن غيره من الخطوط، حيث حرص التعريف على بيان كونه

(1) هى ما تسمى بالأوردة، جمع وريد، كما في مقاليد العلوم/ 183، مصطلح 1471، والتنوير في الاصطلاحات الطبية لابن نوح القمري/ 38، مصطلح 152.

(2) مقاليد العلوم، باب التفسير، ص39، فقرة 2.

(3) مقاليد العلوم، باب الهندسة، ص145، فقرة 1123.

قائماً ساقطاً على خط آخر أفقى، وكونه ينتج عن زاويتين قائمتين، بمعنى أنها متساويتين تساويًا مطلقًا.

وهذا المثالن اللذان مثلنا بهما على قيمة الشرح بالتعريف - محكومان بمجال دلالى بعينه، ظاهر فى عنوان الباب الذى يندرج تحته كل واحد من المصطلحين، وهو أمر لازم لتمثل دلالة المصطلح.

ومن أمثلة استعمال الشرح بالتعريف فى الحدود الطبية وغيرها لابن هبة الله الطيب قوله: "حد السطح: مقدار ذو بعدين، لهما طول وعرض" (1). ففى هذا التعريف جمع ابن هبة للمصطلح مكونين مهمين يشكلان تصوره، وهما: المقدار وثنائية الأبعاد، وهما ما ميزاه مثلاً عن الخط باعتباراه ذا بعد واحد هو الطول، وعن الجسم ذى الأبعاد الثلاثة هى الطول والعرض والعمق.

ويقول فى تعريف (الاسم المركب): "حد الاسم المركب: صوت دال مجرد من الزمان، وجزء من أجزائه يدل بانفراده لا على ما كان يدل عليه بائتلافه" (2). ففى هذا الشرح بالتعريف، جمع التعريف المكونات الدلالية التى تشكل معنى المصطلح، وهى كونه صوتاً غير دال على الزمان، مركب من مجموع من الأجزاء، كل جزء له معنى خاص حين انفراده، وهذه المكونات المجموعة فى هذا التعريف تميزه عن الاسم المفرد، وكذلك عن الفعل ... إلخ.

واستمر استثمار هذا النوع من طريقة الشرح بالتعريف فى معاجم المصطلحيات التى رتبت مصطلحاتها هجائياً، ومن أمثلة ذلك فى التعريفات للجرجانى ما فى تعريف مصطلح (الأذان) حيث يقول: "الأذان: فى الشرع: الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ معلومة مأثورة" (3). ففى هذا التعريف جمع المعرف عدداً من المكونات الدلالية أو القيود، حددت المراد بالمصطلح، بحيث لا يكون الإعلام بوقت الصلاة بغير الألفاظ المعلومة المأثورة - أذاناً.

ويقول فى تعريف مصطلح (البصر): "البصر: هو القوة المودعة فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان ثم تفترقان، فيتأديان إلى العين، تدرك بها الأضواء والألوان والأشكال" (4). ففى هذا الشرح بيان بالتعريف لطبيعة البصر، وآلته، وكيفية عمله.

(1) الحدود الطبية وغيرها ل 4 / أ.

(2) الحدود الطبية وغيرها ل 10 / أ.

(3) التعريفات (الأذان)، ص 30، فقرة 67.

(4) التعريفات (البصر)، ص 66، فقرة 290.

ويقول في تعريف مصطلح (التدبر): "التدبر: عبارة عن النظر في عواقب الأمور، وهو قريب من التفكير، إلا أن التفكير تصرف القلب بالنظر في الدليل، والتدبر تصرفه بالنظر في العواقب"⁽¹⁾. ففى هذا الشرح بيان بالتعريف لمعنى المصطلح، بأنه خاص بتأمل العواقب ودراستها، ثم يزيد المسألة بيان فارق ما بين نوعى النظر؛ التدبر والتفكير، وأنها وإن جمعها النظر في الأمور وتأملها، فقد اختلفا من جهة أن التدبر مراعاة العواقب، والتفكير مراعاة الأدلة.

ويقول في تعريف (الحيض): عبارة عن الدم الذى ينفسه رحم بالغة سليمة عن الداء والصغر"⁽²⁾. ففى هذا الشرح بيان لمعنى المصطلح عن طريق جمع المكونات الدلالية في صورة قيود تميزه عن غيره، وهو نفسه يشرح هذا فيقول: "أحترز بقول (رحم امرأة) عن دم الاستحاضة، وعن الدماء الخارجة من غيره، وبقوله سليمة (عن الداء)، عن النفاس؛ إذ النفاس في حكم المرض، و(بالصغر) عن دم تراه (الصغيرة)، فإنه ليس بمعتبر في الشرع"⁽³⁾.

واستمرت العناية ببيان معانى المصطلحات، عن طريق توظيف هذه الطريقة المهمة في (التوقيف على مهمات التعاريف) للمناوى، ومن الأمثلة التى شرح فيها معانى المصطلحات مستعملاً طريقة الشرح بالتعريف، قوله في تعريف مصطلح (الخدرد): "الخدرد بالتحريك: استرخاء العضو، فلا يطبق الحركة. ويقال: علة تحدث في اللمس نقصاناً؛ لبرد يحدث غلظاً في الروح، أو لكيفية سمية كمن لسعته، أو لغلظ جوهر العصب، أو السده عن أى خلط كان"⁽⁴⁾.

ففى هذا الشرح بالتعريف لمعنى المصطلح جمع للخصائص المميزة لهذا النوع؛ من تعطل الحس في عضو من الأعضاء، وفي التعريف الثانى جمع بالإضافة إلى بيانه الأسباب التى تؤدى إليه.

ويقول في تعريف مصطلح (الدين): "الدين: وضع إلهى يدعو أصحاب العقول إلى قبول ما هو عند الرسول"⁽⁵⁾. وتحليل هذا التعريف الشارح لمعنى الدين يتضح أنه جامع لعدة أمور تحكم على ما وضع من قبل غير الله سبحانه - بأنه لا يسمى ديناً، ولا يرقى إلى منزلته، وإن دعا أصحاب العقول إلى قبوله، كما يظهر أن الله سبحانه لم يدع غير أصحاب العقول إلى قبول ما عند الرسول؛ لانعدام آلة القبول وهى العقل.

(1) التعريفات (التدبر)، ص 76، فقرة 342.

(2) التعريفات (الحيض)، ص 127، فقرة 628.

(3) التعريفات (الحيض)، ص 127، فقرة 628.

(4) التوقيف على مهمات التعاريف (الداية) (الخدرد) / 308.

(5) التوقيف على مهمات التعاريف (الداية) (الدين) / 344.

ويقول في تعريف مصطلح (الذوق): "الذوق: قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان، تدرك بها الطعوم بمخالطة الرطوبة اللعابية"⁽¹⁾. ففي هذا الشرح بيان بالتعريف المحكم، عن طريق حشد المكونات الدلالية أو السمات المميزة لهذا المصطلح، وقد اتضح من قيود التعريف الكامنة في ألفاظ (قوة/ ومنبثة في العصب المفروش على مادة اللسان/ وأن عملها إدراك الطعوم، وهو عمل العصب ومدخله مخالطة اللعاب) - أنه من مصطلحات الطب أو وظائف الأعضاء.

ويقول في شرح معنى مصطلح (الرضاع): "الرضاع شرعاً: حصول لبن ذات تسع فأكثر، حال حياتها في معدة حتى قبل تمام حولين خمس رضعات يقيناً"⁽²⁾. ففي هذا التعريف بيان لمعنى الرضاع في اصطلاح الفقهاء، وقد تم هذا البيان بالتعريف الذي قام على ذكر المكونات الدلالية، الممثلة في وصول اللبن ممن يظن فيها القدرة على إدرار اللبن المغذى، وقيود التعريف اتسعت لتشمل حصوله بالتقام الثدي أو شربه، وقد حدد التعريف شروط المعدة الحاصل فيها اللبن بشرطين، هما: حياة صاحبها، وكونه أقل من العامين، وهى السن التى عليها مدار الرضاعة فى الدين، كما حدد التعريف العدد المعتبر فى الرضاعة، وهن خمس لا شك فى إحداهن.

ومن أمثلة استعمال طريقة الشرح بالتعريف عند الكفوى فى معجمه الكليات قوله فى بيان معنى مصطلح (الزيف): "الزيف: هو الدرهم الذى خلط به نحاس أو غيره ففات صفة الجودة، فإردته بيت المال لا التجار"⁽³⁾. ففي هذا الشرح بالتعريف جمع للسمات المميزة للزيف من غيره، وهذه المكونات مجموعة فى خلط الدرهم بما هو خارج عن مادته (ذهب/ فضة)، من مثل النحاس أو غيره، بحيث لا يصح أن يعول عليه فى ثروة بيت المال، وإن جاز تداوله فى الأسواق ربما لحفاء مادة الاختلاط.

ويقول فى تعريف مصطلح (السراب): "السراب هو: ما يرى فى نصف النهار من اشتداد الحر، كالماء فى المفاوز يلصق بالأرض"⁽⁴⁾. ففي هذا الشرح بالتعريف تميز السراب عن غيره، من مثل (الآل) الذى يرى فى طرفى النهار، لا فى نصفه، ثم هو لا يكون ملتصقاً بالأرض، وإنما يكون مرتفعاً عنها.

(1) التوقيف على مهات التعاريف (الداية) (الذوق) / 351-352.

(2) التوقيف على مهات التعاريف (الداية) (الرضاع) / 366.

(3) الكليات (الزيف) / 489.

(4) الكليات (السراب) / 514.

ويقول مستعملًا الطريقة نفسها في بيان معنى (الشجر): "الشجر كل ما كان على ساق من نبات الأرض، فهو شجر"⁽¹⁾. فبيان المكون الدلالي المتضمن في القيد (ساق) - حاسم هنا في التفرقة بين الشجر وغيره من نباتات الأرض، مما ينبت وليس له ساق؛ كالعشب والكلأ، مما يقع تحت لفظ (النجم).

وقد يغلب استعمال هذه الطريقة من طرق شرح المعنى في معاجم المصطلحيات، فيسميها مستعملها ليطبقها، فيشرح قيود تعريفه الذي يشرح به معنى مصطلح ما، كما نرى عند الكفوى في تعليقه على معنى مصطلح (الصحابي)، الذي يعرفه فيقول: "الصحابي: هو من لقي النبي عليه الصلاة والسلام بعد النبوة، حال حياته يقظة، مؤمنًا به، ومات على ذلك، ولو أعمى كابن أم مكتوم، أو غيره ممن حنكه النبي، أو مسح وجهه من الأطفال، أو من غير جنس البشر؛ كوفد جن نصيبين"⁽²⁾. ففي هذا الشرح بالتعريف المطول بيان للخصائص المميزة للصحابي من غيره، نجدها في هذا الحشد الكبير للقيود أو لألفاظ التعريف. ويورد الكفوى اعتراض بعض المعترضين على هذا التعريف فيقول: "وقد عبر بعضهم بالاجتماع دون اللقاء؛ إشعارًا باشتراط الاتصاف بالتمييز، فلا يدخل في الصحبة من حنكه من الأطفال، أو مسح على وجهه؛ إذ لهم رؤية، وليس لهم صحبة، وخرج به أيضًا الأنبياء الذين اجتمعوا به ليلة الإسراء وغيرها، ومن اجتمع به من الملائكة؛ لأن المراد الاجتماع المتعارف، لا ما وقع على وجهه خرق العادة"⁽³⁾. فتأمل هذا الشرح بالتعريف يدرك مدى الإحكام الذي سعى إلى تحقيقه أصحاب معاجم المصطلحيات في كثير من شروح المصطلحات التي جمعوها فيها، عن طريق استعمال هذه الطريقة المهمة في هذا الميدان.

ويقول في شرح معنى مصطلح (الضبط) عند علماء الحديث: "الضبط: في الاصطلاح: سماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهم معناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل مجهوده، والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه، وكمال الوقوف على معانيه الشرعية"⁽⁴⁾. ويظهر من هذا الشرح بالتعريف مجموع السمات المميزة لمصطلح الضبط في مجال التحديث، بحيث يتجلى مطلب الإتيان على مستويات الحمل والأداء لفظًا ومعنى.

وعلى الرغم من إدراك الكفوى لبعض أسباب ما يمكن أن يسمى بالتسامح في الشرح بالتعريف، اعتمادًا على شيوع المعنى وظهوره، وهو ما يظهر في قوله: "ربما تترك القيود في

(1) الكليات (الشجر) / 523.

(2) الكليات (الصحابي) / 558.

(3) الكليات (الصحابي) / 558.

(4) الكليات (الضبط) / 579.

التعريفات بناء على ظهورها"⁽¹⁾- فإنه لم يركن إلى شيء من هذا في شروح معاني المصطلحات التي استعمل فيها طريقة التعريف المحكم.

ويصل استعمال طريقة الشرح بالتعريف المحكم إلى قمته في اثنين من معاجم المصطلحيات في العربية، هما (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي، و (جامع العلوم) للأحمد نكري، اللذان يمثلان قمة ما أبدعه التصنيف المعجمي المختص المتعدد العلوم في العربية.

ومن أمثله عند التهانوي في (كشاف اصطلاحات الفنون) في شرح معنى المصطلح الأصولي (الظاهر): "الظاهر عند الأصوليين: هو لفظ ظهر المراد منه بنفس الصيغة؛ أى المراد المختص بالوضع الأصلي أو العرفي، دون المراد المختص بالمتكلم"⁽²⁾. فهذا التعريف جمع السمات الفارقة المميزة لمعنى المصطلح، مما يقف به في مكان متميز عن غيره من المصطلحات التي تتماس معه من جهات قريبة، وتزداد عناية التهانوي بهذه الطريقة الشارحة، فيحلل قيمة القيود الواردة في التعريف، حيث يقول: "فبقيد الظهور خرج الخفى والمشكل والمجمل المتشابه، وبالقيود الأخير خرج النص"⁽³⁾.

ففى هذا التعريف المحكم منع لتداخل عدد كبير من المصطلحات، عن طريق ما جمعه من مكونات دلالية خاصة بالظاهر، وهو ما يتجلى في الجدول التالي:

السمة / المدخل	الوضوح	الغموض	طريق اللفظ إفرادًا وتركيبًا	طريقة خارج اللفظ
الظاهر	+	-	+	-
الخفى	-	+	-	+
المشكل	-	+	+	-
المجمل	-	+	+	+
المتشابه	-	+	+	-
النص	+	-	+	+

(1) الكليات / 1065.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون 2/1144.

(3) كشاف اصطلاحات الفنون 2/1144.

ويقول في معنى مصطلح العامل عند النحاة: "العامل، هو عند النحاة: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"⁽¹⁾. وهذا الشرح بالتعريف المحكم استعمل ألفاظاً/ أو قيوداً عامة مبهمة، من مثل (ما) لتتسع لتشمل نوعى العامل؛ الحقيقى أو اللفظى، وغير الحقيقى أو المعنوى، وقد جمع هذا التعريف السمات المميزة الكاشفة عن معنى العامل النحوى، وهى كونه المتسبب فى جلب علامة الإعراب على آخر الكلمات المعربة، وأن كل تغير فى هذا الذى يلحق أو آخر الكلمات المعربة، راجع إلى كل تغير لهذا العامل.

ويقول فى بيان معنى مصطلح (الغزو): "الغزو: فى اصطلاح أهل السير: هو الجيش القاصد لقتال الكفار الذى كان النبى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - فيه"⁽²⁾. وفى هذا الشرح بالتعريف المحكم تمييز لمعنى المصطلح العسكرى المستعمل فى أدبيات السيرة النبوية، عن طريق ما سرده من مكونات دلالية، هى العدو (الجيش)، والمتوجه لقتال الكافرين، ويشترط فيه خروج النبى صلى الله عليه وسلم معه، وبهذا يتمييز عن الجيش الذى يقصد لقتال الكافرين على عهده صلى الله عليه وسلم وهو غير مشارك لهم فى هذا القتال، وهو ما اصطلاح عليه باسم البعث أو السرية، وبالإمكان أن نرى ذلك كما يلى:

المكون الدلالى	خروج النبى	عدم خروج النبى	عدد من الجنود	يقاتل الكفار	وقع قتال أو لم يقع
الغزو	+	-	+	+	±
البعث	-	+	+	+	±
السرية	-	+	+	+	±

ويقول فى تعريف الفسق: "الفسق فى الشرع: ارتكاب المسلم كبيرة، أو صغيرة مع الإصرار عليها"⁽³⁾. وفى هذا الشرح بالتعريف جمع عددًا من السمات، وهى فعل الكبيرة، أو المداومة على فعل الذنوب الصغائر، مع بقاء وصف الإسلام على المتصف بذلك، وهو ما يوضحه التهانونى فى تحليله لقيود التعريف، بقوله: "فبقيد المسلم خرج الكافر، وبقيد الأخرين (ارتكاب

(1) كشاف اصطلاحات الفنون 116/2.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون / 1253.

(3) كشف اصطلاحات الفنون 1273/2.

الكبيرة والإصرار على الصغيرة) خرج العدل⁽¹⁾. وبهذا تميز الفسق بما جمع في تعريفه عن العدل، ويمكن أن نفصل ذلك في الجدول التالي:

سمة م	فعل كبيرة	فعل صغيرة	إصرار على صغيرة	مسلم	له شهادة
فسق	+	+	+	+	-
عدل	-	+	-	+	+

ومن أمثلة استعمال طريقة الشرح بالتعريف المحكم في (جامع العلوم) للأحمد نكرى قوله في تعريف مصطلح القافية: "القافية، عند أصحاب العروض: هي الكلمة الواقعة في أواخر الأبيات والمصارع"⁽²⁾. ففي هذا التعريف عموم ظاهر من إطلاق لفظ الكلمة في التعريف من غير تقييد نوع الكلمة، فصح أن يكون الاعتبار صرفياً أو خطياً، لكن السمة المائزة الأساسية هي بيان موقع هذه الكلمة من البيت الشعري.

ويقول في بيان معنى مصطلح (الكسب): "الكسب: هو الفعل المفضى إلى اجتلاب نفع أو دفع ضرر"⁽³⁾ ففي هذا الشرح بيان لمعنى المصطلح الذى يدور حول معالجة الإنسان للأمور، التى يقصد من ورائها تحقيق منافع أو إيقاف مضار، وهذه السمات الدلالية تميزه عن مصطلح آخر، هو الخلق الذى يكون بلا كسب؛ لأنه فعل الله الذى يقع عقب معالجة الإنسان للأمور، ولذا نص العلماء على تنزيه الله عن أن يسمى كاسباً سبحانه.

ويقول كذلك في تعريف مصطلح (اللكنة): "عدم مطاوعة اللسان عند النطق والبيان، وقصوره فيه بتشنج الأعصاب والعروق اللسانية، لمانع من تحريك اللسان عند التكلم"⁽⁴⁾. ففي هذا الشرح بالتعريف بيان للسمات المميزة لللكنة في ارتباطها باللسان في حال عدم حركته، أي ما كان المانع لهذه الحركة، وما يحتمل أن يكون عضوياً أو عصبياً أو نفسياً أو اجتماعياً.

ويقول في تعريف مصطلح (المزاح): "المزاح... مباسطة لا تؤذى المخاطب ولا توجب حقارته"⁽⁵⁾. فهذا التعريف ميز هذا المدخل عن غيره، مما يكون مندرجاً تحت باب المباسطة، ويسبب للمخاطب أذى أو احتقاراً، ويمكن تأمل ذلك من خلال جدول التحليل التالى:

(1) كشف اصطلاحات الفنون 2/1273.

(2) جامع العلوم / 687.

(3) جامع العلوم / 736.

(4) جامع العلوم / 772.

(5) جامع العلوم / 831.

سمة م	المباشطة	إيذاء المخاطب	احتقار المخاطب	رضى المخاطب	مشاركة المخاطب	دليل صحة	علامة عداوة
المزاح	+	-	-	+	+	+	-
السخرية	+	+	+	-	-	-	+
الهزل	+	+	+	-	-	-	+

ويقول في تعريف النادر: "النادر ما قل وجوده، سواء أكان مخالفاً للقياس أو موافقاً له"⁽¹⁾. ففى هذا التعريف ذكر لسمة دلالية مائزة فى بيان معنى الندرة، وهى اعتبار العدد القليل، وهو ما يميز هذا المدخل فى هذا المجال المعرفى عن مصطلح آخر، هو الشاذ الذى لا يعتبر فيه العدد، ولكن ينظر فيه إلى مخالفة القياس، وفى الجدول التالى نوضح ذلك:

السمة المصطلح	قليل	كثير	مخالف للقياس	موافق للقياس
النادر	+	-	±	±
الشاذ	±	±	+	-

وقد حرصنا فى هذا الجزء من عرض طرق شرح معنى المصطلحات - الذى خلص لما سميناه بطريقة الشرح بالتعريف المحكم - على التمثيل بعدد وافر من أمثلة استعماله فى معاجم المصطلحيات المختلفة، وتحليل عدد من هذه الأمثلة، عن طريق بيان السمات المائزة التى تميز مصطلحاً عن غيره، مما يمكن أن يتماس أو يتداخل معه فى نطاقه.

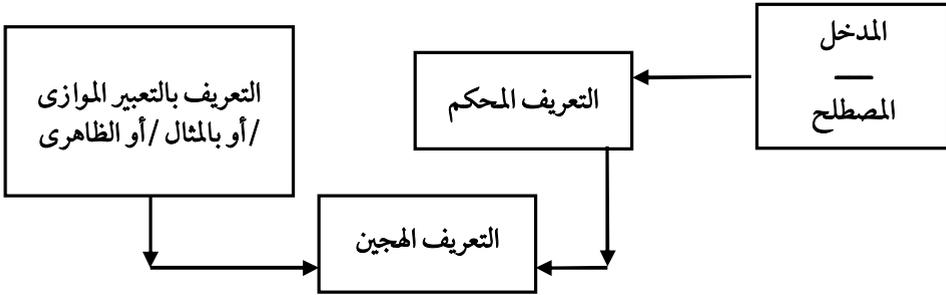
وقد سكتنا عن الإحالة إلى أمثلة أخرى حتى لا يطول الأمر؛ ذلك أنه قد سبق أن أشرنا إلى أن أصحاب معاجم المصطلحيات أكثروا من استعمال هذه الطريقة إكثاراً واسعاً، له مسوغاته التى تناسب طبيعة المعاجم التى تعرف مصطلحات العلوم، التى تحتاج إلى شىء من الدقة والتفصيل، وهو ما أشار إليه أحد الدارسين عندما قرر: "وعادة ما يستخدم هذا الأسلوب فى

(1) جامع العلوم / 930.

تعريف العلوم والمذاهب والمصطلحات العلمية والأجناس الحيوانية والنباتية، وغيرها من المفاهيم، التي تحتاج إلى وصف علمي دقيق مطابق للواقع⁽¹⁾.

2/أ طريقة التعريف بالشرح المهجين:

على الرغم من الكثرة الواضحة التي أشرنا إليها في لجوء أصحاب معاجم المصطلحيات إلى استعمال طريقة الشرح بالتعريف المحكم - إلا أنهم في أحيان أخرى أضافوا إلى الشرح بالتعريف المحكم أو بمجاورته بعض الأمثلة، أو العبارات التي ترمى إلى توضيح المدخل، الذي يعرفه ببيان السمات الدلالية، مضاف إليه أمثلة أو عبارات توضيحية، وهو ما يسمى بالتعريف المهجين (hybrid form)، الذي يعرفه الدكتور سعد مصلوح وفاطمة العازمي بأنه: "هو الذي يجمع بين التعريف بالتعبير الموازي (paraphrase)⁽²⁾، والتعريف المحكم (True definition)، فالتعريف بالكلمة الرئيسية يكون جامعاً بين طريقة التعريف بذكر مرادف الكلمة الرئيسية، أو وضعها في عبارة توضح معناها، وطريقة التعريف بذكر السمات الفارقة، أو ذكر المكونات الدلالية للكلمة الرئيسية"⁽³⁾، ويمكن أن نتوسع في التعريف المهجين في جزئه الخاص بوضع المدخل في جملة توضح معناها، ليشمل كذلك ضرب المثال التوضيحي، أو الإحالة إلى أمور ظاهرية، مما يسمى أحياناً بالتعريف الظاهري، ويمكن تصوير التعريف المهجين في الشكل التالي⁽⁴⁾:



(1) المعجم العربي الأساسي للناطقين بالعربية ومتعلميها (دراسة وصفية نقدية)، ص95، وانظر: صناعة المعجم الحديث، ص145 وما بعدها.

(2) يعرفه الدكتور عبد القادر المهيري في الثبت التعريف للمحقق بكتاب روبر مارتن (مدخل إلى فهم اللسانيات)، ص207 بأنه: "الصوغة = paraphrase: علاقة التكافؤ الدلالي بين جملتين أو كلامين؛ الملفوظان يعتبران في علاقة صوغية إذا خضعا لشروط تصديق واحدة، يلجأ إلى الصوغة عادة لرفع الالتباس، وكذلك في العمل المعجمي، أي في شروح معاني المداخل. ومما يدعم ما نحن بصدده ما ذكره الدكتور رمزي العلبكي من ترجمته المكافئ: "مناقلة أو تفسير نص"، كما في معجم المصطلحات اللغوية، ص358.

(3) المعجم العربي الأساسي للناطقين بالعربية ومتعلميها (دراسة وصفية نقدية)، ص96.

(4) انظر: التعريفات، ص132/ 651 (الخرق اليسير = ضد الفاحش)، و158/ 786 (السقيم في الحديث = خلاف السقيم منه)، و177/ 883 (الصواب = خلاف الخطأ)، و316/ 1575 (النهى = ضد الأمر).

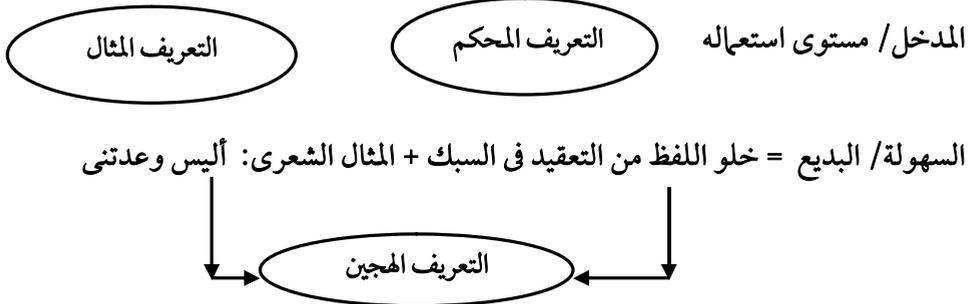
"الكاوى: ما يأكل اللحم، ويحرق الجلد، ويجففه، ويصلبه؛ كالحممة". ففى هذا التعريف اجتمع أمران؛ التعريف بالسّمات الدلالية المميزة، مضافاً إليها المثال الموضح.

ويقول فى تعريف مصطلح (الثآليل، ص 192، فقرة 1559): "الثآليل: نكت تخرج باليد يابسة لا ترشح + كالعذسة"⁽¹⁾. ففى هذا التعريف اجتماع لأمرين؛ هما السّمات المميزة لثآليل، وهى أنها صغيرة الحجم/ يابسة ليس فيها ماء/ ولا يخرج منها شىء/ ومواضع ظهورها اليد، ثم التمثيل لشكلها وحجمها بحبة العدس فى صغرها وبيسها وتلونها.

ومن أمثلة الشرح بالجمع بين التعريف المحكم وضرب المثال - مما تجوزنا فى تسميته باسم التعريف الهجين - ما يورده الكفوى فى الكليات تحت مدخل (السهولة، ص 510)، حيث يقول: "السهولة فى البديع: خلو اللفظ من التكليف والتعقيد فى السبك/ ومن أحسن أمثلته قوله: [من الوافر]

أليس وعدتني يا قلب أنى إذا ما تبت من ليلي تتوب
فها أنا تائب من حب ليلي فما لك كلما ذكرت تذوب"⁽²⁾

ففى هذا التعريف مزج الكفوى بين التعريف المحكم، الذى جمع فيه الخصائص المميزة لمعنى السهولة، وقد تلخصت هذه السّمات فى أنه مصطلح بديعى، وكونه خاص باللفظ فى عملية السبك، مما يميزه عن اللفظ حال انفراده، وبين ضرب المثال الذى يوضح المراد، وهو ما يمكن تمثيله فى المخطط التالى:



ومن أمثلة استعمال هذه الطريقة قول الكفوى فى تعريف مصطلح (الظرف، ص 589): "الظرف فى عرف النحويين = ليس كل اسم من أسماء الزمان أو المكان على الإطلاق، بل

(1) انظر أمثلة أخرى كثيرة فى مفاتيح العلوم، ص 44، 45 (الضم/ التوجيه/ الحشو/ النجر/ الإشمام/ النصب/ الفتح/ القعر/ التفخيم/ الكسر) ... إلخ.
(2) البيتان لمجنون ليلي فى كشف اصطلاحات الفنون (سهولة) 987/1، وليسا فى ديوانه (رواية الوالى)، ولا ديوانه (عبد الستار فراج).

الظرف منها ما كان منتصباً على تقدير (في)، واعتباره بجواز ظهورها معه؛ فتقول: قمت اليوم، وفي اليوم". ففي هذا التعريف لجأ الكفوى إلى بيان السمات الدلالية المائزة للظرف، وهي كونه اسماً دالاً على الزمان أو المكان، ثم بين أن ذلك ليس على الإطلاق، بل يشترط تضمنه معنى حرف الجر في، وهذا ما مر بنا وسميناه التعريف المحكم، ثم زاد فمثل على ما أراده بقوله: (قمت اليوم/ وفي اليوم)، وهو جوهر ما سميناه طريقة الشرح بالتعريف المهجين.

واستمر استعمال طريقة الشرح بالتعريف المهجين في أوسع معجميين من معاجم المصطلحيات، وهما كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى، وجامع العلوم للأحمد نكرى - بالقلعة والندرة التي سبق رصدها سلفاً.

يقول التهانوى في كشاف اصطلاحات الفنون في تعريف مصطلح (الإرداف 140/1): "الإرداف عند أهل البيان = هو أن يريد المتكلم معنى فلا يعبر عنه بلفظه الموضوع له، ولا بدلالة الإشارة بل بلفظ يرادفه، كقوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ [سورة البقرة 210/2]، والأصل: وهلك من قضى الله هلاكه، ونجى من قضى الله نجاته، وعدل عن ذلك إلى لفظ الإرداف؛ لما فيه من الإيجاز والتنبيه على أن هلاك الهالك ونجاة الناجي كان بأمر مطاع، وقضاء من لا يرد قضاؤه، والأمر يستلزم الأمر، فقضاؤه يدل على قدرة الأمر به وقهره، وأن الخوف من عقابه والرجاء من ثوابه، يحضان على طاعة الأمر، ولا يحصل ذلك كله من اللفظ الخاص". في هذا الشرح المطول دمج بين نوعين من التعريف؛ أولهما: جمع فيه التهانوى الخصائص المميزة لمفهوم الإرداف، المتمثلة في التعبير عن المعنى المراد بمرادف اللفظ الموضوع لذلك المعنى في اللغة، وأن ذلك خاص بمجال علم البيان، وآخرهما: التمثيل بالآية الكريمة، وهما معاً مثال دال على ما سميناه الشرح بالتعريف المهجين.

ومن أمثلته تعريفه مصطلح (التذليل 405/1)، حيث يقول: "التذليل: عند أهل المعاني نوع من أنواع إطناب الزيادة، وهو أن تؤتى بجملة عقيب جملة، والثانية تشتمل على معنى الأولى؛ لتأكيد منطوقه أو مفهومه؛ ليظهر المعنى لمن لم يفهمه، ويتقرر عند فهمه، ولا يخفى أن هذا يشتمل الجملة المؤكدة؛ نحو أن زيداً قائم، إن زيداً قائم... وكقوله تعالى: ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [سورة الإسراء 81/17]، فقوله إن الباطل كان زهوقاً تذليل لقوله: وزهق الباطل، وتأكيد لمنطوقه، وهو زهوق الباطل". ففي هذا الشرح تعانق بين التعريف المحكم الذي حدد السمات الدلالية للتذليل في:

1- أنه زيادة.

2- وأنه يتحقق بجملة تالية لجملة سابقة تحمل معناها.

3- وأنه لتأكيد المنطوق أو المفهوم.

وبين التعريف الهجين الذى تمثل فى ضرب المثال والشاهد القرآنى وبيان ما احتوى عليه، مما يوضح معنى المصطلح.

ومن الأمثلة التى تقترب جداً من شكل الشرح بالتعريف الهجين قول الأحمد نكرى فى تعريف مصطلح (السوم / 493): "السوم فى الشرع = طلب المبيع بالثمن الذى تقرر به البيع، فى المغرب (سام 1/ 423) سام البائع السلعة؛ أى: عرضها، وذكر ثمنها، وسامها المشتري؛ بمعنى: استامها، قال النبى صلى الله عليه وسلم: لا يستام الرجل على سوم أخيه...". ففى هذا الشرح اجتمع التعريف المحكم مع التعريف الموازى، بذكر جملة توضح معنى المدخل، أو معنى أصوله الاشتقاقية.

ويقول كذلك فى شرح معنى مصطلح (الكلام النفسى، ص 745): "الكلام النفسى: هو معنى فى نفس المتكلم يدل عليه بالعبرة، أو الكتابة، أو الإشارة، كما أشار إليه الأخطل [من الكامل / ق 272 / 2 ص 560]:

إن الكلام لفى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً"

ففى هذا الشرح اجتمع تعريف الكلام النفسى بجميع سماته الدلالية، ثم بما يدعمه، ويعضده من شعر الأخطل.

والملاحظ فى هذا الباب انخفاض نسبة استعمال هذا النوع من طرق التعريف - مع أهميته الكبيرة - فى إيضاح المعانى، ولا سيما أن عددًا من معاجم المصطلحيات ظهر أن مستعمليها هم طلاب العلم الذين تتوخى خدمتهم، وتيسير المعلومات لهم، ومثل هذه النوعية من المستعملين يناسبها ويوافقها استعمال التعريف المحكم بجوار التعريف بالتعبير الموازى، أو بالتمثيل مجتمعين، وهو ما سميناه هنا الشرح بالتعريف الهجين.

لكن الحقيقة تقتضى أن نقرر أن نسبة استعمال طريقة الشرح بالتعريف الهجين زادت بشكل ملحوظ مع المداخل أو المصطلحات التى تسمح مجالاتها المعرفية بذلك، كما رأينا فى مصطلحات البلاغة والنحو والفقه والتفسير، مما يصح معها ضرب المثال بجوار التعريف بالسماة الفارقة.

وهذه الملاحظة المتعلقة بنسبة استعمال التعريف الهجين القليلة، مع ملاءمة لنوعية المستعمل (المتعلم) - مسبوق إليها فيما جاء عند فاطمة العازمى التى تقرر فى حقها: "أنها أكثر ملاءمة من

التعريف المحكم لنوع المستعمل (المتعلم)؛ إذ إنه يعطينا (أى: التعريف الهجين): التعريف العلمى الدقيق المطابق للواقع، بجانب وضع المصطلح العلمى الغامض (أو المراد تعريفه)، أو الكلمة العلمية فى عبارة (أو مثال) توضح معناها، وكان من الأنسب أن تكون نسبة استخدام التعريف الهجين أكثر من نسبة استخدام التعريف المحكم أو مقارنة له⁽¹⁾، وهو ما لم يحدث؛ ربما لاعتبارات تخص المجالات المعرفية لبعض المصطلحات أو المداخل، مما لا يستقيم معها استعمال التعبير الموازى، أو استعمال الأمثلة والنماذج.

وثمة أمر آخر مهم فى هذا السياق يتعلق أيضًا بجزء من الوظائف المعلنة فى مقدمات هذه المعاجم - كما مر بنا فى الحديث عن دور المقدمات - هو نص أصحابها على توخى تحقيق غاية التيسير والتسهيل على مستعملها من دون النظر إلى الطبيعة التعليمية، ظهرت أو لم تظهر، ولا شك أن زيادة نسبة استعمال طريقة الشرح بالتعريف الهجين، بما فيه من إيضاح أعلى من غيره من أشكال التعريف الأخرى - كانت جديرة بالتحقق هنا.

وهذا ملمح نقص ينبغى أن يشار إليه؛ إذ الغاية التيسيرية على المستوى النظرى الذى تنبأه كثير من أصحاب معاجم المصطلحيات فى مقدماتهم لها - لم يظهر ما يحققه أو يدعمه على المستوى التطبيقى أو التنفيذى فى باب طرق شرح معانى المداخل أو المصطلحات.

3/1 طريقة الشرح بالمرادف:

يعرف الدكتور محمد أحمد أبو الفرج التعريف بذكر المرادف فيقول: هو أن توضع فى تعريف الكلمة كلمة أخرى مرادفة لها على وجه التقريب⁽²⁾، وما احترز به هذا القول وظهر فى شبه الجملة (على وجه التقريب) مرده إلى صعوبة الإقرار بتساوى لفظين أو أكثر تساويًا تامًا فى الدلالة، وهى صعوبة زائدة بنسبة أعلى فى مجال الدلالات الاصطلاحية، التى يحرص فيها على أن يكون أمام كل مصطلح دلالة واحدة.

لكن الواقع يعكس - من خلال استعمال طريقة الشرح أو التعريف بالمرادف - أن ثمة ألفاظًا أو مصطلحات كثيرة وقع بينهما ترادف تام.

وإذا كان التعريف بالمرادف هو وضع كلمة أخرى مساوية لكل مدخل؛ بغرض بيان معناه وتوضيحه محاطًا بعدد كبير من الشروط؛ لكى يقبل اللغويون القول بترادفها - فإن الأمر يزداد تعقيدًا فى هذا المجال الذى نحن بصده؛ ذلك أن الغرض الأساسى من إيراد المصطلحات فى

(1) المعجم العربى الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها (دراسة وصفية نقدية)، ص 96.

(2) المعاجم اللغوية فى ضوء دراسات علم اللغة الحديث/ 107، وانظر: تراث المعاجم الفقهية فى العربية/ 232، وقد جعلته فاطمة العازمى فرعًا من التعريف بالتعبير البديل، انظر: المعجم العربى الأساسى (دراسة وصفية)/ 93.

معاجم المصطلحيات هو بيان السمات الدلالية المميزة لكل مصطلح، توصلًا إلى التحديد المفهومي لهذا المصطلح أو ذاك، ومن هنا فإن استعمال التعريف بالمرادف يظل طريقًا محفوظًا بالمخاطر؛ لأنه يخل - ولا شك - بما يتطلع إليه المستعمل لهذا النوع من المعاجم في المعجمية العربية.

والحق قاض بأن نقرر أنه على الرغم من استعمال أصحاب معاجم المصطلحيات العربية⁽¹⁾ لهذا الأسلوب من التعريف، فإنه جاء - من حيث نسب الاستعمال - أقل من قسيميه السابقين المناسبين جدًّا لطبيعة هذه الشريحة من المعاجم العربية.

ومن الأمثلة على استعمال التعريف بالمرادف في معاجم المصطلحيات في العربية ما نجده في مفاتيح العلوم للخوارزمي في فصل في الديات من باب الفقه، حيث يقول (ص 19): "العاقلة = العقيية، عند أصحاب الحديث. وهم (أى العاقلة) عند أصحاب الرأى = أصحاب القاتل... والعقل هو الدية. والغرة = دية الجنين". ففى هذا النص عرف الخوارزمي عددًا من المصطلحات الفقهية بذكر مرادفها أمامها، وقد ظهر نمطان في هذا النوع التعريفى، هما:

1- نمط الكلمة المفردة في التعريف بالمرادف =

(المدخل)/العاقلة ← (التعريف بالمرادف)/العصبة.

(المدخل)/العقل ← (التعريف بالمرادف)/الدية.

2- نمط التركيب الإضافى في التعريف بالمرادف =

(المدخل)/الغرة ← (التعريف بالمرادف)/دية + جنين.

(المدخل)/العقل ← (التعريف بالمرادف) أصحاب + القاتل⁽²⁾.

ومن أمثله كذلك ما ورد تحت المدخل (العطف) يقول (ص 49): "العطف = هو النسق". وقد شعر بعض أصحاب معاجم المصطلحيات بالمخاطر المحيطة بطريقة استعمال التعريف

(1) لعل سببًا آخر يقف وراء هذا الاستعمال، هو تفشى ظهور التعريف بالمرادف في منظومة العمل المعجمى الاصطلاحي، أو المختص بعلم معين، مما نجد له أمثلة كثيرة في المعاجم الأصولية، والفقهية، فضلًا عما نجد له من أمثلة في أشهر المعاجم العامة. راجع على الترتيب: المعاجم الأصولية في العربية/ 221-224، وتراث المعاجم الفقهية في العربية/ 232 وما بعدها، والمعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، ص 107.

(2) تدخل فاطمة العازمي في إطار التعريف بذكر المرادف ما تسميه التعريف بذكر المترادفات القريبة المجمعة، فهى مثلاً تصنف التعريف التالى: [الإنسان = حيوان ناطق] التعريفات/ 56- ضمن نوع التعريف بذكر المرادفات القريبة، فتقول (ص 94) في أطروحتها: المعجم العربى الأساسى دراسة وصفية/ 94: "وقد شرح المعنى بذكر المرادفات القريبة (near synonyms-) حيث إن اجتماعها يعطى تحديداً وتوضيحاً أكثر للمعنى". ونحن نرى ذلك النوع خارجاً عن التعريف بالمرادف، وداخلاً في التعريف المحكم بسبب اجتماع السمات.

بالمترادف - فضموا إليها استعمال التمثيل؛ زيادة في التوضيح، أو تأميناً للتوضيح، ومن أمثله تعريفه مصطلح (الصفة)، حيث يقول (ص 49): "الصفة = هي النعت؛ كقولك = مررت برجل ذى مال، ومررت بالرجل الحسن". ففى هذا المثال اجتمع للوفاء بتعريف مصطلح (الصفة) ذكر المترادف وهو (النعت)، ثم ذكر المثال كما هو واضح في التعريف⁽¹⁾.

ومن أمثلة التعريف بالمترادف على وفاق النمط الثانى (التركيب الإضافى) قول الجرجانى فى تعريف مصطلح (الجلد، 104): "الجلد = هو ضرب الجلد". حيث عرف المصطلح عن طريق تركيب إضافى مكون من (ضرب) و (الجلد)، ومن المستقر فى العرف النحوى أن المتضايقين كالكلمة الواحدة.

ويقول كذلك فى تعريف مصطلح (الحضانة، ص 119): "الحضانة = هى تربية الولد". ففى هذا التعريف ذكر مترادف الحضانة باستعمال تركيب إضافى من (تربية) و (الولد).

ومن أمثلة استعمال النمط الأول، وهو التعريف بذكر كلمة مفردة قول الجرجانى فى تعريف (العقاب، ص 196): "العقاب = القلم". واستعمال القلم مرادف للعقاب عند الصوفية، يفسره كونه رمزاً للعقل الأول الذى يرتبط بالفيض.

ومن ذلك قوله فى تعريف مدخل (المستند، ص 272): "المستند = مثل السند". ففى هذا التعريف اكتفى الجرجانى بذكر مرادف مشهور معروف مكافئ للمستند.

وقد أخذ التعريف بذكر المترادف شكلاً مختلفاً نسبياً فى معجم (مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم) المنسوب للسيوطى، وهذا الشكل راجع إلى إدراك هذا المعجم لعلاقة الترادف الجامعة بين عدد من المصطلحات، وملخص هذا الشكل ما يلى:

المدخل (أ) ← شرحه بطريقة التعريف بغير ذكر المترادف.

المدخل (ب) ← شرحه بالإحالة إلى المدخل (أ) كقول شارح صحيح إن تعريف المدخل (ب) بذكر مراده، وهو المدخل (أ) الذى تحول هنا ليكون الكلمة المرادفة الشارحة، لكن تأمل هذا النمط يرى اختلافه الإيجابى عن النمطين السابقين، ويرى أن المخاطر التى يمكن أن تحيط بنمطى الصورة السابقة التى تجلت فى مفاتيح العلوم، والتعريفات - أقل لدرجة تصل إلى عدم تصورهما أصلاً.

ومن أمثلة نمط التعريف بذكر المترادف بالإحالة قول مقاليد العلوم فى شرح مصطلح (التمريض، ص 46، فقرة 65): "التمريض مثله (أى مثل: التضبيب)". ففى هذا الشرح استعمال للمترادف الذى هو عين المدخل السابق ذكره، ويمكن تصوير الطريقة كما يلى:

(1) لم يستعمل ابن هبة الله هذه الطريقة فى معجمه الحدود الطبية وغيرها.

لا ظهور له ظاهرياً مع المدخل (ب)

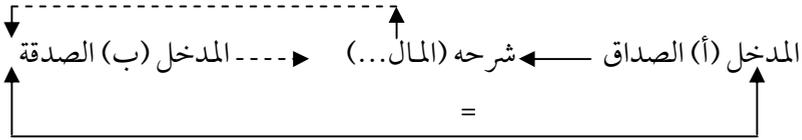


المدخل (أ) / التضييب ← شرحه بطريقة التعريف المحكم (1).

المدخل (ب) التمريض ← شرحه بطريقة ذكر المرادف الذى هو المدخل السابق (أ).

وكأن التعريف المحكم المذكور تعريفاً للمدخل (أ) التضييب هنا، تحول ليصير في حقيقة الأمر تعريفاً لمدخل (ب) / التمريض، ويصبح التعريف بذكر المرادف ظاهرة شكلية فقط تضممر في طبيعتها تعريفاً من نوع آخر (1).

ومن أمثلة استعمال تلك الطريقة أيضاً قول مقاليد العلوم في تعريف (الصدقة) بضم الدال (ص 57 / 189): "الصدقة: ترادفه". أى: تساوى الصداق، وهو المدخل السابق الذى عرف باستعمال التعريف المحكم، وهو "المال الواجب للمرأة على الرجل بالنكاح أو الوطاء" (2). فكان التعريف لمصطلح الصدقة بذكر مرادفه المحال عليه، والمذكور سلفاً بعد إسقاط التعريف المحكم ظاهراً، واستبقائه حقيقة، وكأن المعجم صنع الشكل التالى:



وقد غلب هذا النمط على استعمال مقاليد العلوم عند تطبيقات طريقة الشرح بذكر المرادف في المواضع التى وردت فيه (3).

(1) يقول مقاليد العلوم، ص 64/46 "التضييب = مد خط كرأس الضاد المعجمة على ثابت نقلاً فاسداً لفظاً أو معنى، أو على ضعيف أو ناقص".

(2) انظر: مقاليد العلوم، ص 96/50 (الفساد = البطلان)، وص 129/52 (المجازفة = المزاينة)، وص 144/53 (السلف = السلم)، وص 182/56 (الرقبى = العمرى).

(3) انظر: مقاليد العلوم، ص 251/63: (النافلة والسنة = ترادفانه (أى الندب). وص 253/63 (الجائز = بمعناه (أى = المباح). وص 256/63 (المحظور = كذلك، أى الحرام). وص 432/78 "اللزوم والتلازم = كذلك (أى الملازمة)". وص 547/89 "حروف الصلة = ترادفها (أى حروف الزيادة)". وص 566/91 "الواقع والمجاز = بمعناه (المتعدى)". وص 638/97 "الاحتراس = مثله (أى التكميل)". وص 663/99 "التمثيل = التشبيه المركب". وص 680/101 "الطباق والتضاد = مثلها (أى المطابقة)". وص 682/101 "التناسب والتوافق = بمعناها (أى مراعاة النظير)". وص 686/101 "التسهيم = الإصاد". وص 739/108 "السلخ = مثلها (أى الإعارة)". وص 754/109 "التلميح = هكذا (أى التلميح)", وغير ذلك كثير.

وقد ورد في أحيان نادرة جداً استعمال طريقة الشرح بذكر المراد، ففي الصورة الأولى المؤلف غير الإحالية، ومن أمثلتها عند مقاليد العلوم قوله (ص 341/71): "الفعل هو التأثير". فهو هنا عرف المصطلح الكلامي الذي هو الفعل بذكر مرادف له، هو التأثير من غير إحالة على مدخل سابق، وتحويله إلى قول شارح أو معرف.

ومثله أيضاً (ص 342/72): "الانفعال هو التأثير"، و(ص 353/72): "الوجود: هو الكون".

وقد ورد كذلك بعض الشروح بذكر المرادف من الصورة الثانية المؤلف وهو النمط التركيبي، ومن أمثلته قوله (ص 617/95): "الفصل = تركه"، أى ترك الوصل. وفي استعمال مقاليد العلوم للنمط التركيبي هذا بعض المخاطر التي تنشأ عن ضرورة تصور الوصل، ليتم تصور تركه الذى هو عين الفصل، ومن هنا جاء مصطلح الفصل بعد الوصل الذى هو عطف بعض الجمل على بعض، فقللت شبهة الإحالة، التي ظهرت في الإضافة إلى ضمير الهاء في (تركه)؛ لتعين على إدراك مفهوم الفصل.

وظاهر أن العناية بمبدأ الإحالة الذى ظهرت تجلياته في طريقة الشرح والتعريف، بذكر المرادف - حققت أمراً آخر مهماً، وهو الاختصار والتلخيص، مما أعان على تقليل حجم المعجم، ومحاصرة شكل من الأشكال المفضية إلى التضخم.

واستمر استعمال طريقة الشرح بذكر المرادف في معاجم المصطلحيات العربية المتأخرة، فظهرت أمثلة قليلة له في التوقيف على مهمات التعاريف⁽¹⁾ للمناوى منها قوله في التعريف بالمدخل (الإبان، ص 27): "الإبان = الوقت". وقوله في تعريف "الاحتراز" ص 39: "الاحتراز = التحفظ". ففي هذين المثالين وضع المعجمي كلمة مرادفة تتحمل عبء شرح كلمة المدخل.

ومن صور التعريف بذكر المرادف المكون من تركيب إضافي⁽²⁾ قوله في تعريف (الإجهاض، ص 38): "الإجهاض: إسقاط الجنين". وقوله في تعريف (الإذن، ص 47): "الإذن = رفع المنع".

(1) انظر: التوقيف، ص 28 (الأب = الوالد). وص 30 (الابن = الولد). وص 31 "الاتخاذ = الاقتناء". وص 57 "الاستطابة = الاستنجا". وص 73 "الإعادة = التكرير"، وغير ذلك كثير.

(2) انظر: التوقيف، ص 59: "الاستعداد = طلب النصرة". وص 67 "الإشفي = آلة الإسكاف". وص 81 "الأفول = غيبوبة النيرات، كالقمرين والنجوم". وص 117 "النجل = منع الواجب". وص 310 "الخراب = ذهاب العمارة". وص 310 "الحرص = حزر الثمرة (أى تقديرها)"، وغير ذلك كثير.

ولا شك أن استعمال هذا النمط يحمل قدرًا ضئيلاً من جرثومة السمات الدلالية للمدخل موضع التعريف.

وقد لجأ المناوى إلى إجراء خفف من مخاطر الاعتماد على تعريف عدد من المداخل بطريقة ذكر المرادف، وهو إجراء ذكر المثال الموضح بعد ذكر المرادف، ومن الأمثلة التي استعمل فيها هذا الإجراء ما ورد في سياق تعريف (الإدواة، ص 45): "الإدواة = إناء الوضوء؛ كالركوة". ففي هذا التعريف شرح معنى المدخل بالتركيب الإضافي المرادف، مضمومًا إليه مثال موضح يهدف إلى استحضار الصورة للمدخل في الواقع الخارجي؛ عونًا على تمثله.

وقد يستعمل بجوار ذكر المرادف التعريف بالتعبير الموازى، وهو وضع الكلمة في عبارة قادرة على بيان معناها، من مثل قول المناوى في تعريف (الإدلاء، ص 45): "الإدلاء = الوصول؛ تقول = أدلى إلى الميت بالبنوة ونحوها: وصل بها؛ من أدلى الدلو، وأدلى بحجته: أثبتها فوصل بها إلى دعواه". ففي هذا التعريف بذكر المرادف مشفوعًا بعدد من التعابير سعى لتأكيد المعنى المذكور.

ومن ذلك قوله في تعريف (البشاعة، ص 132): "البشاعة: سوء الخلق، وبشع الرجل بشاعة = ساء خلقه، وهو بشع المنطق: ذميم الوجه، عابس". ففي هذا التعريف تعاون ذكر المرادف مع بعض التعابير التي وضع فيها اللفظ المراد تعريفه؛ لبيان معناه في الاستعمال.

وهذا النمط المتمثل في اقتران التعريف بذكر المرادف بالتعريف بذكر التعبير الموازى؛ يهدف إلى التأكد من توضيح معانى المداخل، ولا سيما في الاستعمالات العامة، تمهيدًا لبيان معانيها الاصطلاحية، أو للإعانة على توضيح معانى بعض المداخل، التي تستعمل في سياقات شائعة ومتفشية في متون العلم القديمة؛ ذلك أن التعريف بالتعبير الموازى يهدف إلى التركيز على التعبير عن المفهوم، مع عدم إغفال محتوى المفهوم، على حد تعبير فاطمة العازمى⁽¹⁾.

ولذلك نلاحظ أن ميادين تجليه إنما تكثر في رحاب العلوم الشرعية والعربية، التي يكون تحصيل المفهوم، والقدرة على استعمال التعابير معًا هو مشغلة نوعية مستعملي معاجم المصطلحيات، الذين يكثر تعاملهم مع مصطلحات هذه العلوم تحديدًا.

ومع التقدم زمنيًا نحو العصور المتأخرة نلاحظ ازدياد نسبة استعمال طريقة التعريف بذكر المرادف؛ ربما بسبب من مقاومة التضخم، مع اتساع مدونة المصطلحات وتنامى أعدادها، وهو ما بدأ في الظهور مع التوقيف على مهمات التعاريف.

(1) المعجم الأساسى (دراسة وصفية نقدية) / 92.

وكذلك نجد الأمر في الكليات، للكفوى؛ ومن أمثلة هذه الطريقة عنده قوله (ص346):
"الجوهر = هو والذات والماهية والحقيقة كلها ألفاظ مترادفة"، وهو ما يعود فيؤكد قائلاً:
"المشهور فيما بين الفلاسفة: استعمال الجوهر بمعنى الذات".

ويقول معرفاً (الحفا) بالقصر: "الحفا = داء الرجل"⁽¹⁾، ففي هذا التعريف استعمل الكفوى تركيباً إضافياً على جهة الترادف للمدخل الذى ذكر التركيب لتعريفه، وبيان معناه⁽²⁾. ويقول (ص433): "الخلطة = الشركة، ولا فرق إذن بين الخليط والشريك". فالكفوى فى هذا المثال عرف المدخل (الخلطة) بذكر مرادف له، وهو الشركة، ثم دعمه بالإشارة إلى شيوع هذا الترادف بين الألفاظ المأخوذة منها، على ما رأينا فى الخليط المساوى للشريك⁽³⁾.

ومثلما استشعر المناوى عجز التعريف بذكر المرادف وحده عن الوفاء ببيان معانى المداخل أو المصطلحات، فلجأ إلى وسائل أخرى تعين على توضيح المعنى، أو بيان الاستعمال بجوار ذكر المرادف، من مثل: ضرب المثال أو استعمال التعريف بالتعابير الموازية... إلخ - فقد لجأ إلى ذلك أيضاً الكفوى فى كثير من التعريفات بذكر المرادفات، التى استعملها فى شرح معانى عدد من المداخل أو المصطلحات، من مثل تعريف (العفو، ص632): "العفو = إسقاط العقاب". ثم أخذ الكفوى فى ذكر بعض الاستعمالات والشواهد الداعمة لهذا المعنى، ومنها أفاد إمكان الإسقاط قبل التوبة.

ويقول فى تعريف (العتق، ص656): "العتق: عبارة عن القوة، يقال: عتق الفرح = أى قوى وطار عن وكره". وفى هذا التعريف لم يقف الكفوى عند ذكر المرادف للعتق وهو القوة، وإنما زاد تعبيراً موازياً؛ هدف إلى دعم هذا المعنى المذكور وتجليته⁽⁴⁾.

ومن أمثلة استعمال التعريف بذكر المرادف عند التهانوى فى كشف اصطلاحات الفنون قوله (284/1): "الانقطاع = هو فى اصطلاح المناظرة = اختتام البحث". وهذا التعريف كما نرى

(1) الكليات / 407.

(2) أكثر الكفوى من استعمال التعريف المرادف فى الأجزاء التى خصصها لشرح الغريب من ألفاظ الكتاب العزيز، التى التزمها فى نهاية كل باب، انظر: الكليات، ص410-413 على سبيل التمثيل، وآخر كل باب تحت عنوان (نوع).

(3) انظر أمثلة أخرى للتعريف بذكر المرادف فى الكليات، ص433 (الخلع = إزالة الزوجية)، و434 (الخفص = الجر)، و465 (الراسخ = كل ثابت)، و478 (الربانيون = علماء أهل الإنجيل)، و (الأحبار = علماء أهل التوراة)، و511 (السلف = السلم)، و527 (صلاة = الشاهد = صلاة المغرب)، و534 (الشكر = عرفان الإحسان)، و541 (الشورى = التشاور)، و559 (الصورة = الشكل وتستعمل بمعنى النوع والصفة)، وغير ذلك.

(4) انظر: الكليات، ص778: "العبة = كل ملعوب فهو لعبة؛ يقال: اقعده حتى أفرغ من هذه اللعبة"، و887 "النسك = كل متعبد، ومن هذا قيل للعباد = ناسك، والنسك فى الأصل غاية العبادة"، وغير ذلك.

استعمل تركيباً إضافياً لبيان معنى المدخل (الانقطاع)، وقد أضاف التهانوي في كثير من المواضع التي استعمل فيها هذا النوع من التعريف بعد ذكر المرادف - إجراءات تخفف من المخاطر التي يمكن أن تنشأ بسبب من الاكتفاء بذكر المرادف فقط، وهذه الإجراءات تسعى - ولا شك - لنفى أى شكل من أشكال الغموض، الذى يمكن أن يبقى محيطاً بمعانى المداخل المعرفة بذكر المرادف، وهو ما نلاحظه مثلاً عند التهانوي بعد تعريفه لمصطلح الانقطاع من بيان لطرق إدراكه المتمثلة في: ثبوت دعوى المستدل، أو دعوى المعترض.

ومن أمثلة استعمال التعريف بذكر المرادف كذلك قول التهانوي (378/1): "التيبين عند النحاة = اسم التمييز"⁽¹⁾.

ويقول في تعريف العلم الأعلى (1230/2): "العلم الأعلى هو العلم الالهي"⁽²⁾.

وقد ظهر استعمال التعريف بذكر المرادف كذلك عند الأحمدي نكري في معجمه (جامع العلوم) المعروف بدستور العلماء، ومن أمثلته القليلة عنده قوله في تعريف الإيوان (ص194): "الإيوان = التصديق مطلقاً". فنحن نرى أنه عرف المدخل (الإيوان) بمرادفها، وهو التصديق، الذى هو اطمئنان القلب إلى المطلوب تصديقه.

ويقول في تعريف مصطلح (الزنديق، ص467): "الزنديق = معناه الملحد". ففى هذا التعريف اكتفاء بذكر مرادف الزنديق⁽³⁾.

ويلاحظ على استعمال طريقة التعريف بالمذكور في معاجم المصطلحيات مجموعة من العلامات المائزة، التي تصب في مجملها في باب تأخير رتبته، من هذه العلامات ما يلي:

1- انخفاض نسبة الاستعمال، إذا ما قورن بطريقتي التعريف المحكم أو التعريف الهجين.

(1) انظر أمثلة أخرى للتعريف بذكر المرادف في كشف اصطلاحات الفنون: 961/1 (السكر = كل مسكر)، و1026 (الشركة = خلط الملكية)، و1046/1 (شواهد الحق = هي حقائق الأكوان)، وغير ذلك. و1123/2 (الطاعة = موافقة الأمر)، و1219/2 (العلم = الإدراك مطلقاً)، و1230/2 (العلم التعليمي هو الرياضى)، وغير ذلك.

(2) ربما كان اللجوء إلى استعمال التعريف بذكر المرادف في عدد كبير من التعريفات التي قامت عليه - راجع إلى أن عددًا من هذه المداخل المعرفة بذكر المرادف، سبق للتهانوي أن عرفها في مواضع متقدمة من كتابه؛ فهو يقول مثلاً 1230/2: "علم الأخلاق = هو علم السلوك، وقد سبق في المقدمة"، وكذلك قل مع المداخل التالية: العلم الأدبى = العلم الأسفل والعلوم الأوساط وعلوم الكلام، وانظر: كشف اصطلاحات الفنون: 1231/3.

(3) انظر أمثلة أخرى للتعريف بذكر المرادف في جامع العلوم، ص949 "النفل = الغنيمة"، و667 (الفرقان = القرآن)، و678 (الفلاسفة = الحكماء)، وغير ذلك.

2- استعماله مقرونًا بطريقة أخرى؛ للتقليل من عجزه عن الوفاء ببيان معاني المداخل التي استعمل في تعريفها، بحيث استشعر أصحاب معاجم المصطلحيات- ولو بشكل ضمنى- عدم قدرة التعريف بذكر المرادف منفردًا على تعريف المصطلحات التي وضع بإزائها.

3- استعمال التعريف بذكر المرادف في كثير من حالات استعماله لتعريف المداخل من الزاوية اللغوية العامة على سبيل التمهيد قبل ذكر المعاني الاصطلاحية، وبذلك يكون استعمال هذا النوع من التعريفات أمام المصطلحات قليلًا جدًا.

4- كثيرًا ما استعمل أصحاب معاجم المصطلحيات طريقة التعريف بذكر المرادف في شرح معاني مصطلحات سبق التعريف بمعانيها بطريقة وافية ببيان المعنى، وجاء التعريف بذكر المرادف في مواضع أخرى على سبيل الإحالة لما سبق تعريفه، بمعنى أن استقلال التعريف بذكر المرادف في شرح معاني المصطلحات كان أمرًا غاية في الندرة، وكان في كثير من مواضعه تقنية من تقنيات تحقيق التماسك المعجمي، والتغلب على تفرق المصطلحات المترادفة المتساوية في المعنى؛ بسبب من تطبيق المنهج الألفبائي في ترتيب المصطلحات أو المداخل.

4/أ التعريف بالمغايرة:

يعرف الدكتور محمد أحمد أبو الفرج - رحمه الله - التعريف بالمغايرة، فيقول إنه: "يتم بأن يشرح معنى الكلمة بذكر أخرى، تغايرها في المعنى، فيتضح الضد بالضد"⁽¹⁾. وعلى الرغم مما يوجه لهذه الطريقة، من انتقادات كثيرة تقلل من كفاءة الاعتماد عليها- فإن ثمة سمة تتمتع بها في سياقنا هنا؛ ذلك أن واحدًا من أهم أغراض المعجمية المختصة هو تحقيق الفهم، وإيضاح المحتوى الدلالي/ العلمى الذى يسكن المصطلحات، وهو ما يلصقه عدد من دارسى المعجمية المعاصرة بهذه الطريقة التعريفية، يقول الدكتور أحمد مختار عمر - رحمه الله -: "إن الشرح بالمرادف طريقة تخدم غرض الفهم وحده"⁽²⁾. ثم يقول: "أما الشرح بالمضاد، فقد اعتبره بعض اللغويين من نوع الشرح بالمرادف أو المقارب"⁽³⁾، وهو ما يجعل لها شيئًا من القيمة والتوصل إلى معنى المصطلحات من خلال هذه الطريقة التعريفية، الذى يتم أولاً عن طريق: "إدراك مفهوم

(1) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث/ 102-103، وانظر: المعجمية للدكتور محمد رشاد الحمزاوى، ص 287، فقرة 3/193.

(2) صناعة المعجم الحديث/ 141.

(3) صناعة المعجم الحديث/ 143.

هذا الضد، توصلًا إلى تحصيل معنى المدخل المراد شرحه وإدراكه وتصوره⁽¹⁾. وهى بهذا تتأخر كثيرًا من ناحية الرتبة والقيمة في قائمة طرق شرح المعنى في معاجم المصطلحيات العربية؛ لعدة أمور مهمة يأتى في مقدمتها عدم وفائها ببيان المعنى، ثم لاعتمادها على بيان غيرها، وهو الضد المذكور باعتباره تعريفًا للمدخل.

وهذه العيوب معتبرة إن جاء التعريف بالضد رأسًا بذاته، ولذلك يفضل الدارسون المعاصرون ألا يستقل في تعريف مدخل ما من المداخل، يقول الدكتور أحمد مختار عمر - رحمه الله -: "ومن الأفضل أن يأتى (التعريف بالمضاد) تذييلًا للتعريف أو التفسير بالعبارة"⁽²⁾، أو غيرها.

وقد استعملت معاجم المصطلحات العربية هذه الطريقة في تعريف بعض المصطلحات، فمن أمثلتها عند الخوارزمى في مفاتيح العلوم (ص 23) في سياق ذكر مصطلحات علم الكلام عند المسلمين: "أيس: خلاف ليس". وهو بهذا المعنى مصطلح مرادف للوجود عندهم؛ لأن ليس معناه العدم، وعلى الرغم من وضوح الدلالة، فإن استطراد الخوارزمى بذكر شىء من أصول الكلمة الاشتقاقية التأصيلية/ الإيمولوجية - أسهم في هذا البيان، حيث نقل الخوارزمى عن الخليل في العين (ليس 330/7) أن: "ليس إنما كان: لا فى أيس، فأسقطوا الهمزة، وجمعوا بين اللام والباء، والدليل على ذلك قول العرب: أيتنى بكذا، من حيث أيس وليس"⁽³⁾. ففى هذا القول المأثور ما يدل على عدم انفراد تعريف أيس بمضادها الذى هو ليس، ولو ظاهرًا.

وقد ندر استعمال التعريف بالمضاد في معاجم المصطلحيات العربية الأولى كمفاتيح العلوم للخوارزمى⁽⁴⁾؛ ربما بسبب من الشعور بعدم كفايته في بيان معانى المصطلحات.

وقد زادت نسبة استعماله في معاجم المصطلحيات العربية المتأخرة بدءًا من التعريفات للجرجاني، ومن أمثلته عنده قوله في شرح معنى مصطلح (الأداء الناقص، ص 58/29): "الأداء الناقص: بخلافه"، وهو يشير إلى أنه بخلاف الأداء الكامل الذى يعرفه بقوله: "ما يؤديه

(1) المعاجم الأصولية فى العربية/ 224.

(2) صناعة المعجم الحديث/ 143.

(3) تقرر الدكتورة ماجدة سالم فى كتابها (أيس وليس بين العربية والسريانية: دراسة مقارنة"، ص 4: أن أيس فى العربية والسريانية لفظان يدل كلاهما على الوجود، وتقرر ص 5 أن "أيس فى العربية كلمة أميتت"، والأولى أن يقيد موتها بالعربية العامة؛ لأن المتكلمين المسلمين أعادوا إحياءها فى مصطلحاتهم؛ للدلالة على مبحث من أهم مباحثهم وهو الوجود، كما رأيناها فى كلام الخوارزمى الذى أوردها فى مواصفات (أى مصطلحات) متكلمى المسلمين.

(4) لم نجد أمثلة لاستعماله فى الحدود الطبية وغيرها لابن هبة الله الطبيب.

الإنسان على الوجه الذى أمر به؛ كأداء المدرك للإمام"، مما يقتضى أن يكون الأداء الناقص هو: ما يؤديه الإنسان على غير الوجه الذى أمر به؛ كأداء المنفرد، والمسبوق فيما سبق.

وهذا النمط من التعريف بالمضاد لا يصح النظر إليه منفرداً، وإنما يصح النظر إليه في ضوء علاقته بالمصطلح السابق عليه، فهو أشبه شىء بالإحالة التى تحقق للمعجم هنا أمرين مهمين، هما: الإيجاز والاختصار عن طريق عدم التكرار، اكتفاء ببنية السلب الكامنة في التعريف، واستعانة بالأمثلة المذكورة في سياق التعريف بجوار ذكر المضاد أو المغاير على بيان المعنى المراد من المدخل المعرف. ثم التماسك المعجمى، بما يصنعه من ضم بنية مصطلح إلى بنية مصطلح آخر، يجمعهما رحم دلالي واحد، أو بمعنى آخر يجمعهما انضوائهما تحت موضوع واحد؛ مما يجعل لهذه الإحالة أثراً إيجابياً يعود بالنفع عليهما؛ بسبب من هذا التداخل الذى صنعه الإحالة من أحدهما إلى الآخر.

ومن أمثله كذلك في التعريفات (ص 101، فقرة 480) قوله: "الجد الفاسد = بخلافه؛ كأب أم الأب، وإن علا". وهذا التعريف يلزم لفهمه استحضار الجد الصحيح، وهو ما تحيل إليه الهاء المضافة إلى خلاف في مفتتح التعريف السابق، وهو "الذى لا تدخل في نسبته أم، كأب الأب وإن علا". فالتعريف بالضد هنا وإن كان معيباً، فإن وصفه بالمعيب وصف ظاهرى؛ لأنه في الحقيقة معتمد على أمرين مهمين، أسهما في الاضطلاع بعبء شرح المعنى، وهما:

1- الإحالة على مصطلح الجد الصحيح المعرف بطريقة التعريف المحكم.

2- التعريف بذكر الأمثلة، باعتباره من الموضحات والمعينات، وهناك أمثلة أخرى لهذا النمط التعريفى في التعريفات⁽¹⁾.

على أن الملاحظ أن مقاليد العلوم في الحدود والرسوم أكثر من استعمال طريقة التعريف بالمضاد أو المغاير؛ لاعتبارات تتعلق بإرادة تقليص حجم المعجم فيما يبدو.

ومن أمثلة استعمال التعريف بالمغايرة الذى يحمّل في طياته استعمال الإحالة قوله (ص 517/86): "المذكر = بخلافه"، أى: بخلاف المؤنث الذى هو: "ما فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً". ومن ثم فإن تصور معنى المذكر يكون بسلب الاسم علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً.

(1) انظر: التعريفات، ص 651/132 (الخرق اليسير = ضد الفاحش)، وص 786/158 (السقيم في الحديث = خلاف السقيم منه)، وص 883/177 (الصواب = خلاف الخطأ)، وص 1575/316 (النهى = ضد الأمر).

ومن أمثلته أيضًا قوله في تعريف الافتراق (ص 137 / 1051): "الافتراق = مقابله؛ (أى: مقابل الاجتماع)". وهو ما يقتضى استحضار تعريف مصطلح الاجتماع، وهو: "وجود أشياء كثيرة يعمها معنى واحد"؛ لكى نصل إلى تصور معنى الافتراق الذى يدور حول وجود أشياء كثيرة لا يعمها معنى واحد.

ومن أمثلته التى صرح فيها باستعمال لفظ (ضد) في تعريف بعض المصطلحات قوله في شرح معنى مصطلح (الإرخاء) من مصطلحات الموسيقى (ص 166 / 1304): "الإرخاء = ضده"؛ (أى: ضد الخرق)، وهو ما يتطلب استحضار معنى الخرق بالسلب، أى أن الإرخاء هو: عدم مد الوتر، وعدم شده.

وقد استعمل مقاليد العلوم ألفاظاً كثيرة في مقام التعريف بالمغايرة، من مثل (بخلاف كذا)، و(عكس كذا)، و(مقابل كذا)، و(ضد كذا)، و(ويقابل كذا) ... إلخ⁽¹⁾.

وقد استمر استعمال طريقة الشرح أو التعريف بالمغايرة أو بالضد في معاجم المصطلحيات العربية المتأخرة، على ما نجد في معجم التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوى (المتوفى 1031هـ).

ومن أمثلته قوله في التعليق على معنى (جد في كلامه) [ص 235]: "وجد في كلامه: ضد هزل". أى حمل الكلام على محمل الحق الذى تقع آثاره، ومما قل من الآثار غير المحمودة لاستعمال هذه الطريقة هنا ما جاء من شواهد أسهمت في بيان معنى، بالإضافة إلى استعماله في نطاق بيان معنى المدخل اللغوى العام، البعيد عن نطاق الاصطلاح الدقيق.

وقد تميز معجم التوقيف على مهمات التعاريف للمناوى بقلته استعماله لهذه الطريقة. وقد استمر كذلك استعمال الشرح أو التعريف بالمغايرة، أو بالضد في معجم الكليات للكفوى (المتوفى 1094هـ).

ومن أمثلة استعماله ما ورد في تعليقه على معنى مدخل (التفخيم) يقول (ص 308): "والتفخيم: ضد التريق". وربما كان مقبولاً استعمال الشرح بالضد هنا لو أنه كان على سبيل

(1) انظر: مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ص 50 / 95 (البطلان = ضدها، أى: الصحة)، و ص 86 / 519 (التأنيث اللفظى = بخلاف الحقيقي)، و 86 / 523 (جمع الصحيح = بخلاف جمع التكسير)، و ص 92 / 851 (الحروف المهموسة = بخلاف المجهورة)، و 92 / 583 (الرخوة = بخلاف الشديدة)، و 92 / 586 (المنفتحة = بخلاف المطبقة)، و 92 / 885 (المنخفضة = بخلاف المستعلية)، و 92 / 590 (المصمتة = بخلاف حروف الذلاقة)، و 135 / 1029 (الذبول = عكس النمو)، و 135 / 1029 (الحركة البطيئة = عكس الحركة السريعة)، و 177 (الكثيف = يقابل الدواء اللطيف)، و 177 (المغلظ = ضد الملطف)، و 178 / 1430 (المنفج = ضد الهاضم)، و 178 / 1433 (الراعد = ضد الجاذب)، و 182 / 1464 (المركب = يقابل المفرد).

الإحالة؛ أى لو أن مصطلح الترتيق كان سبق تعريفه، وبيان معناه، لكن شيئاً من ذلك لم يحدث. على أن التقليل من مخاطر استعمال التعريف بالضد هنا تمثل في إضافة تعريف محكم بعد هذا الشرح بالمغايرة، يقول: "وهو: (أى التفخيم) التغليظ وترك الإمالة، وإمالة الألف إلى مخرج الواو كما في اسم الصلاة، وإخراج اللام من أسفل اللسان، كما في اسم الله تعالى". ففى هذا التعريف الذى لجأ إلى أمرين مهمين جداً - في بيان معنى التفخيم - عاجل ما كان يمكن أن يظهر من غموض؛ بسبب من اعتماد التعريف بالضد، وهما:

أ- إحكام التعريف عن طريق ذكر السمات الدلالية ومعلومات المعنى.

ب- التمثيل على المعنى المراد إثباته للمصطلح بأمثلة تقريبية وعملية.

ومن أمثلة استعمال طريقة التعريف بالضد قول الكفوى في التعليق على معنى المدخل (العدل) (ص 639): "العدل أصله = ضد الجور".

ومثل هذا التعريف يقتضى استحضار تعريف (الجور) الذى يعرفه الكفوى مستعملاً طريقة التعريف بالمغايرة أيضاً، حيث يقول (ص 354): "الجور خلاف الاستقامة فى الحكم". وإن كان استعمال المغايرة هنا اقترن بشىء من التعريف أو الشرح، مما ابتعد بنا نسبياً من دائرة ما يسمى بالتعريف بالدور.

ومما قلل من مخاطر استعمال التعريف بالضد هنا ذكر تعريف المدخل عن طريق طرق أخرى، من مثل قوله: "بسط الواو إلى عدله"، فهذا التعبير الموازى أسهم بشكل ما فى بيان معنى اللفظ. ثمة أمثلة أخرى ماثلة فى مواضع مختلفة من هذا المعجم⁽¹⁾.

وقد تواصل استعمال هذه الطريقة التعريفية فى كشف اصطلاحات الفنون للتهانوى (المتوفى فى القرن الثانى عشر الهجرى)، وهو محفوف بعدد من العلامات التى سبق ظهورها؛ تقليلاً مما يمكن أن يتسبب الاقتصار عليه وحده من غموض ولبس.

(1) انظر أمثلة أخرى لاستعمال طريقة التعريف بالضد فى الكليات، ص 323 (الثقل = ضد الخفة)، و ص 353 (الجبرية = خلاف القدريّة)، و ص 354 (الجور = خلاف الاستقامة فى الحكم)، و ص 390 (الحق = ضد الباطل)، و ص 489 (الزينة = بخلاف الرشدة)، و 490 (الزهد = ضد الرغبة)، و 655 (العدم = ضد الوجود)، و ص 693 (الفتح = ضد الإغلاق). ومما قلل من آثاره غير المحمودة أيضاً أن الكفوى كان يستعمله فى بيان المعنى اللغوى الاصطلاحى، كما فى ص 857: "الموت = ضد الحياة لغة"، و 910 "النهار = لغة: ضد الليل".

ومن الإشارات المهمة فى الكليات (ص 924) نضه على أن ثمة ألفاظ لا تحتاج إلى تعريف يوصل إلى التصور، وإنما مثل هذه الألفاظ غير الممكن بيان تصوره فى نفسه تحتاج إلى تعريف آخر ساء تعريفاً لفظياً يفيد فهمه، ومثل لذلك بلفظ (الوجود).

ومن أمثلة استعماله في كشاف اصطلاحات الفنون (92/1): "الاتصال: ضد الانفصال"⁽¹⁾. ولم يقف عند هذه الحدود، وإنما تعداها إلى بيان معناه التفصيلي.

ومن أمثله كذلك قوله في تعريف مدخل (الأول 289/1): "الأول = نقيض الآخر". وقد أتبعه بطرق أخرى تعريفية، مما يدعم ما قدمنا به من إدراك خطر اعتماده وحده للقيام بعبء التعريف في معاجم المصطلحيات، وهو الأمر المهم في هذا السياق، ولا سيما ونحن ندخل بهذا المعجم إلى أجواء العصر الحديث.

وهناك أمثلة أخرى كثيرة في كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي⁽²⁾ تبرهن على استمرار استعمال هذه الطريقة التعريفية، مع إعانتها بطرق أخرى، تنهض على بيان معاني المصطلحات التي استعملت فيها، والاحتفاء بعدم انفراد طريقة التعريف بالمغايرة له ما يسوغه هنا، وهو إدراك المعجمية العربية المختصة على أبواب العصر الحديث لخطر هذا الانفراد فتمت محاصرته، والتقليل من مخاطره عن طريق تقنيات متضافرة، من مثل:

-
- (1) تكرر استعمال طريقة التعريف بالضد في مدخل (الانفصال) 284/1 يقول: "الانفصال = ضد الاتصال".
(2) انظر أمثلة أخرى في كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: 291/1 (الإيجاز = مقابل الإطناب)، و1/321 (البرد = ضد الحر، والبرودة ضد الحرارة، والبارد ضد الحار)، و1/394 (التخدير = مقابل اللذع)، و7/397 (التخفيف = ضد التشديد)، و1/406 (التراخي = ضد الفور)، و1/449 (الصحة = ضد السقم)، و1/538 (الثقل = ضد الخفة)، و1/545 (الجامد = نقيض الذائب)، و1/583 (الجن = خلاف الإنس)، و1/627 (الحديث = لغة ضد القديم)، و (الحدوث = مقابل القدم)، و1/643 (الحرص = ضد القناعة)، و1/703 (الحل ضد العقد)، و1/745 (الخصوص يقابله العموم)، و1/751 (الخفة ضد الثقل)، وقد مر في مدخل الثقل كذلك 1/538 (الخفيف ضد الثقيل)، و1/826 (الذم ضد المدح)، و1/846 (الرجل مقابل المرأة)، و849 (الرخصة = مقابل العزيمة)، و1/867 (الرطوبة ضد البيوسة)، و1/943 (الخفي = ضد العلانية)، و1/1011 (الشر ضد الخير).
و2/1070 (الصدق = ضد الكذب)، و2/1077 (الصعود = ضد الهبوط)، و2/1118 (الضعف = خلاف القوة)، و2/1119 (الضلال = مقابل الهدى)، و (الغى = مقابل الرشد)، و2/1120 (الضلالة = مقابل الاهتداء)، و2/1139 (الضلوع مقابل الغروب)، و2/1143 (الطيب = ضد الخبيث)، و2/1170 (العدم = يقابل الوجود)، و2/1175 (العرض يقابل الجوهر)، و2/1181 (العزيمة = مقابل الرخصة)، و2/1232 (العلو = يقابل النزول)، و2/1238 (العمى = عدم البصر)، و2/1242 (العول = ضد الرد)، و2/1250 (الغروب = مقابل الطلوع/ والغارب يقابل الطالع/ والمغارب يقابل المطالع/ والغوارب الطوالع)، و2/1255 (الغنى مقابل الفقر)، و (الغنى خلاف الفقير)، و2/1258 (الغيرية = يقابله العينية)، و1271 (الفساد = مقابل الكون)، و2/1278 (العمدة = تقابل الفضلة)، و2/1360 (الكذب خلاف الصدق)، و2/1392 (الكون مقابل الفساد)، و2/1403 (اللذة مقابلة للألم)، و2/1488 (المحفوظ عند المحدثين مقابل الشاذ)، و2/1547 (المشترك مقابل الفارق)، و2/1570 (المطلوب يقابله الضروري)، و2/1687 (النزول ضد العلو)، و2/1722 (المنفى مقابل الإثبات والإيجاب)، و2/1723 (النفيس = مقابل الخسيس)، و2/1741 (الهزل ضد الجد)، و2/1741 (الهشاشة = مقابل الزوجة)، و2/1747 (الهيبة = ضد الأنس)، و2/1766 (الوجود يقابله العدم)، و2/1771 (الوجودى يقابله العدمى)، و2/1811 (البيوسة تقابل الرطوبة بالتضاد).

1- حصر استعمال التعريف بالضد في نطاق بيان المعنى اللغوى .

2- استعمال طريقة تعريفية أخرى أو أكثر، مع استعمال التعريف بالمضاد، إن لزم استعماله .

وهو ما ظهر جلياً في هذا المعجم، ومن أمثلة ظهوره ما يلي :

استعمل التهانوى طريقة التعريف بالمغايرة في ضوء القيدتين السابقين، يقول في تعريف مدخل (الصحو 2/1068): "الصحو: بالفتح وسكون الحاء في اللغة: خلاف السكر". فنحن نرى أنه استعمل هذه الطريقة في مقام بيان المعنى اللغوى، ثم انتقل فيما بعده إلى بيان المعنى الاصطلاحي، باستعمال طرق تعريفية أخرى .

ومثلما لجأ التهانوى إلى استعمال التعريف بالمغايرة في معجمه كشاف اصطلاحات الفنون- صنع كذلك الأحمّد نكرى في معجمه جامع العلوم، المعروف بدستور العلماء .

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في تعريف مدخل (الإرسال) حيث قال (ص 85): "الإرسال في الحديث: عدم الإسناد". ففى هذا التعريف تم استعمال طريقة التعريف بالمغايرة، بشكل يمكن أن نسميه طريقة السلب متمثلة في وضع المفردة (عدم) في تركيب إضافي، مع مقابل المدخل، وهو هنا (الإسناد).

وهذه الطريقة- كما سبق أن بينا- تتطلب العودة إلى مفهوم مصطلح الإسناد وتصوره، ثم العود عليه بالسلب لتحصيل مفهوم مصطلح الإرسال .

وهو ما لم يرد له مدخل في (إسناد) وإن ورد له مدخل في (مسند) حيث يقول (ص 839): "المسند عند أرباب أصول الحديث: هو الذى اتصل إسناده إلى الرسول صلى الله عليه وسلم". ومن ثم يصبح الإرسال هو انقطاع الإسناد إليه صلى الله عليه وسلم.

ونحن نرى أن استعمال طريقة التعريف بالمغايرة، وإن صنع نوعاً من التماسك المعجمى، عن طريق استدعاء مجموعة من المصطلحات المتداخلة- فإن الاكتفاء بها ضار بتصوير مفاهيم المصطلحات التى تتعرف عن طريقها، وقد التفت الأحمّد نكرى- كسابقه من المعجميين المختصين- إلى ضرورة مصاحبة طرق تعريفية أخرى لهذه الطريقة، فهو- مثلاً- بعد ذكر مضاد الإرسال، ثنى فقال: "مثل أن يقول الراوى: قال رسول الله ﷺ من غير أن يقول حدثنا فلان عن رسول الله ﷺ". فهو هنا بين بالتمثيل مفهوم الإرسال المتمثل في انقطاع سلسلة السند بين الراوى ورسول الله ﷺ.

ومن أمثلة التعريف بالمغايرة أيضاً قوله في تعريف (الحديث، ص 356): "الحديث، في اللغة: ضد القديم". ففى هذا النص تعيين لمقام استعمال التعريف بالمغايرة في الإطار اللغوى العام،

تمهيداً لبيان المعنى الاصطلاحي، بطريق غير طريق التعريف بالمغايرة، وهو ما قلنا إنه قلل من مخاطر استعمال هذا النوع من طرق التعريف، وفي هذا المعجم المتأخر أمثلة أخرى لهذه الطريقة⁽¹⁾.

كانت هذه أهم الطرق التي استعملها أصحاب معاجم المصطلحيات في العربية للوفاء ببيان معاني المصطلحات المختلفة فيها، مع تقدير الفوارق بين طريقة شارحة للمعنى وأختها. وقبل الانتقال إلى معالجة طرق شرح المعنى المساعدة ننبه على أن ثمة طريقة فرضت نفسها، وتجلت مظاهرها في كثير جداً من المواضيع في هذه المعاجم.

ونقصد بهذه الطريقة ما يمكن أن نسميه بطريقة الشرح بالترجمة⁽²⁾، وملخصها تعريف مدخل ما من المداخل بنقله إلى لغة أخرى على سبيل التعريف في معلومات ما تحت المداخل أو في التعليق على معنى المدخل.

وهذا الشرح بنقل المدخل في عملية تعريفه إلى لغة أخرى، غير العناية ببيان ما إذا كان ثمة مدخل من المداخل منتم إلى لغة أخرى وتم تعريبه في مرحلة زمنية بعينها أم لا. وإنما المقصود أن مدخلاً عربياً يتم ترجمته إلى لغة أخرى، غالباً ما تكون الفارسية، وتكون هذه الترجمة تعريفاً.

وهذه الظاهرة تحتاج إلى شيء من التأمل لتفسيرها، ولا سيما أن معاجم المصطلحيات كلها أحادية اللغة، بمعنى أن المداخل والشروح التي تحتها بلغة واحدة هي العربية.

ونحن نظن أن اللجوء إلى ترجمة بعض المداخل إلى لغة أخرى سببه تيسير الفهم والاستيعاب لدلالات المصطلحات التي يتم ترجمتها للمستعمل، بمعنى أن المستعملين الذين يقرءون هذه المعاجم ممن ينتمون للشعوب غير العربية - وإن كانوا يعرفون اللسان العربي؛ بحكم أنها لغة العلم في هذه العصور السابقة - يحتاجون في بعض الأحيان إلى أن يبسط لهم صانعوا هذه

(1) انظر أمثلة أخرى للتعريف بالمغايرة في دستور العلماء للأحمد نكري: 183 (الإنكار = ضد الإقرار)، و219 (البكر = يقابلها الثيب)، و229 (التام = ضد الناقص)، و342 (الجهر = خلاف المخافتة)، و576 (العدالة ضد الجور)، و648 (الغنى ضد الفقر)، و694 (القرب ضد البعد)، و712 (القلة ضد الكثرة)، و608 (المجهول ضد المعلوم)، و816 (المخافتة = ضد الجهر)، و823 (المذكر خلاف المؤنث)، و827 (المركب ضد البسيط)، و839 (المسطح = ضد المقعر والمحدب)، و856 (المطلق ضد المقيّد)، و865 (المعروف ضد المنكر)، و882 (المقيّد ضد المطلق)، و930 (الناقص ضد التام).

(2) يعد الدكتور محمد أحمد أبو الفرج - رحمه الله - من أوائل من استعمل هذا المصطلح في كتابه (المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث)، وإن استعمله بمعنى التفسير والبيان، وهو المعنى اللغوي لكلمة الترجمة في المعجمية العربية، يقول (ص106): "ولسنا نعني بالترجمة هذا النقل من لغة إلى أخرى".

المعاجم المعنى باللغة التي تكونت بها تصوراتهم منذ الصغر، فيترجم هؤلاء المعجميون بعضًا من المداخل إلى لغات هؤلاء المستعملين؛ تيسيرًا لعملية فهمها واستيعابها، ولا سيما في مصطلحات العلوم التي يمكن أن نسميها بالعلوم العملية والسلوكية؛ كالتصوف والفقه.

دعم هذا التوجه أن كثيرًا من هؤلاء المعجميين كانوا أصحاب لسانين؛ أي ممن يتقنون العربية لغة العلم والدين، والفارسية أو الهندية اللغة الوطنية، على ما يتضح من ترجماتهم السابقة.

وهذا التوجه يعكس بعدًا مهمًا أدركه أصحاب هذه المعاجم، وهو أن اللغة قد تمثل عائقًا في طريق تحصيل العلوم، وهو ما دفع هؤلاء المعجميين إلى استعمال الترجمة طريقًا للشرح وبيان معاني بعض المداخل؛ لإعانة نوعية معينة من المستعملين، وربما يكونون من طلاب العلم—على التغلب على هذه العقبة.

وهو ما أدركه ابن خلدون الذي يقرر: "والأعجمي المتعلم للعلم في الملة الاسلامية يأخذ العلم بغير لسانه الذي سبق إليه، ومن غير خطه الذي يعرف ملكته، فلهذا يكون حجابًا، وهذا عام في جميع أصناف اللسان الأعجمي من الفرس وغيرهم"⁽¹⁾، وهذه الطريقة تعكس وعيًا لغويًا ومعجميًا مبكرًا في البحث المعجمي عند العلماء العرب.

ومن المهم أن نقرر أن هذه الطريقة التعريفية لم تستقل وحدها ببيان المعنى، وإنما جاءت على سبيل الاستطراد بجوار طرق أخرى لشروح المعنى بالعربية أيضًا لغة المداخل، وهي غير العناية ببيان ما إذا كان أصل المدخل أعجميًا تم تعريبه، مما عرضنا أمثلة له في عناية هذه المعاجم بمعلومات التأصيل.

وهي ظاهرة فاشية منذ تاريخ قديم في التصنيف المعجمي المختص عند العرب، وهي طريقة تسعى لتحقيق الفهم للمتعلمين باللسان العربي من غير أهله.

ومن أمثلة استعمال طريقة الشرح بالترجمة في مفاتيح العلوم للخوارزمي قوله (ص 64): "الأسكدار: لفظة فارسية: وتفسيره: أزكوى دارى؛ أى من أيمن تمسك؛ وهو مدرج يكتب فيه عدد الخرائط والكتب الواردة والنافذة وأسامي أربابها"⁽²⁾. فهذه اللفظ من مصطلحات ديوان البريد—كما بين الخوارزمي في تأصيله—منقول من الفارسية، لكن ما يهمننا هو تفسيره أولاً بالفارسية، ثم بالعربية، وهو ما نقرره هنا من ظهور العناية بتفسير معاني عدد من المصطلحات

(1) المقدمة 1263/3، وثقافة الولاة: دراسات تطبيقية في اللسانيات العربية، ص 139.

(2) في: Persian-English dictionary, p 59.

مثلت الهزمة مضموم الكاف. ومن معانيها هناك: ساعى البريد، وحقيبة ساعى البريد.

في معلومات ما تحت المداخل باللسان غير العربي، وهو ملمح تيسيري على متعلمي العلم من أصحاب اللسان غير العربي الذين يتعلمونه بالعربية⁽¹⁾.

ومن أمثلة استعمال غير العربية في شروح المداخل في الكليات، ما جاء تحت مدخل (الغبين، ص 671) في تحديد الفارق بين الغبن الفاحش واليسير، يقول: "والدخول تحت التقويم في الجملة من بعض المقومين هو الحد الفاصل بين فاحش الغبن ويسيره في الأصح من مذهب أصحابنا (الأحناف)، دون ما قيل من أن حد اليسير أن يزيد على العشرة مقدار العشر، وهو (ده يازده)، أو نصفه، وهو (ده نيم)؛ إذ التفاوت بحسب العادات والأماكن والأوقات يمنع التحديد بحسب المقدار".

ونحن نرى في هذا اللجوء إلى التفسير بالفارسية للعشر ونصفه؛ لتعلقه بأمر مهم يتعلق بالممارسات الاجتماعية، فأراد أن يكون وضوحه تاماً.

وقد فشا استعمال طريقة الشرح بالترجمة، أو بلغة مغايرة للغة المدخل (وهي العربية) فشواً ظاهراً عند اثنين من أئمة المعجميين المتأخرين، وهما التهانوي في كشاف اصطلاحات الفنون، والأحمد نكري في دستور العلماء، وهذا الانتشار دال على ملمح من ملامح الاستثمار في المعجمية المختصة المعاصرة، سواء تلك التي صنعها أفراد، أو صنعتها مؤسسات علمية كالمجامع، حيث حرص كثير من المعاجم المختصة المعاصرة على ترجمة المداخل مع الشرح والتعريف؛ طلباً لتعميم الفائدة، وسعيًا لتحقيق سعة الانتشا، واقتناعاً بمفهوم العالمية، بالإضافة إلى تحقيق نوع من الضبط المفهومي للقراء من غير أصحاب اللسان العربي، وهو بعض ما شغل أصحاب معاجم المصطلحيات في العربية، ولا سيما في العصور المتأخرة قريباً من العصر الحاضر.

ومن الأمثلة الكثيرة التي استعمل فيها كشاف اصطلاحات الفنون هذه الطريقة التعريفية:

يقول في تقريب المدخل (الآل 1/71): "الآل؛ بالمد: أهل وعيال وأتباع؛ يعنى: بس روان".

وهذا الشرح بالترجمة مكون من مركب عبارة عن:

[بس] (بمعنى بعد) + [روان] (بمعنى النفس أو الروح) = بعد النفس = الأهل⁽¹⁾.

والواضح من هذه الطريقة هي تقريب المعنى.

(1) انظر أمثلة أخرى لتفسير بعض المصطلحات بغير العربية: مفاتيح العلوم، ص 237: "المستق = ببشة مشتة بالفارسية؛ آلة للصين تعمل من أنابيب مركبة". ولم أجد أمثلة لهذه الظاهرة في (معجم) الحدود الطبية وغيرها، لابن هبة الله الطيب، ولا في مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، المنسوب خطأً للسيوطي، ولا في التعريفات للجرجاني، ولا في التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا، والتوقيف على مهات التعاريف للمناوي، ومن أمثلة تعريف المدخل العربي بمعرب في الكليات/ 404: "الحمام = الدياس".

ويقول في تعريف مدخل (الضوء 2/1108): "الضوء = روشنى" وهو مع اعترافه بغناه عن التعريف بقوله: "وهو غنى عن التعريف، وما يقال في تعريفه فهو من خواصه وأحكامه" - فإن تعريفه بالفارسية كان لتقريب معناه للمستعمل، الذى يتعلم العلم العربى من أصحاب اللسان غير العربى؛ تيسيراً عليه في عملية التفهيم، وتحصيل المعنى (2).

ويعرف الكيل فيقول 2/1396 "الكيل = بمعنى بيانة/ ويمودن".

وهو ما يعرفه شتاينجس بأنه معيار أو مكيال يعير به الجاف والمبتل (3).

والمعجم ملء بأمثلة كثيرة جداً على هذه الظاهرة - ظاهرة تعريف كثير من المداخل باللغة الفارسية، بجوار التعريف بالعربية - وهو ما نفسره بتيسير التعليم على المتعلمين من أصحاب اللسان غير العربى، وهى إحدى خصائص العالمية الرحيمة للثقافة الإسلامية، التى حرصت على التواصل الثقافى مع المسلمين غير العرب (4).

(1) انظر: Persian - English dictionary، ص 249 (بس)، و 591 (روان).

(2) انظر: Persian - English dictionary، ص 595، وقد ترجمها إلى المكافئ (light) ضوء.

(3) انظر: Persian - English dictionary، ص 207.

(4) انظر أمثلة أخرى لتفسير المداخل بغير العربية في كشف اصطلاحات الفنون: 78/1 (الأب = بدر)، و 84/1 (الابتلاء = درلغت آزمايش)، و 92/1 (الاتصال = بيوستن)، و 100/1 (الاجتباء = بر كزیدن)، و 16/1 (اختلاس = ربودن)، و 119/1 (اختناق = خفه كردن)، و 222/1 (الإطلاق = رها كردن بندى / دست كشادن)، و 256/1 (الالفة = خوكر فنكى)، و 258/1 (الام = مادر)، و 259/1 (الإمامة = بيش نازى كردن)، و 263/1 (الأمر = كار و فرمان)، و 285/1 (الانقلاب = بر كرديدن)، و 309/1 (الهجر = دربا)، و 312/1 (نجيل = نابخشنده)، و 348/1 (بياض = سبيدى)، و 360/1 (التابع = بس رو)، و 371/1 (تأسيس = بنياد نهادن)، و 378/1 (تبع = كوساله = فحل بقر له سنة)، و 381/1 (تجربة = جهاز كوشة كرون جيزيرا)، و 427/1 (التساوى = برابر شدن دو جيز)، و 428/1 (التسكين = آرام دادنست؛ أى إعطاء السكنية)، و 504/1 (التلاوة = خواندن)، و 536/1 (الثخن = سطر شدن / ثخن سطرى / سخين سطر)، و 544/1 (الجار = همسايه)، و 548/1 (الجب = بريدن؛ أى القطع)، و (الجبر = شكسته رابستن)، و 552/1 (الجدرى = آبله)، و 553/1 (الجدل = خصومت كردن)، و 554/1 (الذب = كشیدن) و (الجدر = بريدن / لزيخ بر كندن)، و 556/1 (الجرب = كركين شدن)، و 561/1 (الجسم = تن)، و 641/1 (الحرارة = كرمى)، و 746/1 (الخط = نوشتن)، و 813/1 (الديانة = راستى و دين دارى)، و 822/1 (الذبول = برمردن)، و 903/1 (الزاوية = كنج)، و 956/1 (السعة = فراخى)، و 1020/1 (الشرق = جاي برآمدن آفتاب)، و 1057/2 (الصيد = شكيبائى)، و 1123/2 (الطائر = برنده)، و 1149/2 (الظفرة = ناخنه)، و 1179/2 (العرق = خوى)، و 1248/2 (غراب = زاغ)، و 1291/2 (فناء = كردا كردخانه)، و 1341/2 (الفتنة = كاريز)، و 1406/2 (اللسان = زبان)، و 1592/2 (المعصية = كناه)، و 1720/2 (نفس = دم)، و 1737/2 (المتك = برده دريدن)، و 1751/2 (الواسطة = ميانجى)، و 1812/2 (يد = دست) إلخ.

وقد وصل الأمر به إلى صناعة فصول للمداخل المبدوءة بحروف ليست في العربية، على ما تجدد في فصل الباء (الفارسية) = المهموسة ص 359. وفصل الجاف الفارسية (ك) ص 1398/2.

مما يؤكد فكرة العناية بالمستعمل المتعلم باللسان العربى من غير العرب؛ تحقيقاً لمطالب فهمه.

وهو ما ثبت في سياق قريب، حيث تقرر في المعجمية الثنائية ذات المداخل بغير لغة الأم والشروح بلغة الأم- وهو بعض الحاصل هنا- تعين على تحقيق الفهم والتواصل، ومن هنا يتضح أن الهدف من ظهور هذه الطريقة التعريفية- فيما يبدو- هو تحقيق التواصل والتفاعل مع طلاب المعرفة من غير أصحاب اللسان العربي، بنقل مفاهيم العلم إليهم، ومساعدتهم على إدراك معاني العلم الإسلامي، وأصول أخلاقه وآدابه، وتصور نظرتهم للكون والحياة من غير تعال أو تسلط أو قهر⁽¹⁾.

وهذا الشيوع لاستعمال طريقة الشرح باللسان الفارسي عند التهانوي- ظل مستمرًا ومتناميًا عند الأحمد نكري في معجمه الموسوعي (دستور العلماء).

ومن أمثلة استعماله لهذه الطريقة التعريفية قوله في تعريف المدخل (الأخذ/ 72): "الأخذ = كرفتن، والشروع في الشيء". وهو المعنى الذي ذكره شتاينجس (ص 1082) بالمكافئ (totake)، والمعنى المذكور بالفارسية لم يأت منفردًا، وإنما جاء مجاورًا للتعريف بالعربية؛ للسبب الذي ذكرناه سلفًا.

ولم يكن التعريف بالمرادف الفارسي هو الشكل الثابت في استعمال هذه الطريقة التعريفية التواصلية، ولكن استعمل الشرح بالتعريف باللسان غير العربي، من مثل تعريف المدخل (الأدب/ 77) بقوله: "الأدب = نكاه داشتن حدهر جيزي = مراعاة الحد في كل شيء". فالجملة الفارسية هنا مساوية للجملة العربية، تسعى لإفهام المتعلم غير العربي مفهوم المدخل، وتقريبه إلى مداركه بلسانه، وفي هذا المعجم تتجلى قيمة استعمال طريقة التعريف بالشرح الفارسي في ارتباطها بكثير من المفاهيم الدينية الإسلامية؛ تقريبًا لأذهان المسلمين غير العرب. يقول في تعريف مصطلح (التجويد/ 234): "التجويد = نيك خواندن = القراءة الجيدة والعمل الجيد". فهذا التفسير المذكور في الشرح العربي لا يهدف إلى توصيل معنى مهم للمتعلم

(1) انظر: ثقافة الولاة: دراسات تطبيقية في اللسانيات العربية من منظور متحيز، ص 136.

انظر أمثلة أخرى للشرح بالترجمة: دستور العلماء/ 5 (الإباحة = مباح كردانیدن)، و 11 (الإبدال = بدل كردن يزي بجيزي)، و 85 (الإرسال = كذاشتن/ فرستادن)، و 87 (الإرهاص = ديوار بنيادنهان)، و 103 (الاستعانة = ياری كردن خواستن)، و 225 (البين بين = درميان درميان)، وانظر: 235 (التحكيم)، و (التحليل)، و 238 (التداخل)، و 246 (التسامح)، و 247 (التسخير)، و 303 (الثلج)، و 307 (الجار)، و 354 (الحداد)، و 399 (الختان)، و 422 (الدرك)، و 442 (الدواية)، و 448 (الرجاء)، و 466 (الزوج)، و 490 (السهم)، و 514 (الشم)، و 537 (الصلة)، و 554 (الطفرة)، و 598 (العقد)، و 645 (الغرة)، و 667 (الفرقة)، و 689 (القدر)، و 732 (الكتابة)، و 766 (اللدغ)، و 832 (المزوجة)، و 941 (النظم)، و 961 (هلم)، و 980 (الوضع)، و 996 (اليمين).

غير العربي بلغته، وإنما يهدف إلى الاطمئنان إلى المفهوم صحيحًا، لا تشوبه شائبة من غموض أو اضطراب.

وإن كان الغالب على الاستعمال في هذا الميدان هو اللسان الفارسي - فإن ثمة ظهورًا نادرًا لبعض اللغات الأخرى من مثل الهندية في شروح المصطلحات، ومن أمثلة استعمالها قول الأحمَد نكري في تعريف (الضباب / 543): "الضباب = ميغ... السحاب وهي بالهندية دهوئين"⁽¹⁾، ويعقب بعدها بكلمة دالة معبرة قائلًا: "فافهم"، وهو بعض أثر بيئته المحلية ولا شك.

وهذا الذي شاع في هذين المعجمين المتأخرين على التعيين من أمر استعمال طريقة التعريف بالترجمة إلى اللغة الفارسية، بجانب طرق أخرى من الشروح باللغة العربية، وهو ما قلنا إنه كان بسبب من إرادة تحقيق التواصل والتفاعل والتفهم للمتعلمين المسلمين من أصحاب اللسان غير العرب - يدعم أمرًا مهمًّا جدًّا هو من مشاغل علم اللغة التطبيقي، وهو هيمنة العربية في مجال الثروة اللفظية (الأبنية الصرفية) على غيرها من اللغات الشرقية ومنها الفارسية؛ بسبب من ارتباطها العضوي بالإسلام صانع معجمها العلمي، وهو ما يدعم القول إن العربية كانت هي الإطار الأساسي الذي ظل مستخدمًا حتى وقت قريب في النطاق المعرفي في العالم الإسلامي، على تنوع ألسنته في المجال الديني، وهو أمر طبيعي، وفي المجال العلمي وهو المهم في هذا السياق، وهو ما يحتاج إلى مزيد فحص من خلال المعجمية العربية المختصة عبر التاريخ⁽²⁾.

طرق شرح المعنى الثانوية

في معاجم المصطلحيات العربية

لا نبالغ إن قلنا إن الحرص على وضوح المفاهيم غاية الغايات في المعجمية الاصطلاحية، وهذا الوضوح في المفاهيم شيء يفوق مجرد تعيين معاني المصطلحات، التي هي مادة معاجم المصطلحيات أو مداخلها ومنتها، عن طريق إعطاء تعريفات لها فقط، يقول الدكتور على القاسمي: "ينبغي ألا يكتفى المعجم الحديث بتعيين دلالة الكلمة، وتحديد معناها بواسطة تعريفها فقط، وإنما ينبغي كذلك أن تتوفر الزيادة في الإيضاح"⁽³⁾، وما عبر عنه الدكتور على القاسمي بقوله: (الزيادة في الإيضاح) هو ما نميل إلى التعبير عنه بقولنا إن معاجم المصطلحيات يلزمها - ويرقى بمنزلتها - أن تؤدي المفاهيم أداء يقوم بعبء توصيل المعنى سلبًا منضبطًا متنقًا؛ توصلًا إلى ضبط التصورات العلمية التي تحملها تعريفات المصطلحات.

(1) انظر: شتاينجس / 1862.

(2) انظر: قضايا في علم اللغة التطبيقي لميشيل مكارثي / 62.

(3) المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق / 133.

ومن ثم فإن فحص ما استعملته هذه المعاجم من طرق شارحة من المعينات أو الموضحات—ربما يقود إلى تقدير المدى الذى نفذته هذه المعجمات، تدرعاً إلى تحقيق ما سمي بزيادة الإيضاح؛ ذلك أنه يمكن التعامل مع الرسوم والجداول مثلاً باعتبارها نصوصاً موازية للتعريفات اللغوية.

وفكرة استعمال الرسوم آلية توضيحية أمر تنبه إليه الدكتور أحمد موسى فى مقالة قديمة عنوانها: (التصوير التوضيحي فى المخطوطات الإسلامية)، حيث يقول: "إنه يتم توضيح النصوص بالتصاویر"⁽¹⁾، وتتأتى قيمتها من وضوحها وسرعة توصيلها للمفهوم، وهى فى هذا السياق تتقدم خطوة من التعريف الذى هو: "الوصف اللفظى لتصور ما، يسمح بالتفريق بينه وبين تصورات أخرى داخل منظومة التصورات"⁽²⁾.

وقد شاع فى التراث العربى استعمال الرسوم والجداول، وغيرها من المعينات، أو الموضحات البصرية، والأمثلة التوضيحية؛ لغرض التوضيح والبيان.

وقد استعملت معاجم المصطلحيات العربية من طرق شرح معانى المصطلحات نوعين من وسائل الشرح الثانوية؛ غير لفظية، ولفظية، وهما كما يلى (بالترتيب):

(ب/ 1) الرسوم والجداول (وسائل بصرية)⁽³⁾.

(ب/ 2) الأمثلة التوضيحية (وسائل لفظية/ غير التعريف).

ويلح المعجميون المعاصرون على الدور المهم الذى تلعبه هذه الوسائل، يقول الدكتور على القاسمى: "لابد من استخدام الوسائل البصرية المعينة؛ لتعميق فهم القارئ للمعنى

(1) التصوير التوضيحي فى المخطوطات الإسلامية، للدكتور أحمد موسى، مجلة الرسالة، ع 246، (1357هـ = 1938م)، ص 494.

(2) أسس المصطلحية للدكتور محمد محمد هليل، محاضرات النادى الأدبى بجدة، رقم 48، لسنة 1408هـ = 1988م، ص 198.

(3) هى ما يسميها هارتمان فى معجمه (ص 71، مدخل 3، فى النهري2) بالموضحات (illustrations)، ويقول فى تعريفها: "الموضح = رسم، أو تخطيط بيانى أو تصوير (فتوغرافى) يوظف لإيضاح مفهوم التعريف، وقد تتخذ الموضحات أشكالاً متنوعة كالرسوم البيانية (diagrams) أو لوحات (Tables) والجداول (Charts) أو خرائط (maps)، وهو يقرر أن علاقة الجزء الموضح (labeled part) ليست مستقرة دائماً مع الجزء الموازى له (corresponding).

وتعزيزه"⁽¹⁾. ويدعم أهمية رؤيته تلك بنتائج دراسة (جيرى ماك لنكر) حول الوسائل البصرية والصور وأثرها في عملية التعليم، قائلاً: "إن لنكر أثبت في دراسة تجريبية مفصلة بأن الصور والرسوم الجيدة تسهم بشكل ملحوظ في التعلم"⁽²⁾.

(ب/1) الرسوم والجداول:

وقد حرصت معاجم المصطلحيات في العربية على استعمال الوسائل البصرية (رسوم/ جداول) والوسائل اللفظية من غير التعريف (أمثلة توضيحية) منذ ظهورها في تاريخ المعجمية العربية، وإن كان ظهورها نادراً في البدايات الأولى.

(ب/1)

وقد نبه كثير من المعاصرين منذ فترة مبكرة إلى أثر استعمال هذه الوسائل في توضيح معانى الألفاظ وبيانها، وتقريب إدراكها، ومن أسبق المعاصرين الذين نبهوا على قيمتها الدكتور محمد أحمد أبو الفرج⁽³⁾ رحمه الله. ومن أنعم في التعريف بخطرها الدكتور أحمد مختار عمر - رحمه الله - حيث يقرر أن هذه الوسائل ترمى إلى: "دعم المعلومة الواردة في التعريف، ولهذا يعتبرها الكثيرون جزءاً مهماً من التعريف المعجمي، وليست مجرد لواحق أو زوائد تابعة"⁽⁴⁾، واستمر النظر إلى عطاء الموضحات (الرسوم والجداول وحتى الأمثلة)، باعتبارها وسائل لتدعيم التعريفات القولية حتى يوم الناس هذا⁽⁵⁾.

وقد فطن أصحاب معاجم المصطلحيات في العربية إلى قيمة استعمال هذا النوع من وسائل دعم التعريفات اللفظية، فظهرت منذ فترة بعيدة جنباً إلى جنب مع الأقوال الشارحة. ومن أمثلة استعمال الوسائل البصرية التوضيحية ما جاء في مفاتيح العلوم في سياق تعريف مدخل (مراتب وضع الأرقام) في فصل وجوه الحساب. حيث يقول (ص194): "وإنها يعرف ذلك؛ (أى مقام الأرقام) بمراتب الوضع على ما في هذا الجدول، وهذه صورتها":

(1) المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق / 126.

(2) المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق / 127.

(3) انظر: المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث / 126.

(4) صناعة المعجم الحديث / 154.

(5) انظر: علم اللغة وصناعة المعجم / 141، حيث يتوسع في مفهوم الشاهد البصري، ليقرر ص148: "أنها تشكيلات الخط والنقطة والمساحة، ويجب أن يوسع التعريف ليشمل بعض الحالات المشتبه في نسبتها، مثل: الأشكال الهندسية والمعادلات الكيميائية والخطوط والرسوم". وكذلك الدكتور محمد رشاد الحمزاوي في المعجمية: مقدمة نظرية ومطبقة، ص382 (التعريف بالصورة).

9	8	7	6	5	4	3	2	1	آحاد
90	80	70	60	50	40	30	20	10	عشرات
900	800	700	600	500	400	300	200	100	مئون
9000	8000	7000	6000	5000	4000	3000	2000	1000	آلاف

وتأمل تعبير الخوارزمي، (وهذه صورتها) مفيد جداً في فحص ما نحن بصدده؛ إذ لم يكتف بالشرح والتعريف القولي، وإنما دعم تعريفه وشرحه بصورة الجدول؛ مبالغة في إيضاح المعنى. ومن المهم أن نقرر هنا أن غالب استعمال الموضحات والصور إنما كان في سياق تعريفات مصطلحات العلوم الحكيمة أو اليونانية أو العملية التجريبية.

ويقول كذلك في سياق تعريف (السهم، ص 204): "السهم: الخط الذي يخرج من النقطة التي تقسم وتر القوس بنصفين، ويحيط مع الوتر بزاوية قائمة، مثل خط لآب:



ففي هذا الرسم دعم للتعريف اللفظي المذكور في النص السابق، أسهم في إيضاحه وتقريبه. وهذا التنوع في الوسائل البصرية - ما بين جداول ورسوم - مهم في تقدير ما ظهر في معاجم المصطلحيات، مما تحرص عليه المعجمية المعاصرة، في هذا الباب الخطير، في هذا الزمن المبكر جداً من عمر المعجمية المختصة في الحضارة العربية الإسلامية.

وقد وقع نوع من التراجع غير المحمود في اعتماد هذه الوسائل البصرية في خمسة من معاجم المصطلحيات، وهي تعريفات الجرجاني، والمقاليد المنسوب للسيوطي، والتعريفات لابن كمال باشا، والكليات للكفوي، بغير مسوغ ظاهر إلا إرادة الإيجاز والاختصار فيما يبدو.

وقد كان ظهور هذه الوسائل فيما تلا القرن الثاني عشر الهجري جلياً في اثنين من أهم معاجم المصطلحيات الموسوعية العربية، وهو ما يمثل قيمته في هذا الذي نسميه استثناءً معاصراً؛ إذ كانت بدايات النهضة المعاصرة غير متكررة لكثير من الأصول العلمية في ما نسميه المعجمية المعاصرة بطرق شرح المعنى وتفسيره.

ومن أمثلة استعمال الوسائل البصرية بجانب التعريفات اللغوية الشارحة في كشف اصطلاحات الفنون ما يلي:

أورد التهانوي في سياق تعريفه لمدخل (العلم) عند المهندسين الرسم التالي، بعد قوله: "والعلم عند المهندسين: عبارة عن مجموع المتممين، وأحد الشكلين المتوازيين إضلاعاً اللذين يكونان بينهما، أي بين المتممين، فالعلم مجموع ثلاث مربعات هكذا"، ثم أورد الرسم التالي:

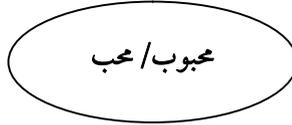
ج	ف	أ
د		ز
هـ	ع	س

ثم عقب قائلاً: "مجموع المتممين، وهما مربع (ب أ)، ومربع (ز ع) ومربع (ف هـ) أو مربع (أ ف) عَلم".

فهذا الشكل التوضيحي أسهم بشكل واضح في تجلية تعريف هذا المدخل الهندسي، والرسم منقول عن أصول إقليدس، وهو ما أشار إليه المؤلف، ولم يحققه ناشروا طبعة لبنان، ووجدته في أصول إقليدس (ص 204) ضمن هندسة إقليدس في أيد عربية.

ومن أمثلة استعمال الرسوم في توضيح معاني بعض المداخل في دستور العلماء ما جاء تحت مدخل (قلب قاب قوسين) (ص 710) ضمن التعريف التالي:

"القباب = المدار، والقوسان = هما القطعتان الحاصلتان من الدائرة! إذا نصفت والخط المنصف هو قلبها"، ثم رسم الشكل التالي:



وتعترف هذه الدراسة- على الرغم من فطنة عدد من معاجم المصطلحيات العربية إلى قيمة الرسوم والجداول في إيضاح معاني عدد من المداخل- بقلة آثار هذه الفطنة، وهو ما تجلّى في قلة عدد المداخل التي استعملت فيها الوسائل البصرية بغرض إيضاح معانيها.

لكن هذا الاعتراف لا ينال من هذا الحفظ المهم الذي ظهر مع بواكير المعجمية الاصطلاحية في العربية، والذي عاد للظهور بدرجة تفوق مثلتها في البدايات الأولى، وهو ما نعهه واحداً من الأشكال المهمة على طريق تحديث المعجمية العربية المعاصرة، أو ما نسميه بوجه من وجوه الاستثمار المعاصر في هذا المجال.

والحق يقضى أن نقرر أن الرسوم والجداول توزعت على المداخل المختلفة، بما في ذلك مصطلحات العلوم العربية والشرعية، ولا سيما علمى العروض والموازن، أو الفرائض

ومصطلحات العلوم الحكمية أو التجريبية، ولا سيما الهندسة والحساب والهيئة أو الفلك⁽¹⁾.

(ب/2) أمثلة توضيحية:

يقول هارتمان في تعريف المثال (ص53):

example:

"A word or phrase used in a reference work to illustrate a particular form or meaning wider context , such as a sentence. Examples can be either be based on objective evidence (e. g from a citation file or corpus) or be in vented by the compiler) editorial examples)"

وترجمته: "المثال: كلمة أو عبارة تستعمل في العمل المرجعي؛ لتوضيح صيغة أو معنى معيناً في سياق واسع كالجمل. دليل (شاهد) ويمكن الاعتماد فيهما على دليل موضوعي (من مثل: مجموعة الشواهد أو المدونات) أو على أمثلة مصنوعة (مؤلفة)".

ويترجمه الدكتور سعد مصلوح وفاطمة العازمي بقولهما: "المثال هو: كلمة أو عبارة تستخدم في الأعمال المرجعية لتوضيح صيغة أو معنى معين في سياق أوسع مثل الجملة، ويمكن الاعتماد في وضع الأمثلة على شاهد موضوعي؛ كأن يكون اقتباساً من مدونة فعلية أو أن يضعه واضع المعجم"⁽²⁾.

وما سبق وقررناه حول أهمية الرسوم والجداول نقلاً عن دارسى المعجمية المعاصرين - مقرر كذلك في سياق بيان أهمية الأمثلة التوضيحية؛ بحسبانها من الوسائل الموضحة المعينة على إيضاح التعريفات.

والأمثلة التوضيحية تهدف إلى "دعم المعلومة الواردة في التعريف؛ ولهذا يعتبرها الكثيرون جزءاً مهماً من التعريف المعجمي، وليست مجرد لواحق أو زوائد تابعة"⁽³⁾، وهو ما ظهر بعض علامات الوعى به في حالات الامتناع عن التمثيل لعلة عدم الحاجة إليه.

(1) انظر أمثلة أخرى لاستعمال الوسائل البصرية من جداول ورسوم مفاتيح العلوم / 196، حيث أورد جدولاً لحساب الجمل.

وكشاف اصطلاحات الفنون 1/329 (جدول للحروف المائتة مع الناري والهوائى والترابى)، ومعادلات في مدخل البسط 1/330-331، وخمسة دوائر في مدخل (دوائر العروض) 1/804؛805؛806، وأربعة رسومات في مدخل المدور 2/1503.

ودستور العلماء/ 506 جدول لشرف الكواكب، و549 جدول لطالع الوقت، و643 جدول للغالب، و721 رسم لزواية الانعكاس ضمن تعريف مدخل (قوس قزح)، و940 جدول نظرات الكواكب.

(2) المعجم العربي الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها (دراسة وصفية نقدية) / ص109.

(3) صناعة المعجم الحديث/ 145، وانظر: المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث/ 126، وربما يسميه الدكتور محمد رشاد الحمزاوى بالتعريف بالشاهد في المعجمية/ 382.

من مثل قول الخوارزمي في مفاتيح العلوم/ 72 في التعليق على مصطلح التسجيع: "لا يحتاج إلى إيراد مثال فيه؛ وذلك لوضوحه ولا شك".

وسنمثل فيما يلي بعدد من الأمثلة التوضيحية التي تذرعت بها معاجم المصطلحيات العربية، من دون تصنيف لهذه الأمثلة أو توزيعها على أنواع (تراثية أو معاصرة لصانع المعجم، أو مصنوعة من قبل المؤلف، أو المصنف نفسه)⁽¹⁾؛ لصعوبة ذلك هنا وعدم جدواه، في ضوء أن أهم وظائف هذه الفئة من المعاجم - مشغلة دراستنا - هو بيان مفاهيم المصطلحات عبر تعريفها.

ولن نقرب من الأمثلة (الشواهد) التي تأتي لدعم المعنى والتدليل عليه لا توضيحه.

ومن أمثلة استعمال الأمثلة التوضيحية ما يلي:

يقول الخوارزمي (ت. 387هـ) في مفاتيح العلوم (ص 43) تحت مدخل (الحركات): "وجعلوا (أى البصريين) الكسر لما بنى مكسورًا، نحو: هؤلاء وأمس". ففي هذا التعريف تجاور بين شرح يحدد تعيين الكسر لما هو مبني من الأسماء؛ لكنه لجأ إلى ضرب المثال هؤلاء وأمس؛ توضيحًا لما جاء منصوبًا عليه.

والحق أن هذا الباب (أى مصطلحات النحو) عند الخوارزمي معتمد - بدرجة ظاهرة - على استعمال الأمثلة التوضيحية⁽²⁾، التي هي في الغالب من وضع المصنف، أو ما يسميها هارتمان (editorial examples).

والكلام عن تفشى استعمال الأمثلة التوضيحية في مصطلحات النحو في مفاتيح الخوارزمي - صادق أيضًا على المصطلحات البلاغية التي ذكرها وعرفها في فصل (في نقد الشعر) من الباب الخامس من المقالة الأولى (في الشعر والعروض)⁽³⁾ ص 94 - 97.

(1) لجأت إلى هذا التقسيم فاطمة العازمي في المعجم العربي الأساسي، ص 110؛ لاعتبارين ظاهرين غير منصوص عليهما، وهما:

متابعة هارتمان في التعريف الذي نقلته من معجمه.

لنتمكن من إحصاء أنواع الأمثلة التوضيحية، وتقيس إليه الأثر في متعلم اللغة، وهو مستعمل المعجم المصنوع من أجله.

(2) انظر: مفاتيح العلوم، ص 42 (فعل > ضرب / يضرب + ومشى / يمشى / ومرض / يمرض)، و ص 43 (حرف > هل / قد / بل)، و (النت > الطويل في: زيد الطويل)، و 44 (الوقف > سكون لام هل)، وغير ذلك كثير.

(3) انظر: مفاتيح العلوم، ص 94 (الاستعارة > بيت لامرئ القيس قافيته: بكللك) و (المقابلة > بيت قافيته: ذكور)، و 95 (المذهب الكلامي > بيت لأبى تمام قافيته: بالرضي)، و 95 (الالتفات > بيت لجرير قافيته: الخيام)، و (الاعتراض > بيت للناطقة الجعدى قافيته: فاني)، و 96 (الإتمام > بيت لطرفة قافيته: تسهمي)، و 97 (الحشو > بيت للمؤمل قافيته: نظرى) إلخ.

ومن أمثلة استعمال الأمثلة التوضيحية ما جاء تحت مدخل (التشبيه/ ص94)، يقول الخوارزمي: "التشبيه: تمثيل الشيء بالشيء (هذا هو التعريف اللغوي القولي) كقول امرئ القيس [من الطويل] [ق 51/2، ص38]:

كأن قلوب الطير رطبًا وبابسًا لذي وكرها العناب والحشف البالي".

فالخوارزمي لم يكتف بتعريف (التشبيه) الذي افتتح به معلومات ما تحته، وإنما زاد البيت الشعري (وهو شاهد تراثي حتى بالنسبة للخوارزمي)، وغايته هو توضيح التعريف، ولم يعلق على المثال التوضيحي لموقع (كأن) التي للتشبيه؛ أي لوضوح انتهاء الشاهد إلى التشبيه.

ومن أمثلة استعمال الأمثلة التوضيحية بجوار التعريفات القولية الشارحة في معجم التعريفات للجرجاني (ت816هـ) قوله في التعليق على معنى مدخل (الابتداء، ص5/20): "الابتداء عند النحويين: تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد؛ نحو: زيد منطلق". ففي هذا التعليق على معنى المدخل، لم يكتف الجرجاني بالتعريف المحكم الذي أورده جامعًا فيه السمات الدلالية الفارقة للمصطلح، وإنما أضاف مثالاً مؤلفاً (editorial example)، أو مصنوعاً؛ لزيادة توضيح المراد من هذا المصطلح النحوي.

ومن أمثلة استعمالها كذلك ما جاء في التعليق على معنى المدخل البديعي (تجنيس التصريف، ص330/75)، حيث يقول الجرجاني: "تجنيس التصريف: هو اختلاف الكلمتين في إبدال حرف إما من مخرجه؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْتَوْنَ عَنْهُ وَإِنْ يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [سورة الأنبياء 26/21]، أو قريب منه كما بين: المبيح والمبيح". ففي هذا التعليق تجاور لأمرين أو طريقتين نهضتا بتعريف معنى المصطلح، وهما:

أ- التعريف الشارح الذي حشد السمات الدلالية للمعرف.

ب- الأمثلة التوضيحية التي تنوعت لتتوزع على نوعين، هما:

1- شاهد تراثي منتم للكتاب العزيز، وفيه التجنيس بين الفعلين (ينهون/ ينأون)، والفارق بينهما هو تبادل صوتين من مخرج واحد، هو المخرج الحنجري؛ حيث تنتج الهاء والهمزة.

2- مثال مصنوع مؤلف من صانع المعجم، وفيه التجنيس بين (المبيح، ومن معانيه: سافح الدم/ المبيح)، والفارق بينهما هو تبادل صوتين من مخرجين متقاربين؛ أحدهما: المخرج الأسنان الشفوي (ف)، وآخرهما: المخرج الشفوي (ب).

والملاحظة السابقة- في مفاتيح العلوم- المتعلقة بكثرة استعمال الأمثلة التوضيحية في علمي النحو والبلاغة- صادقة هنا أيضاً، ولعل هذه الكثرة راجعة إلى طبيعة مصطلحية كلا العلمين، المحتاجة إلى التمثيل؛ لتوصيل المفاهيم وتوضيحها.

وليس يعني ذلك غياب الأمثلة التوضيحية في مصطلحات غيرهما من العلوم، كما يظهر في الإحالات التالية إلى الأمثلة التوضيحية⁽¹⁾.

وقد استعمل الكفوى (ت1094هـ) في معجمه (الكليات) الأمثلة التوضيحية طريقاً مساعداً في التعليق على معاني كثير من المصطلحات الواردة عنده.

يقول في تعريف مصطلح (الاعتراض، ص145): "الاعتراض عند أهل البديع: هو أن يقع قبل تمام الكلام شيء يتم الغرض بدونه، ولا يفوت بفواته، وسماه قوم: الحشو، واللطف منه هو الذي يفيد المعنى جمالاً، ويكسو اللفظ كمالاً، ويزيد به النظم فصاحة، والكلام بلاغة. وهو المقصود، مثاله قوله تعالى: ﴿إِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [سورة البقرة 2/24]. فإن ﴿وَلَكِنْ تَفْعَلُوا﴾ اعتراض حسن أفاد معنى آخر، وهو النفي بأنهم لن يفعلوا ذلك أبداً. ومثاله من الشعر قوله [من الطويل]:

ولما تعامى الدهر وهو أبو الورى عن الرشد في أنحائه ومقاصده
تعاميت حتى قيل إنى أخو العمى ولا غرو إذ يحذو الفتى حذو والده

والاعتراض في الأول (أبو الورى)، وفي الثاني (أخو العمى)".

ففى هذا التعليق على معنى مصطلح الاعتراض ظهر ما يلي:

(1) انظر أمثلة أخرى لاستعمال الأمثلة التوضيحية في التعريفات للجرجاني، ص33/25 (الأجوف > قال/ باع)، و34/25 (الأجير الخاص > راعى الغنم)، و35/25 (الأجير المشترك > الصباغ)، و38/35 (الاحتباك > صدر بيت شعري)، و83/33 (الاستخدام > بيت شعري قافيته: غضاباً)، و86/34 (الاستدراك > أمثلة مؤلفة)، و94/35 (الاستعارة > صدر بيت للهنلى / أمثلة مؤلفة)، و181/49 (أفعال المدح والذم > نعم/ بس)، و187/49 (الاعتراض > أمثلة تراثية نثر وعظي / بيت شعري قافيته الوكيل)، و205/52 (الأمانة > الغيم للمطر)، و262/60 (الإيهام > آية كريمة)، و355/79 (الترصيع > قرآن كريم)، و368/81 (التشبيه > حديث نبوى شريف)، و379/84 (التضاد > قرآن)، و380/84 (التضمين > قرآن كريم / بيت شعري قافيته: دابة / حديث نبوى شريف)، و386/85 (التعدية > مثال مؤلف)، و392/86 (التعليل > قرآن كريم)، و425/92 (التمييز > مثال تراثي من أقوال العرب)، و436/93 (التنسيق > قرآن كريم / مثال مؤلف)، و508/106 (الجملة > أمثلة مؤلفة)، و627/127 (الخير > مثال مؤلف)، و662/134 (الخصف > قرآن كريم)، و881/176 (صناعة > التسميط شعر لابن دريد)، و1194/240 (الكناية > أمثلة مؤلفة شائعة)، و825/1424 (المعمى > بيت شعري للوطواط)، وغير ذلك كثير.

أ- تعريف المصطلح بجميع سياته، وتحديد خصائصه بدءاً من قوله: (هو أن يقع...).
ب- التمثيل على التعريف لزيادة إيضاح المعنى، وقد استعمل التعليق نوعين من الأمثلة
ينتميان جميعاً إلى ما يسمى بالأمثلة التراثية، وهما:

1- الآية الكريمة.

2- بيتا شعر.

ولم يقف عند حدود التمثيل، وإنما تعداه إلى حيز التعليق، وبيان الغرض من التمثيل.
ومعجم الكليات من معاجم المصطلحيات الموسوعية التي عنيت عناية كبيرة باستعمال
الأمثلة التوضيحية، في تجلية معاني كثير جداً من المصطلحات المتنوعة⁽¹⁾.
وكذلك استعمل الأحمدي نكري (ت990هـ)⁽²⁾ في معجمه (جامع العلوم) المعروف بدستور
العلماء- الأمثلة التوضيحية، جنباً إلى جنب مع التعريفات اللغوية؛ للنهوض بعبء التعليق على
معنى المداخل المختلفة.

ومن أمثلة استعمال ذلك ما يلي:

يقول في التعليق على معنى مصطلح الطباق (ص551): "الطباق في اصطلاح البديع: هو
الجمع بين معنيين متقابلين بأي تقابل كان، ولو كان التقابل في الجملة؛ أي في بعض الصور
وبعض الأحوال، ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من أنواع الكلمة من اسمين؛ نحو:
﴿وَتَحْسَبُهُمْ آيَةً ظَالِمًا وَهُمْ رُفُودٌ﴾ [سورة الكهف 18/18]، أو من فعلين؛ نحو: ﴿يُحْيِيهِ
وَيُمِيتُ﴾ [سورة البقرة 2/258 وغيرها]، أو من حرفين؛ نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا
اَكْتَسَبَتْ﴾ [سورة البقرة 2/268]، أو من نوعين؛ نحو: ﴿أَوْ مِنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾
[سورة الأنعام 6/122]. ففي هذا التعليق تجاور أمران؛ لينهضاً بتعريف المصطلح، هما:
أ- التعريف اللغوي أو القول الشارح، المتمثل في قول الأحمدي نكري: (هو الجمع...).

(1) انظر أمثلة أخرى للأمثلة التوضيحية المستعملة في إيضاح التعريفات في معجم الكليات للكفوي: / 57 (الاحتياك >
قرآن كريم)، و59 (الحصر > أمثلة مؤلفة)، و65 (الإدغام > أمثلة مؤلفة/ قرآن كريم)، و94 (الاستثناء > المفرغ قرآن
كريم)، و111 (أسلوب الحكيم > أمثلة تراثية)، و120 (الاشتراك > بيت شعري)، و112 (الإضافة > قرآن كريم/ أمثلة
مؤلفة/ شعر)، و141 (الانعكاس > بيت شعري)، و(الإطناب المعنى > آية كريمة)، و154 (الافتنان > شعر/ قرآن
كريم)، و156-158 (الافتباس > شعر)، و176 (الأمر > أمثلة مؤلفة/ قرآن كريم)، و270-273 (التشبيه > قرآن
كريم/ شعر)، و375 (الحال > أمثلة مؤلفة/ قرآن كريم)، و501 (السؤال > قرآن كريم)، و582 (الطلب > مثال
مؤلف)، و725 (القسم > قرآن كريم)، و798 (اللف والنشر > قرآن كريم)، و867 (المراجعة > قرآن كريم)، وغير
ذلك كثير.

(2) وقع لي أن وفاته كانت سنة 990هـ، من كتاب: اللغة العربية في الهند عبر العصور 29 / 29.

ب- الأمثلة التوضيحية التي استقيت كلها من الذكر الحكيم توضيحاً لما جاء في التعريف القولى من كلام.

وجامع العلوم أو دستور العلماء من معاجم المصطلحيات المتأخرة، على مشارف العصر الحديث، التي ظهرت منها عناية جيدة باستعمال الأمثلة التوضيحية⁽¹⁾، مما يمكن أن يعد وجهاً من وجوه الاستثمار المعاصر في المعجمية المختصة.

وهذا الذى نقوله فى حق جامع العلوم أو دستور العلماء- صادق فى حق كشف اصطلاحات الفنون للتهانوى (ق12هـ)؛ باعتباره خاتمة معاجم المصطلحيات العربية التى وصلت عصور المعجمية العربية القديمة بالعصر الحديث.

ومن الحسن أن نقرر أن كشف اصطلاحات الفنون كان أعلى معاجم المصطلحيات استمساقاً بتطبيق استعمال الأمثلة التوضيحية، كما كان أعلاها فى تطبيق استعمال الموضحات البصرية (رسومًا وجداول)، ولعل فى ذلك ما يشير إلى شىء نستنبطه استنباطاً، وهو إفادة التهانوى مما ظهر فى تاريخ التأليف فى المعجمية المختصة فى العربية، مما يعكس تواصل المعرفة المعجمية فى الأمة العربية خلال تاريخها الطويل، وتنامى هذه المعرفة، وأثر هذا التنامى فى تطوير التأليف المعجمى، ونحن نستقبل العصر الحديث على مستويات مختلفة، أظهرها هنا هذا التطور الذى أصاب طرق شرح المعنى، وتقريب المفاهيم.

ومن أمثلة استعمال الأمثلة التوضيحية فى كشف اصطلاحات الفنون للتهانوى (ق12هـ)- الذى يعد فاتحة جيدة للعصور الحديثة، كان بالإمكان استثمارها لتطوير المعجمية العربية المعاصرة- ما يلى:

يقول فى التعليق على معنى مصطلح (الاحتراس 1/108):

"الاحتراس: عند أهل المعانى: نوع من إطناب الزيادة، ويسمى التكميل. وهو: أن يؤتى فى

(1) انظر أمثلة أخرى لاستعمال الأمثلة التوضيحية فى دستور العلماء: ص 87 (الأرصاد> قرآن كريم)، و95 (الاستخدام> شعر)، و103 (الاستعارة> شعر)، و109 (أسلوب الحكيم> مثال ترائى نثرى)، و116 (الإشارة> قرآن كريم)، و139 (الاقباس> نثر فنى)، (من مقامات الحريرى / شعر)، و150 (الالتفات> قرآن كريم / شعر)، و183 (الإنكار> قرآن كريم)، و220 (الإيهام> قرآن كريم)، و222 (بيان التقرير> قرآن كريم)، و227 (تأكيد المدح بما يشبه الذم> شعر)، و235 (التحذير> أمثلة مؤلفة)، و245 (الترصيع> نثر فنى)، و246 (التركيب> أمثلة مؤلفة)، و248 (تشابه الأطراف> قرآن كريم)، و273 (التفريق> شعر)، و294 (التوجيه> شعر)، و307 (جامع الكلم> قرآن كريم)، و334 (الجمع مع التفريق والتقسيم> قرآن كريم)، و398 (خبر المبتدأ> مثال مؤلف)، و426 (دلالة النص> قرآن كريم)، و469 (السالم> أمثلة مؤلفة)، و472 (السجع المتوازى> قرآن كريم)، و542 (صيغة منتهى الجموع> أمثلة مؤلفة)، و565 (الظرف المستقر> مثال مؤلف)، و568 (العائد> مثال مؤلف / قرآن كريم)، و770 (اللف والنشر> قرآن كريم)، وغير ذلك كثير.

وسط الكلام أو آخره الذى يوهم خلاف المقصود، بما يرفع ذلك الوهم ... كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [سورة المنافقون 1/63]. فالجملة الوسطى احتراس؛ لئلا يتوهم أن التكذيب لما فى نفس الأمر، وكقوله تعالى: ﴿لَا يَحِطَّمَتَكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُنُودُهُ، وَهُرُّ وَلَا يَشْعُرُونَ﴾ [سورة النمل 18/27]، فقوله: وهم لا يشعرون - احتراس؛ لئلا يتوهم نسبة الظلم إلى سليمان"، ففى هذا التعليق على المعنى تعانق أمران، هما:

أ- التعريف اللفظى (أو القول الشارح) الذى يبتدىء من قول التهانوى: "وهو أن يؤتى فى وسط الكلام...).

ب- مثالان توضيحيان، عبارة عن آيتين كريميتين من سورة المنافقون (1/63)، ومن سورة النمل (18/27)، الغرض منهما بيان موقع الاحتراس من بنية الجملة، حيث وقع فى الأولى (وسطاً)، وفى الثانية (آخرًا)، وهو ما تكفل ببيان جزء من التعريف القولى. وكذلك الغرض منهما بيان وظيفة هذه الجمل فى الآية المتمثلة فى دفع التوهم، أو رد عارض من معنى، إن سكت عنه أضر بالمعنى الإجمالى والتفصيلى؛ ومن ثم يكون المثالان التوضيحيان قد نهضا بعبء توضيح التعريف.

ومن مواضع استعمال الأمثلة التوضيحية عند التهانوى (1419/2) قوله فى التعليق على معنى المدخل (المؤتلف والمختلف):

"المؤتلف والمختلف عند المحدثين: هو الراوى الذى اتفق اسمه مع اسم راوٍ آخر خطأ، واختلف نطقاً؛ أى تلفظاً، سواء أكان الاختلاف بالنقطة؛ كالأخيف بالخاء المعجمة والياء والأحنف بالخاء المهملة والنون، أو بالشكل، كسلام بالتشديد، والسلام بالتخفيف".

ففى هذا التعليق على معنى هذا المصطلح يتعانق طريقتان للوفاء بتعريفه، وهما:

أ- التعريف القولى من نوع التعريف المحكم بذكر سمات المصطلح المعرف، وهو الذى يبدأ بقوله: (هو الراوى الذى...).

ب- الأمثلة التوضيحية، وهى أمثلة مؤلفة اختارها التهانوى لتوضيح مفهوم الاختلاف المذكور فى التعريف اللفظى بنوعيه، الخطى والنقطى.

وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى كان حريصاً على استعمال هذه الطريقة التعريفية فى مواطن كثيرة جداً من التعليقات التى وردت تحت المداخل المنتمة إلى علوم مختلفة⁽¹⁾.

(1) انظر أمثلة أخرى فى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى: 1/130 (الإدماج > شعر)، و1/148 (الاستخدام > قرآن كريم / شعر)، و1/151 (الاستدراك > قرآن كريم / شعر)، و1/314 (البدل > قرآن كريم / شعر)، و1/360 = (التابع > قرآن كريم)، و1/539 (الثلاثى > أمثلة مؤلفة)، و1/576-582 (الجملة > قرآن كريم / شعر)، و1/631 =

وتأمل هذه الطرق التى لجأت إليها معاجم المصطلحيات العربية فى سبيل شرح معانى المصطلحات التى ضمتها- يشير إلى وعى أصحابها بعدد ضخم من المبادئ التى يقررها علماء المعجمية المعاصرون فى هذا الباب، ومنها ما يلى:

1- العناية الظاهرة باستعمال طريقة الشرح بالتعريف المحكم، وهو الذى يتأسس على ذكر القسّمات الفارقة والسمات الدلالية المائزة للمصطلح المعرف، وهو ما أثبتت الدراسات المعجمية تقدمه فى باب تعريف المصطلحات.

2- العناية الظاهرة بتعاقب أكثر من طريقة تعريفية للوفاء ببناء التصورات، وبيان المفاهيم المعرفية التى تحملها المصطلحات؛ بحيث وجدنا تجاور التعريف المحكم والتعريف بالتعبير الموازى، أو بالمرادف أو بالضد، ونحو ذلك مما رأينا نماذج له.

3- العناية الظاهرة- وإن بدرجة أقل- باستعمال طرق الشرح بالموضحات فى فرعها (البصرية) واللفظية المتمثلة فى الأمثلة التوضيحية) بشكل مساعد للتعريفات القولية الشارحة؛ إمعاناً فى البيان والتوضيح، وهو ما سوف يدعم ويؤكد حرص هذه المعاجم على بناء المفاهيم فى وضوح.

وقد ارتبطت تطبيقات الموضحات البصرية- فى الغالب- بمصطلحات العلوم الحكمية أو اليونانية (التجريبية)؛ كالمهندسة والحساب والفلك، ونحو ذلك، على حين ارتبطت تطبيقات الموضحات من نوع الأمثلة التوضيحية- فى الغالب- بالعلوم الشرعية والعربية؛ كالفقه وأصوله وعلوم القرآن، والنحو والصرف ونقد الشعر والبلاغة، ونحو ذلك.

ومن نتائج هذا الفصل المهمة التى لا يصح إغفالها هو عدم تحلفها عما تنادى به أصول المعجمية المعاصرة فى باب تقنيات صناعة التعريفات، التى نظرت لها دراسات المعجمية الغربية- ولا سيما فى ضوء السياق الزمانى الذى ظهرت فيه-، وهى نقطة مهمة جداً، يمكن أن تخفف من حدة الاتهامات التى تتهم بها المعجمية العربية فى مقابل المعجمية الغربية.

ومن الحق أن نقرأ انتقادات الناقد لواقع المعجمات العربية المعاصرة فى ضوء كونها وقفاً عليها، من دون أن نسحب هذه الانتقادات على تاريخ المعجمية العربية القديمة ولا سيما

(الحذف > قرآن كريم / شعر)، و 834/1 (ذو القافيتين > شعر)، و 899/1 (الروى > شعر)، و 923/1 (السالم > أمثلة مؤلفة)، و 930/1 (السنجوع > قرآن كريم)، و 987/1 (السهولة > شعر)، و 1093/2 (الصلة > أمثلة مؤلفة)، و 1106/2 (الصيغة > مثال مؤلف)، و 1131/2 (الطرد والعكس > قرآن كريم / شعر)، و 1144/2 (الظاهر > قرآن كريم)، و 1187/2 (العطف > قرآن كريم)، و 1202/2 (العكس > قرآن كريم / شعر)، و 1250/2 (الغريب > أمثلة نثرية تراثية / شعر)، و 1262/2 (الفاعل > أمثلة مؤلفة)، و 1265/2 (الفرائد > قرآن كريم)، و 1281/2 (فعل مالم يسم فاعله > قرآن كريم / أمثلة مؤلفة)، و 1428/2 (المبالغة > قرآن كريم / شعر)، و 1437/2 (المتشابه > قرآن كريم)، و 1722/2 (النفى > قرآن كريم)، و 1780/2 (الوزن > أمثلة مؤلفة)، و 1815/2 (اليمين > أمثلة مؤلفة).

المختصة منها؛ ذلك أن كثيراً منها كان وفيّاً لما تنادى به أصول الصناعة المعجمية المعاصرة، عندما نقيسها بظروف السياق الحضارى القديم.

وصحيح كذلك أن ثمة عيوباً مما ذكره القوم المعاصرون فيما يتعلق بمشغلة هذا البحث، لكنها بعدّ الحاسبين قليلة جداً، بعضها يقف في الخلف منه مسوغ أو أكثر.

إن أجمع وصف في نقد المعجمات العربية المعاصرة، وهو الذى صاغه الدكتور سعد مصلوح، بقوله: "إن أكثر ما يصنع من معجمات لا يراعى - من آسف - ما استقرت عليه أصول الصناعة في صياغة المدخل، واستيفاء شروط الجودة في التعريف، وكثير من موادها يتورط في تعريف طويل العبارة، أو غامض، أو ملبس، أو فيها يلزم عنه الدور والتسلسل، أو الإحالة إلى مجهول"⁽¹⁾. هذا الوصف لا تكاد تجد آثاره في معاجم المصطلحيات، ويزداد هذا الحكم رسوخاً إذا ما فحص في سياق الوقت الذى ظهرت فيه.

وإذا كان "استعمال الموضحات على الوجه الأمثل ليس له مكان في أكثر هذه المعجمات المعاصرة، ولا سيما الموضحات البصرية، والأشكال الشارحة"⁽²⁾ فإننا رأينا شيئاً من عناية أصحاب معاجم المصطلحيات العربية التراثية إلى مطلع العصر الحديث بهذه الموضحات، مما كان يبشر بنقلة نوعية لو أحسن استشارها وتطويرها، ولا سيما إذا ما عرفنا أن أصحاب هذه المعاجم كانوا يرجحون في أحيان قليلة جداً بعض التعريفات؛ مما يدل على وعى قديم بمسألة جودة التعريفات، وإن لم يتم تطويره، ومن أمثلة هذا الوعى قول الكفوى في تعليقه على معنى مصطلح (الحدوث، ص 400): "وأظهر التعريفات للحدوث هو أنه: حصول الشيء بعد ما لم يكن". ومقارنة هذا التعريف الذى أخبر عنه بأنه (أظهر التعريفات) بالتعريف الذى سبقه، وهو: "الحدوث: الخروج من العدم إلى الوجود، أو كون الوجود مسبوqاً بالعدم اللازم للوجود، أو كون الوجود خارجاً من العدم اللازم للموجود" - تظهر أن ما وصفه الكفوى بما وصف كان بسبب من وضوحه في مقابلة غموض التعريفات التى سبقته، وسهولة حفظه، وهما من المبادئ المستقرة في دستور صناعة التعريفات في علم المصطلحية المعاصر.

* * *

(1) فى اللسانيات العربية المعاصرة (دراسات ومثاقفات) 6/288.

(2) فى اللسانيات العربية المعاصرة (دراسات ومثاقفات) 7/288.